سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٦ إبريل ١٩٦٩

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، عبد العزيز كامل.. وزير الأوقاف وشئون الأزهر، محمد حمدى عاشور.. للإدارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية وشئون مجلس الأمة، عبده سلام.. للصحة.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١–	موقف البترول والمياه مع تعرض ميناء السويس للضرب من جانب الاسرائيليين	١
٢–	مراجعة اجراءات نقل المنشآت من بورسعيد وبورفؤاد والاسماعيلية	١٥
٣–	التناقض بين الوزارات أمام مجلس الأمة	٢٥
٤–	عبد الناصر.. ملاحظاته على المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية	٣٠
٥–	التحسن فى ميزان المدفوعات، أسبابه وآثاره	٣٩
٦–	اصلاح الجمعيات التعاونية ودور بنوك التسليف	٤٥–٧٨

سرى للغاية

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٩/٤/٦

- بحث تطورات الموقف السياسى والعسكرى، كما بحث نتائج اجتماعات المؤتمر القومى العام.
- بحث تقرير قدمه وزير الخزانة عن الوضع بالنسبة لموارد الميزانية ونفقاتها حتى آخر فبراير الماضى، ومدى التحسن الكبير فى هذا الوضع بالمقارنة مع الوضع فى بضع سنوات سابقة.
- تقرر أن يجتمع مجلس الوزراء فى جلسته القادمة فى شكل لجنة خطة؛ لبحث نتائج متابعة خطة التنمية عن النصف الأول من هذا العام، على ضوء ما حدث من تطورات اقتصادية.
- مناقشة مذكرة وزير الزراعة بشأن تنظيم الجمعيات التعاونية ومشاكل الجهات المختلفة التى تتولى بنوك التسليف أداء مهام لحسابها، والدراسة التى قدمها وزير الزراعة عن تراكم المديونيات والأعباء المضافة عليها.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٦ إبريل ١٩٦٩

عبد الناصر: بالنسبة لموقف البترول وميناء السويس، الأخ صدقى يقول لنا على موقف السويس.

سليمان: هو الدكتور عزيز قدم دراسة على أساس إن السويس يمكن استعمالها كميناء أو لو مااستعملتش السويس كميناء. طبعا هنا الفروق واضحة إنه مش حنقدر نستخدم البترول الوطنى، مش حنقدر نشغل المصنع بتاع مسطرد، طبعا مش حنقدر ناخد نكرر فى عدن حيبقى يبان هنا فروق اضافية قدرها الدكتور عزيز بحوالى ٥ أو ٦ مليون جنيه. فيما يختص بالعبء تتحسب، بيحسبوا الدكتور عزيز مع الأخ حسن فيما يختص بتعطيل معامل السويس فى الحالة الثانية.. تعطيل ميناء السويس كميناء لدخول أى مراكب. يعنى الدكتور عزيز كان بيقول دلوقتى: إنه المراكب الأجنبية بتخش، المراكب الوطنية هى بس اللى بيضربوا عليها، وبقية الصورة الأخ الدكتور عزيز يقدر يشرحها.

عبد الناصر: هو بالنسبة للسويس إنت قلت لى: مابنعملش حاجة وتكلمت معاك فى هذا.

سليمان: نعم.

عبد الناصر: على أساس إن عايزين السويس شوية، فالموقف مش فى ايدنا لوحدنا الحقيقة، فإحنا بنقرر مانعملش حاجة لكن فى نفس الوقت هم التانيين طبعا يعرفوا ازاى يوجعونا يعنى فى هذا.

سليمان: أيوه.

عبد الناصر: وعلى هذا باين إن عملية السويس عملية مرتبة وباينة، وبعدين إنتو كنتوا بتقولوا: الدخول بالليل، أنا فهمت من الفريق فوزى إن الدخول بالليل مش ممكن.

سليمان: قال لنا كده وإحنا عملنا اجتماع يوم الأربع.

عبد الناصر: هو اذا كنا ندخل بالليل ونطلع الفجر وبعدين ندخل فى عملية زى دى كان ممكن العملية تمشى، وبعدين العملية إنه بييجى يروح حاطت دبابة أدام اللسان اللى أدام الميناء، وممكن بالدبابة يعمل أى حاجة؛ فهى العملية بالنسبة للميناء إحنا فى ايده الحقيقة.

سليمان: إحنا كل الاحتياطات عملناها، بحيث إننا نجهز أسطول نعتمد اعتماد كلى على اسكندرية فى الوقت اللى يمنع أى مراكب من إنها نخش السويس..

زكى: هى الميناء البديل للسويس جنوب السويس.

سليمان: فى نفس الوقت برضه، اتفقنا فى الاجتماع على ٣ حاجات Jetty بتعملها مؤسسة البترول على بعد ١٠ كيلومتر من السويس، ٩ كيلومتر من الأدبية، مش كده برضه؟

صدقى: ١٣,٥.

سليمان: ١٣,٥ دى على أساس إنها هتبقى Jetty بس كميناء تبادلية فى حالة ضرب ميناء البترول. فى الوقت نفسه برضه تجرى وزارة الحربية ووزارة الصناعة دراسة منطقة جنوبية على بعد ٥٠ – ٦٠ كيلومتر من السويس جنوبا؛ عشان يتعمل خط أنابيب للبترول جنوب السويس. فى نفس الوقت اتفقنا على إنه ميناء البترول فى اسكندرية تتنقل بره الميناء؛ لأن فى وجودها أو بقائها داخل الميناء خطورة كبيرة.

عبد الناصر: ماهو إحنا الحقيقة بالنسبة للمواضيع الأخيرة، الحقيقة إحنا كان لازم عملنا الكلام ده من بدرى وجهزنا نفسنا من بدرى؛ يعنى تجهيز الدولة للحرب أُمال ايه تجهيز الدولة للحرب؟! وبعدين إحنا هنا الحقيقة قلنا: حنصعد وحنصعد فى تاريخ كذا، قلنا هذا الكلام بالتفصيل وماعملناش الحقيقة الترتيبات المطلوبة فى هذا الموضوع! وبعدين إحنا ممكن نضرب له مركب هو بييجى ياخد من أبورديس بترول مراكب. وإحنا الحقيقة كنا بنتناقش النهارده نضرب مراكبه، والكلام لو ضربنا مراكبه ممكن يضرب مرجان.

أيوه.

صدقى: هو يافندم الحقيقة نافشنا الموقف، الموقف بداية ابتدى بعدم تشغيل معامل البترول؛ فمعنى الكلام ده إن احنا قررنا الخام بتاعنا نكرره فى المعامل حنضطر نجيب منتجات ونصدر خام. عملية المنتجات، تم الاتفاق مع معمل تكرير فى عدن على أساس إن احنا نكرر ٢٠٠ ألف طن. بهذا مع معمل التكرير بتاع اسكندرية ومع تشغيل مسطرد ونكمله ببعض الاستيراد، ويبقى كملنا احتياجات البلد لغاية آخر السنة ده وللسنة المالية الجديدة.

جد موقف، إن ميناء السويس هل ممكن دخول المراكب فيه أو لأ؟ الحقيقة الى الآن الضرب تم بالنسبة للناقلات المصرية ولم يحدث إنهم ضربوا المراكب الأجنبية، يعنى العملية الأخيرة دى إحنا بالاتفاق مع القوات المسلحة جربنا دخلنا مركب، وبعدين جربنا دخلنا مركب صغيرة عشان نقل المياه مصرية ماضربوهاش، ودخلنا المركب الأكبر اللى هى سد الفرات.. فانضربت.

فى الوقت نفسه إحنا بننقل من السويس بمراكب أجنبية الأسمنت، وحاليا فيه ٣ مراكب موجودين هناك بيعبوا أسمنت، ممكن النهارده مابيعبوش لكن موجودين مابيضربوش. فإحنا عملنا دراسة لجميع الاحتمالات فى حالة ما السويس تبقى معطلة كاملة سواء بالمراكب مصرية أو أجنبية. وفى هذه الحالة يبقى الاعتماد لازم يكون كاملا على طاقات التكرير فى اسكندرية وفى مسطرد لما يشتغل، والباقى بالاستيراد من الاسكندرية.

ده يتطلب أسطول للنقل لهذه المنتجات الواردة فى الاسكندرية تسحب من الاسكندرية الى الداخل، طاقة النقل الحالية ماتكفيش العبء الاضافى. عملنا اجتماعات وأمنّا هذا الموضوع بالانتاج المحلى، عملنا عربيات سكة حديد بفناطيس ولوريات أيضا بفناطيس وصنادل فى النيل لنقل البترول. وتم إعداد هذا على أساس إنه فى أول مايو بيكون الأسطول استكمل؛ بحيث إنه فى حالة السويس مايجيش منها ولا نقطة، يبقى استمرار ورود الكميات من الاسكندرية فيما يكفى حالة البلد والتعاقدات الموجودة تغطى هذا.

لكن لمعالجة الموقف بصورة أحسن، نرجو إنه يستمر الورود من السويس، الاجراء اللى عملناه فى هذا الشأن إن احنا قلنا: نعمل ميناء تبادلية لميناء السويس وبحثنا وجدنا فيه موقعين.. الموقع القريب من الأدبية على بعد ١٣,٥ كيلومتر، وموقع آخر على بعد ٥٠ كيلومتر جنوب الأدبية.

السبب فى إن احنا بنبدأ بموقع ١٣,٥ لأن ده سريع، وفعلا بدأنا نمد مواسير وفى خلال ٤ أسابيع تكون الميناء دى جاهزة للتشغيل. هى العملية إن احنا بنمد خط أنابيب يصل خط الأنابيب الحالى الى الميناء الجديد، يبقى يمكن للمراكب إنها تيجى تربط فى الشمندورات وتعبى تدخل فى خط الأنابيب ثم ينتقل الى خط الأنابيب الحالى.

هذا الجزء من الخط هو جزء من الخط الكبير اللى هو طوله ٥٠ كيلومتر، وده سبب إنه حيتأخر حوالى ٨ – ٩ شهور إن المواسير مش موجودة كفاية لهذا الخط؛ فلازم نفتح اعتماد فورا عشان استيراد بعض المواسير لنكمل الخط. بمعنى الكلام ده، إنه فى خلال ٤ أسابيع حيمكن إنه مراكب تيجى للميناء الجديدة ومانستخدمش ميناء السويس.

النهارده الحقيقة الصورة اللى كانت أدامى إنه مافيش مراكب خالص، ويمكن إحنا لما اتكلمنا كان على أساس هل ماندخلش مراكب خالص ولاّ ايه الوضع؟ تبين إنه فى مناقشة مع القوات المسلحة فى ميناء السويس، إنه الاقتراح إن احنا ندخل مراكب أجنبية طالما إن المراكب الأجنبية قابلة إنها تدخل، وحتى الآن مافيش ضرب على المراكب الأجنبية. الميناء الحالية مصابة وصعب استخدامها، فحندخل فى الميناء القديم بتاع شركة النصر، وفعلا فيه تعاقد مع ٤ مراكب يونانية لنقل البترول. اذا دول دخلوا ومانضربوش، يبقى معناها إن احنا حنستخدم المراكب الأجنبية ولاّ نستخدم المراكب المصرية، ويبقى اتحل الموضوع على هذا الأساس. اذا واحدة منهم انضربت – وهى أجنبية – يبقى حنضطر نستنى ٤ أسابيع لغاية ما الميناء الجديدة تدخل.

الحقيقة معنى هذا، النقطة اللى يهمنى إن أنا أطمن اليها إن تأمين المواد البترولية للبلد مؤمن بالكامل. على أسوأ الافتراضات، وهو إنه لا الميناء الحالية ولا ميناء شركة النصر ولغاية ماتيجى الميناء الجديدة مش القصيرة لأ الثانية، أقل درجة من التخزين من الاحتياطى اللى حنوصل اليه حيكون ٣١ يوم بالنسبة للمازوت.

يعنى إحنا النهارده بنسحب من الاحتياطى بنسبة ضئيلة حيوصلنا لـ ٣١ يوم، ثم يبدأ بتشغيل الأسطول اللى من الاسكندرية، ثم نرفع ثانى الاحتياطى المشار إليه. ودى نقطة أنا أحب أطمن اليها مش حيكون فيه نقص فى المواد البترولية، لكن ينعكس أى من الحلول اللى بنتكلم عنها ده على ما يعنيه من ميزانية نقدية؛ لأنه طبعا لما بيكون من السويس معناها إن احنا نستخدم الخام بتاعنا بنوديه عدن ونرجعه.. يبقى الفرق اللى حيبقى علينا فى الطن حوالى ٦,٥ دولار، بينما لو كان ده بيبطل يبقى العبء ثانى بالنسبة للاستيراد كل طن مازوت من الاسكندرية.

الحلول دى كلها وضعت موضع التنفيذ، والصورة اللى احنا شايفينها احنا النهارده بالتفاهم مع القوات المسلحة ندخل مراكب أجنبية الى ميناء شركة النصر القديمة، واذا ده تم بلا ضرر يبقى مافيش أى مشكلة. اذا حصل ضرب عليها يبقى حننتظر لغاية الميناء الجديدة اللى هى على بعد ١٣,٥ كيلومتر جنوب الأدبية ما تشتغل. وأنا فهمت النهارده من مندوب القوات المسلحة فى الاجتماع، إنه على بعد ١٣,٥ يبقى ring حتى بتاع المداخل ماهواش سهل اصابة المراكب، وأيضا فى الميناء الجديدة حنستخدم مراكب أجنبية اذا ده أيضا مانفعش. الخطة مرسومة على أساس إن احنا نجيب من الاسكندرية، وحيكون عندنا ابتداء من أول مايو أسطول كامل للنقل يكفى لمقابلة جميع الاحتمالات.. هو ده الموقف.

عبد الناصر: طب الخام بتاعنا مانقدرش نصدره؟

صدقى: ماهو الحقيقة الخام يافندم عشان يتصدر، يتصدر من مرجان مباشرة وعشان يروحوا ياخدوه من العوامة بتاع بكر عايز ميناء برضه وبعدين مشكلة بكر..

عبد الناصر: أنا باتكلم عشان فرق العملة، يعنى بتقول بنودى الخام بتاعنا ونجيب مكرر، واذا جيبنا مكرر اللى هى الخام الحسبة حتبقى واحد يعنى.

صدقى: أيوه يافندم.

زكى: لأ.. مش واحد، طن الخام غير المكرر فيه فرق كبير.

عبد الناصر: أصل يودى الخام عدن ويجيب مكرر، فده بثمن وده بثمن.

صدقى: محسوبة يافندم.

سليمان: فيه فروق أسعار بين سعر البحر المتوسط وبين سعر الجنوب بتاع البحر الأحمر.

صدقى: مضبوط يافندم، يعنى هو فعلا فى حالة مانودى الخام بتاع مرجان الى عدن يتكرر ويرجع، يبقى العبء فى الطن ٦,٥ دولار اللى هو مصاريف الشحن رايح جاى وعملية التكرير كمان. فى حالة مابتبيع الخام بتاع مرجان كده للتصدير ينخفض سعره؛ لسبب إنه مش حيستخدم بقى فى عدن ده بيستخدم عشان حيروح حوالين افريقيا، فبينخفض سعر البرميل وبيشكل لنا خسارة فى قيمة الفرق فى حالة مابيتكرر لحسابنا إحنا.. يبقى الخسارة دى الحقيقة إحنا شايلينها.

بالنسبة للميزانية النقدية طبعا ده بيشكل عبء اضافى وإحنا مقابلينه، وبالنسبة للسنة دى مافيش مشكلة العبء فلغاية آخر يونيه الايراد بعد الضرب الأخير حوالى ٣ مليون جنيه. وبالنسبة للسنة الجاية، إحنا كنا الحقيقة بنستهدف إن يحصل وفر كبير فى الميزانية النقدية نتيجة لزيادة الانتاج سواء الصناعى أو البترول. لكن على أسوأ الفروض الصورة اللى احنا رسمناها النهارده، حيبقى موقف ميزان المدفوعات بما فيه قطاع البترول والصناعة معا بالسنة للسنة للمالية الجديدة زى موقف ميزان المدفوعات السنة دى اللى احنا فيها، يبقى العبء اللى جه إن احنا ماحققناش ميزة عن موقف السنة دى زى ما كنا متوقعين.

عاشور: موقف المياه فى محافظة البحر الأحمر، إحنا من حسن الحظ النهارده فيه يكفى فى رأس غارب والغردقة أكثر من شهر مع المرتبات المخفضة، لكن نبص فى شهر مايو لما تتصعد العمليات أكثر، والسيد وزير النقل عنده مشروع باعتبار إنه يخصص مركب خاصة من عدن الى الغردقة.

عبد الناصر: أنا فهمت إن ده ماشى والمركب فى عدن النهارده.

صالح: موجودة فى "سلام" وعندهم كفاية شهر وجايبه "سلام" ١٥ ألف طن.

عبد الناصر: بتكفى نجيب من عدن على طول ايه المانع؟

عاشور: هو يافندم أنا كنت بفكر إن احنا ناخد من السودان يمكن يكون أسرع أو أسهل.

صالح: طريقة الملو بورسودان مافيهاش استعداد مياه كفاية.

عاشور: يعنى لما نعمل إحنا استعداد المياه كامل نصرف مصاريف أقل لما نودى لغاية عدن ونرجع ثانى، الرحلة بتاخد ١٥ يوم.

سليمان: هو اذا استخدمنا ميناء السويس بواسطة السفن الأجنبية مافيش مشكلة برضه، يعنى اللى بتجيب بترول بتاخد مياه.

صدقى: ماهو فى هذه الحالة يبقى كده يعنى اذا المراكب الأجنبية دخلت الحقيقة يبقى الاشكال اتحل.

عبد الناصر: لأ.. إحنا لازم نحسب على أساس إن الميناء مقفولة، يعنى إحنا بنحسب دلوقتى يعنى مانفضلش نقول لما تقفل نقول حنعمل ايه؟! نتكلم على أساس يبقى الدنيا مقفولة وكل حاجة جاهزة.
فيه حاجة ياحمدى؟

عاشور: لأ يافندم متشكر أوى.

صالح: إحنا بنعد خط موازى للخط بتاع البترول للمياه جنوب الأدبية، وحيقف مع الموقف بتاع البترول يبقى ده ماشى مياه وده ماشى بترول.

عبد الناصر: هل الـ condensers اتصلحت فى البحر الأحمر؟

عاشور: بتاعت القصير يافندم؟

عبد الناصر: آه.

عاشور: واحد وواحد، يعنى فيه واحد شغال وواحد عطلان.

عبد الناصر: طب ليه متصلحش؟

عاشور: الاعتمادات هنا فى وزارة الاسكان.

عبد الناصر: يعنى عايزين كام؟

مصطفى: هو اصلاحه نفسه هو مش ممكن مش قادرين نصلحه.

عاشور: هو فيه يافندم واحد شغال كويس، لكن يظهر الثانى استهلك خالص كانوا بيجيبوا له قطع غيار.

عبد الناصر: أنا فاهم إنه عايز قطع غيار ده اللى أنا فاهمه الحقيقة.

عاشور: أشوف يافندم وأدى لسيادتك تقرير.

عبد الناصر: أيوه شوفه، هو فيه ناس بيروحوا يقول لك ماينفعش أو مش ممكن، بتبعت واحد من عندك بيشوفه الحقيقة.

فيه حاجة جديدة ولاّ؟

رياض: البترول يافندم، أنا شايف من تصريحات بتاعة رئيس الأركان اليهودى إن خطتهم قفل الميناء تماما، وبنتكلم على إن فيه ١٣ – ١٤ مركب بتخش. فإذا المخطط بتاعهم هو قفل الميناء فإن أساسا القول بإن مراكب أجنبية تخش، أنا مش عارف هل إحنا بنتحمل مسؤوليتها فيما لو غرقت، هل بادفع حاجة أنا ولاّ؟ لكنه واضح من كلامهم ومن تصريحاتهم إنهم حاولوا قفل الميناء، مش بس ضرب بنتكلم عن قفل.

عبد الناصر: ده النهارده ده ولاّ امبارح؟

رياض: لا يافندم من كام يوم كده من ٤ – ٥ أيام بيتكلم على عدد المراكب اللى بتخش الميناء، وازاى نجحوا فى قفل الميناء؛ فمعناها إنهم فاهمين أثر العملية على اقتصادنا فهدفه فى الواقع قفل. امبارح كان جالى الراجل الأمريكانى بتاع Pan American بيتكلم على وجود القوات على البر، واحتمالات إن وجود قواتنا إحنا بتجر الاعتداء من اسرائيل وبيحاول؛ هو كان فيه مناقشة طويلة إنه نسحب القوات بتاعتنا اللى حوالين الـ tanks اللى موجودة على البر.

عبد الناصر: بر يعنى ايه؟

رياض: ماهو إحنا عاملين حماية جوية على الـ tanks اللى موجودة على البر؛ مرجان بيضخ بترول فى الأنابيب ناحية البر، وفيه فناطيس اللى منها تيجى المراكب تسحب.

عبد الناصر: هو إحنا بنجيب من مركب أنابيب ولاّ مراكب؟

صدقى: لا يافندم ... نفسه فى وسط المياه، وبعدين فيه خط أنابيب بيضخ الى ميناء شقير اللى فيه المكان اللى بتيجى المراكب تسحب منها ودى جنوب خالص بعيد عن السويس.. ولذلك الشحن منها ماشى.

رياض: وبعدين مافيش اشكال فيها دى الاشكال تخوفهم من عملية الضرب، هو طبعا بيتكلم إن دى مؤسسة أمريكية وإن الحكومة الأمريكية باستمرار تحذر اسرائيل من عدم الاعتداء. ولذلك هو بيفضل إنها تكون العملية من أولها لآخرها كعملية مؤسسة تجارية أمريكية، ونبعد عنها قواتنا؛ على أساس إن دى يمكن بالنسبة له هو حسب تصوره أضمن باعتبار إن وجود القوات مش حتعمل حاجة، اذا كان على الضرب فحينجحوا فى العملية. هو بيتكلم على خط الأنابيب مثلا لو جم حطوا ألغام أو نسفوا خط الأنابيب؛ دى حتبقى المشكلة الكبرى وحتتعطل العملية مدة طويلة جدا.

عبد الناصر: ممكن نعمل فى أبو رديس أى حاجة، إحنا سايبينه اللى هو الحقل اللى هناك بتاع اللقينى سايبينه خالص مبنقربش منه على أساس إن هم يسيبوا مرجان مايقربوش منه؛ ماهو عنده برضه خط أنابيب ممكن عسكرى واحد يروح يفكه. بس ده طالع كله بره العمليات الحقيقة لأن قصده حيعمل ده فى مرجان مابنضربلوش البترول، على أساس الآبار إنه مايضربش مرجان، وبعدين هو هناك بياخد ٤ مليون طن مش كده؟

صدقى: هو فيه قولين يافندم، ٢,٥ وفيه قول ٤.

عبد الناصر: لأنه من حسابات النقل بتبان العملية، هو بياخد من هناك ٤ مليون طن فهو لو فى مرجان ضربنا، يبقى على طول إحنا سهل أوى نضربهم.

رياض: بالضبط ماهو برضه فى تقديره هذا.

عبد الناصر: هو ده الحقيقة أكثر من عملية الأمريكان.

رياض: هو بس طارح نقطة قواتنا الموجودة على البر.

عبد الناصر: فى شقير؟

رياض: فى شقير آه.

صدقى: هو الحقيقة الكلام ده كان هو جه آثاره من فترة.

عبد الناصر: باندر.

صدقى: باندر بيك وأبلغنى إنه حصل اتصال مع الحكومة الأمريكية فى هذا، والحكومة الأمريكية حذرت حكومة اسرائيل من إنها تمس أى منشآت خاصة بحقل مرجان على أساس إنه american property، ولو إنه مشترك معانا لكن فيه american property.. ده بالنسبة للحقول. وأنا اتصلت بالفريق أول فوزى فى ذلك الوقت وقال لى: لو الحكومة الأمريكية بتقول هذا بنسحب، كانوا

أيضا يعملوا حماية على الحقول فقال لى: لأ.. فى هذه الحالة مافيش داعى لكن بالنسبة للـ land installations اللى هى فى شقير فعلا فيه قوات مسلحة موجودة.

وهو جالى باندر بيك البيت أول امبارح وأثار الموضوع مرة ثانية – زى ما قال الأخ محمود – هو كان كلامه الآتى: إن وجود القوات فى حالة ما يكونوا عايزين إنهم يعملوا حاجة لن يمنعهم؛ لأنه اذا كانوا عايزين يضروا بأى ضرر للنقل أسهل حاجة وأخطر حاجة بالنسبة لنا إنه يلغم الـ pipe line. وقال: إن عندهم غواصات تاخد نفرين ممكن إنها تيجى تلغم الـ pipe line، قلت له: طيب وإفرض إن أنا سحبت بتقول لى إنها more secure لأنها ماتبقاش target؛ هو الـ target بتاعه مش إنه يضرب القوات المسلحة هو target بتاعه إنه يضرب installations، فإيه الضمان؟ قال لى: لو أردتوا أنا مستعد أتصل بالحكومة الأمريكية طبعا على أساس الحكومة الأمريكية حتتصل باسرائيل إن الـ installations بتاع شقير لا تمس.

الحقيقة فى الحديث السابق اللى مع الفريق أول فوزى، رجع رد على وقال لى: إنه مافيش مانع اذا كان هو بيتصل بحكومته يردوا علينا يقولوا: إنهم ضامنين عدم ضرب الـinstallations، نبقى نشوف الموضوع ده.

سليمان: يردوا عليه هو؟

صدقى: يردوا على باندر بيك وبعدين إحنا حيبلغنا باندر بيك بالنتيجة، فأنا قلت له: اذا كنت أنت عايز تتصل بالحكومة الأمريكية ده شئ يرجع لك، انما إحنا بالصورة اللى أدامنا دى فيه قوات هناك ومافيش أى حاجة نسحب هذه القوات. وبعدها راح للسيد وزير الخارجية ويظهر كلمه فى هذا الحديث، هو اذاً متأكد إنه فى حالة ما تتسحب القوات إنهم مش حيضربوا، بس معرفش يعنى!

عبد الناصر: هو إحنا نقدر نقفل البحر الأحمر، اذا أردنا ندخل مع الدنيا كلها فى مشاكل المراكب اللى بتيجى لهم بنما وليبريا أمريكان آه، لكن بنما وليبيريا بنقف فى البحر الأحمر ونرجعها انشاءالله من جنوب الحدود، اذا دعى الأمر نخليهم مايشغلوش. ده هو برضه الحقيقة الواحد فكر ١٠٠ مرة فى هذا الموضوع، برضه امتى بنعمل هذه العملية؟ يعنى الحقيقة كل ما يكون استعدادنا أكثر بيكون أحسن.

فوزى: هو لو سيادتك أذنت لى بالنسبة للموضوع الأولانى بتاع ميناء السويس، هو مش حيضرب المركب الأجنبية وهى متعرضة له لمدة ساعة وربع وهى داخلة الميناء، انما حيضربها كمركب راسية داخل الميناء.

عبد الناصر: ماهو ضرب مرة مركب يونانى.

فوزى: مالوش إنه يقول دى أجنبية ولاّ مصرية هو بيضرب ميناء السويس، وفى هذه الحالة بيقصد داخليا إنه يصيب المركب الأجنبية برضه اللى موجودة على الرصيف. فى هذه الحالة الحال يستوى بالنسبة له والقصد – زى ما قاله الأخ محمود رياض – هو يقصد شلل الميناء وشلل النقل للبترول بميناء السويس بالذات.

بالنسبة للموضوع الثانى بتاع شقير، أنا أحبذ الرأى إن احنا نشيل الـ م/ط اللى موجود على الـ installations البرية، لأن حقل مرجان أساسه بثلاث طبليات اللى بيسحبوا من حوالى ١٢ بير الموجودين فى البحر على مسافة، فلو مرجان تأثر مافيش قيمة لشقير، شقير الاسم البرى مرجان الاسم البحرى، فإحنا مغطين البرى نخليه كله قطعة واحدة مؤسسة واحدة – زى ما بيقول الدكتور عزيز – ونشيل الكام مدفع اللى موجودين.

رياض: علما بأنه سئلت.. فيما لو انضربت الفناطيس اللى على البر طب ايه الموقف؟ قلت لهم والله فيه خطة باينه إنه قاصدين يقفلوا الميناء وقاصدين يتعبونا فى النقل، وحتى الـ ١٠ مليون طن اللى بيطلعوا مانقدرش نبيعهم. قال لى: لو حتى انضربوا، قلت له: الفناطيس حتبقى على أرضنا؛ يعنى ما حيقدروا يقولوا إنها مش مؤسسة أمريكية. قال لى: لأ.. فى هذه الحالة ولو إنها حتبقى صعبة لكن ممكنة؛ اللى هو الضخ من الأنابيب نفسها، صحيح حتاخد وقت انما حيجيبوا مركب فورا تمتص تبقى فى البحر، ومنها يقدروا يضخوا فى المراكب الأمريكانى أو فى مراكب أجنبية.

سليمان: عملية مكلفة أوى يعنى.

عبد الناصر: على العموم إحنا برضه لازم نجهز نفسنا على إنه مرجان ممكن ينضرب وشقير ممكن ينضرب، ويااما اذا عدينا الشرق حيضرب لك كل حاجة لأن حتبقى معركة عويصة جدا؛ ولهذا برضه الاحتياطى بالنسبة للبترول لازم نرجعه الى ماهو عليه. وبعدين هو ممكن الحقيقة لو شيلنا الحراسة من عند شقير – بصرف النظر عن الـ AK AK – إن هو يبعت كوماندوز.

فوزى: يقدر.

عبد الناصر: يعنى هو الحقيقة ممكن يبعث كوماندوز، وهو بقى مختفى فى هذه العملية، غير ما ييجى وغير أما يضرب بمدفع بالنسبة لتعهده للأمريكان، ولازم يكون فيه حماية ضد الكوماندوز فى شقير لأن هو ده اللى ممكن يعمله ومايذيعش بيان ولا حاجة.

فوزى: صعبة يافندم.

عبد الناصر: صعب الحماية؟

فوزى: أيوه.

عبد الناصر: ليه؟

فوزى: ١٢ كيلومتر ماسورة موجودة.

عبد الناصر: لأ.. مش الماسورة أنا بقول على الفناطيس.

فوزى: الفناطيس صعب إن حد يدخل الشاطئ ويعمل العملية.

عبد الناصر: فيه قوات يعنى؟

فوزى: أيوه.

عبد الناصر: آه.. يعنى ما دام فيه قوات يبقى الحقيقة الـ AK AK مالوش لازمة.

فوزى: هو الأصل فى الحقل كله المنبع اللى موجود فى البحر.

عبد الناصر: ما اذا ضرب المنبع اللى فى البحر حيبقى علنا، وأنا بقول: حيعمل عملية وينكر إنه عمل عملية هو ده الموضوع اللى يعمله، وبعدين برضه بنستعد إنه حيجى يوم وتتضرب الماسورة وحينضرب مرجان وحتدخل العملية فى..

صدقى: لو سمحت سيادتك يافندم، هل ممكن فى هذه الحالة إنه يجيب الـ assurance مادام حنسحب؟

عبد الناصر: ماهو جاب الـ assurance.

صدقى: لأ بالنسبة للـ installations هو مستعد قال: أنا مستعد اتصل بالحكومة كشركة.

عبد الناصر: اشمعنى بيبقى الكلام معاك مش مع الخارجية.

صدقى: هو مخليها على أساس إنها شركة وبتتصل بحكومتها تطلب تأمين نفسها، هو بس فيه سؤال بالنسبة لاستخدام المراكب الأجنبية فى ميناء السويس..

عبد الناصر: لا.. لأ.. نمشى.

صدقى: آه.

عبد الناصر: الميناء أصلها مقفولة.. مقفولة مش حتتقفل أكثر ما انقفلت، أو يعنى لما حتتضرب مركب أجنبية مش حتزيد الطين بلة، ولكن لازم نستعد على الميناء الثانية.

صدقى: جنوب الأدبية.

عبد الناصر: والأدبية نشغلها الميناء دى، ولازم نشتغل على بير أوديب.

صدقى: ما هى الجنوبية يافندم.

سليمان: الميناء ١٣ كيلومتر ماهياش بعيدة عن المرمى.

عبد الناصر: ماهو لازم نعمل واحدة ونعمل الثانية.

سليمان: يعنى اذا كان حيضرب الوطنية وحيضرب الأجنبية حتبقى بس هى..

فوزى: ما أنا بقول: الأدبية والجنوب ١٣ كيلومتر الاتنين سيان.

عبد الناصر: ماهو ١٣ بعدين حنمد لغاية بير أوديب مش كده؟ فمايمنعش إن احنا نستعمل..

فوزى: فيه تساؤل هنا.. ليه مانستخدمش ميناء الأدبية النهارده؟

صدقى: ما أنا بحثت هذا، لقيت إن خط الأنابيب اللى احنا بنمده الى الجنوب خد من الخط اللى كان واصل للأدبية. ده كان خط قديم وشيلناه، فالأدبية على كل حال لمدة أسبوعين لن يمكن استخدامها بالنسبة للبترول.. يبقى باقى أسبوعين ٢ على تشغيل الميناء الجنوبية. فإحنا قررنا اذا ما نستمر فى عملية الميناء البديلة بعد ٤ أسابيع حتكون متاحة، انما الأدبية يمكن استخدامها للنقل العادى للمراكب العادية، زائد الأدبية ماتاخدش غاطس ناقلات أكثر من ٦ آلاف طن.

فوزى: عايزة حاجات صغيرة.

صدقى: وكل المراكب الأجنبية مافيهاش حمولة ٦ آلاف طن.

عبد الناصر: بالنسبة لنقل المعدات اللى بتتفك تمشى على طول، مافيش داعى يسيبوها هناك.

صدقى: لا.. أول بأول يافندم.

عبد الناصر: أنا سامع النهارده كلام من السويس إن فيه معدات موجودة مانقلوهاش!

صدقى: لأ.. أى معدات بتاعة البترول؟

عبد الناصر: آه.

صدقى: ما إحنا قررنا إن احنا حننقل اللى احنا بنعمله النهارده فى مسطرد، وجزء اللى حيتنقل خلاص فى اسكندرية.

عبد الناصر: المعدات اللى بتتفك عشان تتنقل ماتتشونش فى السويس.

صدقى: لا.. طبعا.

عبد الناصر: أنا سامع النهارده من السويس إن فيه معدات متشونة فى السويس!

صدقى: نشوفها.

عبد الناصر: بالنسبة لبورسعيد، برضه كلام النهارده الناس فى بورسعيد إنهم مش مطمئنين وفيه توتر، وبعدين الأمر عايز زيارة من شعراوى وحمدى بتروحوا بعد بكره مثلا بورسعيد تعملوا ترتيب وتشوفوا الناس وبعدين تاخدوا خطة؛ لأن يظهر حصل تضارب فى الأوامر، وأنا سمعت إن فيه عمال أضربوا بتوع مصنع فاتلغى أمر نقل المصنع، وبعدين جزء من المصنع اتنقل للشرقية وباقى المصنع ماانتقلش! طب ليه الاضراب إحنا بنستجيب له؟!

جمعة: هو نقل الى الشرقية بدون ما يحصل اتفاق يافندم.

عبد الناصر: وبعدين أنا معرفش الموضوع ده أنا سامعه النهارده أنا بسأل على أخبار بورسعيد، عشان أنا كنت فاهم قبل المؤتمر إن فيه قلق فى بورسعيد، وقلت لعلى صبرى حتى يجمع مؤتمر بورسعيد ويشوف العملية ايه.. الكلام مع الناس. الحقيقة لما الناس يحسوا بلد كبيرة زى دى إن الحكومة مترددة بيحصل على طول عدم ثقة. والحقيقة هو ده الشعور الموجود بقى النهارده فى بورسعيد؛ إن الدولة مترددة مش عارفين عايزين ايه، معرفش عندكوا يعنى صورة؟

جمعة: حصل اجتماع برئاسة السيد على صبرى، وحضره محافظ بورسعيد والاسماعيلية وأمين الاتحاد الاشتراكى فى بورسعيد، والأخ حمدى ماكانش موجود. واتفقنا على أساس توضع خطة ٨٠ ألف واحد اللى هم بياخدوا اعانات من الشئون الاجتماعية يتم نقلهم فى الأول، وبعدين بنقدم الامتحانات وبتوضع خطة استطلاعية لنقل المصانع وشركات الهيئة اللى مالهاش داعى الموجودة هناك.

اللى حصل بعد كده، إن راح استطلع فى الزقازيق مدير المصنع ولقى عنبر يصلح لنقل المصنع، وبعدين مالقاش أماكن للعمال فاتفق على خيام. فالصورة اللى اتنقلت للسيد على صبرى بهذا الموقف فقال: ليه أنا أنقل العمال ونوديهم فى خيام دلوقتى طالما إحنا لسه ماقررناش نقل المصانع؟ فاتصل بأمين الاتحاد الاشتراكى وكان فى مصر واتصل بالمحافظ وقال له: إحنا مااتفقناش على نقل المصانع.

عبد الناصر: هل نقلوا مكن؟

جمعة: قال إنه نقل جزء من المكن.

عبد الناصر: ٨ ماكينات اتنقلوا!

صدقى: لو سمحت سيادتك.

عبد الناصر: نسمع القصة.

جمعة: ده اللى حصل، فصدر أمر بإيقاف العملية طالما إن مافيش أمر صدر أساسا بعملية الاخلاء، كان المفروض هى عملية استطلاعية مش أكثر ولا أقل. وبعدين حصل الاجتماع الثانى حضرة الأخ عبد المحسن أبو النور، وتم الاتفاق على وضع خطة تنفذ اعتبارا من يوم ١٢؛ على أساس إن الخطة تصل الى القاهرة يوم ٩، ويعمل ترتيب بدون نقل المصانع. الهيئة بس هى اللى هتبتدى تنقل معداتها وأدواتها من دلوقتى؛ لأن فيه عندها حاجات فى بورفؤاد بحوالى ٥٠ مليون جنيه، فابتدوا ينقلوا فيها المعدات والحوض العائم والحاجات دى كلها. والخطة المفروض إنها توصل يوم ٩ هنا، وبعدين على أساس إن احنا مانمشيش قبل يوم ١٢.. اذا كان فيه أى تعديلات دى الصورة.

عبد الناصر: هو فيه نقطة.. أولا هى بورفؤاد دى حتتكسر كلها، معرفش إنها فيها حاجات بـ ٥٠ مليون جنيه! أول مرة أسمع هذا الكلام ٥٠ مليون جنيه؟!

جمعة: آه.. فيها، كلام مشهور[1] خشب وحديد ومعدات.

عبد الناصر: طب قاعدين سنتين دول بقى بيعملوا ايه هناك مش فاهم؟!

جمعة: هو مشهور فى كلامه إنه نقل كل الحاجات الغالية، الحديد مش حيقدر كمان ينقله حيضطر إنه يسيبه، ولكن حيضطر إنه ينقل الخشب أو يسلمه لبعض الجهات اللى عايزاه.

عبد الناصر: يعنى هو برضه تروحوا تشوفوا بورسعيد وتروحوا تشوفوا بورفؤاد يعنى اذا كانت فيه حاجات هناك، كل اللى فى بورفؤاد لازم يمشى؛ لأن فى حالة العمليات وهو يمكن قبل العمليات حتى بورفؤاد متهيألى إنها حتطربق.

رفعت: ورش الهيئة.

عبد الناصر: طب ما ننقلها ورش الهيئة. هم لما جُم الفرنساويين كسروا الورش دى كلها وجددت بعد كده، لكن أنا فى تقديرى فى عملية حربية بورفؤاد حيبقى مركز كبير؛ لأنها الحاجة الوحيدة اللى قاعدة فى الشرق.

سليمان: لا.. قيمة الترسانة والورش مش بس فى المعدات اللى هى تتنقل أو فى الخامات، أيضا فى نفس الانشاءات.. الانشاءات ماتتنقلش.

عبد الناصر: انشاءات ايه؟ يعنى أنا شفت الورش وأنا زرت هذه الورش، كل الحاجات اللى جوه الورش تتنقل كلها machine tools ومناشير، وزرت ورشة الخشب تتنقل وزرت ورشة الخراطة كلها تتنقل.

جمعة: هو يافندم مشهور نقل حاجات كثيرة جدا.

سليمان: كل اللى يتنقل ميجيش ٥٠ مليون، يبقى ٥٠ مليون الآذاقات اللى هناك والمبانى.

---

(١) مشهور أحمد مشهور، كان رئيس هيئة قناة السويس من ١٩٦٥ حتى العدوان الاسرائيلى فى ١٩٦٧، وعضو المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى.

جمعة: و الله كلام مشهور يافندم إنه مخزوناته من الخشب والحديد وبعض المعدات تساوى حوالى ٥٠ مليون جنيه.. ده كلام مشهور لنا.

صدقى: هو يافندم سيادتك فى مجلس الوزراء هنا، سيادتك كنت أشرت الى إن بورسعيد ضرورى نبدأ فى نقلها وإحنا عندنا مصنع هناك للغزل والشباك، وده بيشتغل أساسا كاملا للقوات المسلحة اللى بيورد الشباك للتمويه وأيضا قماش للقوات المسلحة. فى نفس الوقت عندنا مبنى مصنع جديد للغزل الآلات بتاعته حتصل خلال ٧ – ٨ شهور، فقلنا ننقل مصنع الشباك بحيث إنه مايتعطلش فى خلال شهر يبدأ تشغيله ثانى. وده تم بالاتفاق مع المحافظ وعنده خبر وفعلا راحوا بالاتفاق مع المحافظ الشرقية، وهو اللى أثار موضوع الاسكان على أساس إنه طب ما نبنى مساكن للعمال بتوعنا، وقلنا مافيش مانع بالنسبة للزقازيق نبنى، وقلنا على أساس نبتدى ننقل الآلات بتاعة مصنع الزقازيق.

الحقيقة يظهر إنه جالى بعدها يوم الاجتماع ده الأمين بتاع الاتحاد الاشتراكى فى بورسعيد، يخيل لى من الحديث هو بالذات ماخدش خبر، يعنى قلت له: المحافظ عنده خبر والمسائل تتنسق بينكم، فحكى لى قصة إنه نزل عربية بالميكرفون فى بورسعيد، إنه تقرر هجرة أهالى بورسعيد.. والى آخرها مش موضوع المصنع موضوع عام. وده أثار ذعر بين الأهالى؛ ولذلك هو قال اذا كان ممكن إن حننقل المصنع بس يدونا فرصة نشتغل مع القواعد بحيث إنها تبقى جاهزة لتقبل العملية، وتم الاتفاق على هذا.

يعنى الحقيقة أنا شايف إن موضوع نقل المصنع، يعنى سيادتك أشرت الى إن بورسعيد لازم نبتدى ننقلها، وده كان بالاتفاق مع المحافظ.

عبد الناصر: هم طبعا مهددين بضرب بورسعيد علنا كده، وبعدين فيه لجنة اتعملت لهذا موضوع وبعتوا لى القرارات.

سليمان: وبعدين السيد على صبرى عمل اجتماع آخر، وبعدين نفس المبانى اللى اتفقنا عليها هى السيد على صبرى اتفق عليها فى الاجتماع اللى أشار إليه الأخ شعراوى.

عبد الناصر: هى النقطة الحقيقة اللى هى مؤسفة، إن احنا بناخد قرار ثم نلغى نفس القرار بعد ما اتنفذ نصه؛ يبقى مظهرنا أدام الناس إن احنا مافيش بت وفيه تفكك، خصوصا اذا أخذ هذا الموضوع على إنه رد فعل لإضراب عمال.. ده بيشجع العمال على إنهم يضربوا وكلامهم.. فبتشوف الموضوع فى بورسعيد وتتصل بالدكتور عزيز وتحلوا هذا الموضوع.

جمعة: حاضر.

عبد الناصر: بتشوفوا الترسانة وتقرروا العمليات اللى فيها تمشى بسرعة، وتدوا خبر للفريق فوزى أيضا بهذا الموضوع.

فوزى: إحنا رتبنا مع مشهور وحجزنا الحاجات اللى عايزينها، أما طلباتنا من الأصل بالنسبة لبورسعيد كانت مُلحة، الحوض العائم قاعد يافندم بقاله ٢٠ شهر النهارده، كان لازم يتنقل من أول يوم شغلانة بفلوس..

عبد الناصر: طب ليه ماتنقلش؟

جمعة: هو خد قرار بنقله يافندم.

عبد الناصر: هم هناك الحقيقة الـ staff اللى فى القنال فيه جزء كبير عايز يتقطم رقبته فى تقديرى أنا. المهم ناس بورسعيد بيحسوا إن فيه حكومة، بتروحوا وبيحسوا إن فيه دولة وفيه حكومة لأن الكلام اللى أنا عندى من بورسعيد النهارده إن الوضع فيها سئ.

جمعة: هو ماحصلش اضراب بالصورة يعنى، هو بعض العمال اتصلوا بمدير المصنع وقالوا: إن احنا ممكن نشتغل هنا ونقعد فى بورسعيد، الأول لما طلع الخبر بتاع التهجير طبعا هم مش مستريحين إنهم يسيبوا بورسعيد.

عبد الناصر: لا.. هم كلهم مش عايزين يمشوا وبيقولوا ننضرب هنا أحسن، ولكن هذا يعنى بس لما يجى لى ١٠٠ قتيل فى عملية ويبقى أحسن لهم؟! بس إحنا ١٠٠ قتيل اذا انضربت بورسعيد النهارده يعنى على الأقل القتلى يبقوا ١٠٠، يعنى لن يقلوا عن ١٠٠! فى عملية السويس دى مافيش فيها قتلى، ولو إن مش فاهم القونى[١] كاتب إن فيه قتلى يعنى طلع بيان الملحق العسكرى اللى عندنا ٣ اصابات، وثانى يوم بيان القونى مقدمه الى الأمم المتحدة بيقول: عندنا السويس انضربت وعندنا عدد من القتلى من المدنيين. أنا سمعت الكلام ده أول امبارح، فيعنى الخسائر قليلة الحقيقة.

---

(١) محمد عوض القونى، مندوب مصر فى الأمم المتحدة.

رياض: مافيش أرقام.

عبد الناصر: والعملية هم اليهود أنا رأيى يعنى أعرف إنهم باستمرار يضربوا الحتة اللى يسببوا فيها أكبر خسائر، وبعدين يتباهوا والعنجهية! أنا رأيى إن هييجى يوم ويضربوا بورسعيد وهيبتدوا بالفناطيس بتاعة البترول بتاعة بورسعيد والعملية دى، هل مدفعيتهم ماتطولش المدينة؟

فوزى: الصواريخ تطول من كيلومتر ١٠ بتاع راس العش، بالنسبة للرصف فيها حاجتين وابور المياه وفيها تخزين البترول.

جمعة: هى المدفعية ماتطولش بورسعيد كمدينة يافندم، لكن هو لو حصلت حاجة تبقى مشكلة المياه والتموين والطرق مضروبة كلها.. تبقى فيه هيصة.

عبد الناصر: الطريق الشمالى هل ماشى بتاع بورسعيد؟

فوزى: أيوه.

عبد الناصر: مشى؟

فوزى: أيوه.

جمعة: طريق المعاهدة.

فوزى: طريق دمياط.

عبد الناصر: فيه حاجة بالنسبة لموضوع بورسعيد؟

هويدى: هو يافندم فعلا مشهور الحاجة اللى تم نقلها حتى الآن، قال هى اللى لا يمكن استعواضها ومقدرها بحوالى ٣,٥ مليون جنيه، ولكن الباقى فعلا – زى ما سيادتك تفضلت دلوقتى – حوالى ٥٠ مليون فعلا. حصل فى موضوع بورسعيد شئ من التضارب، وفى المؤتمر فعلا كان تقرر مثلا إن المدارس بتقفل والمعاهد الموجودة اللى هى المعهدين التجارى والصناعى، وأنا نفسى بلغت الأخ الدكتور

البرلسى واتخذت بعض الاجراءات. ولكن لما رأى العودة ثانى كان بده يعيدوا الأمور الى أوضاعها الطبيعية، فبورسعيد فى الواقع متهيألى إنها ليست تاخد أسبقية؛ لأن لو حصل عليها أى حاجة أنا فى رأيى هتأثر على الجانب العسكرى مباشرة؛ لأن الطرق الموصلة لها محدودة جدا وباتخيل إن وقتها حيحصل rush كبير جدا من داخل المدينة وخارجها، ويمكن تضطر القوات المسلحة أيضا الى استخدام الطرق لأى تعزيزات هنا حيحصل حاجة ممكن تفاديها من النهارده. فكان موضوع ورسعيد أنا فى رأيى سواء الأهالى كانت مرتاحة لهذا القرار أو غير مرتاحة لهذا القرار لا بد من البدء فى الموضوع بتاع الخطة الموضوعة.

عاشور: يافندم عايز أوضح إن عملت خطة فعلا لتهجير أهالى بورسعيد فى آخر اجتماعات، مش حعيد الكلام اللى هو قيل لكن التهجير الأول ٨٠ ألف، الدفعة الثانية ١٥٠ ألف، حسب فيها الطرق والسيد وزير النقل وصل وشاف عدد العربيات والمراكب اللى حتستخدم والسكة الجديد، وعمل ترتيب كامل يوم ٧ فى اجتماع مع المندوبين كلهم يوم ١٢ ووافق عليها السيد وزير الداخلية، حيصدر أوامر ببدء التنفيذ، فعلا جمعنا جميع المحافظين المضيفين اللى حيستقبلوا هذه الأعداد بعد ما كان معانا السيد وزير الشئون الاجتماعية والعملية جاهزة.

لكن حكاية المصنع اللى هى حصلت نقل ٦ ماكينات من ٥٦ خاص بالشباك فقط، وده عن سوء لبس بين فهم بين المحافظ وبين أمين الاتحاد، وجُم عندى وبعتهم للدكتور عزيز واتفقوا على إن فيه لجنة تتشكل هناك. وأعتقد إنهم يمكن يوافقوا على إن الشباك عشان ماتقفش تستمر مؤقتا فى الشرقية عشان مطالب الجيش، والعراق كمان طالب بعض الشباك. فدى اللى حيقرروها وحنتصل بالسيد وزير الصناعة على اعتبار إن حيبقى فيه ٦ الماكينات الخاصة بالشباك، وأنا زى ما سيادتك أمرت دلوقتى أروح مع السيد وزير الداخلية قبل يوم ١٢ ونخلص هذا الموضوع هناك.

إنما أنا عايز أطمن إن معمول خطة لتهجير ٨٠ ألف ببحث مع الشئون الاجتماعية ومع المواصلات ومع النقل، والدفعة الثانية طبعا حتاخد فترة.

عبد الناصر: وبعدين المحافظ اتصرف تصرفه الأولانى ماكانش تصرف كويس.

عاشور: هو الحقيقة يافندم معذور لأنه كان واخد أوامر بالتخفيف فعلا والهجرة الاختيارية، اتغير هذا الكلام والراجل كان جاى عندى ويقول: إن أنا كرامتى فى وسط البلد أصبحت.. أنا اللى كنت عايز أهجرهم وأزيل الموقف، يعنى باعتبار إن دى أوامر بتتعدل باستمرار. وقعد مع السيد عبد المحسن أبو النور واقتنع وقعد مع الأمين وراحوا ثانى، لكن هو كان واخد – زى الأمين ما قال – أوامر بقفل المدارس وتقديم الامتحانات وبدأ التنفيذ، بل بالجانب الأكبر إنه قال للأخ شعراوى ملينى القرارات. وأنا آسف

لأنى فى هذا الاجتماع ماكنتش موجود كان فيه اجتماع فى اسكندرية، انما هو أخد القرارات من بق وزير الداخلية اللى اتطورت ثانى واتعدلت.

عبد الناصر: ليه اتطورت؟

عاشور: ماهو يافندم شعراوى..

جمعة: ماهو اللى حصل السيد على صبرى كان رئيس الاجتماع.

عبد الناصر: قبل المؤتمر؟

جمعة: يوم المؤتمر اللى هى اتخذت فيه القرارات، اللى السيد على صبرى فهمه على أساس إن احنا بندرس العملية بالنسبة للمصانع ومانفذش إلا بعد التصديق على الخطة. فهو لما راح المحافظ هناك فهم إن هو يقدر ينقل على طول، فباتصاله مع المصنع المصنع استطلع ونقل، لما وصل الخبر للسيد على صبرى السيد على صبرى قال: لأ.. أنا ماقلتش ننفذ، أنا قلت: إن احنا بندرس عملية استطلاعية وبنحضر الأماكن وبعدين بندى الأمر بعد كده للتنفيذ؛ حصل اختلاف فى الرأى بين الاثنين.

عاشور: النقطة الثانية اللى هى أخيرة – لو سمحت لى – إن أهالى بورسعيد طبعا إحنا عارفين دورهم لما نهجرهم والمتاعب اللى حتحصل يعنى غير الاسماعيلية وغير السويس، فراح وفود مقدمة منهم عاينوا جميع الأماكن المضيفة وشافوها ورجعوا أبدوا ملاحظات، والسيد عبد المحسن أبو النور شرح للمحافظين استكمال كل ما ينقص أهالى بورسعيد بخصوص الـ ٨٠ ألف اللى فى الأول.

عبد الناصر: يعنى هو بالنسبة لكلام على صبرى أنا قلت له: شوف المؤتمر أنا اللى كلفته، لأن برضه كان عندى كلام إن فيه متاعب، فيقعد مع الناس ويشوف ايه الموضوع عشان يتحل، ولكن مش معنى هذا إن هو مسؤول عن التنفيذ، إنت اللى اللى مسؤول.

جمعة: يعنى هو إحنا قلنا بندرس ونعمل استطلاع.

عبد الناصر: لأ.. اذا كان فيه أوامر واتغيرت مين اللى غيرها؟

جمعة: ماطلعتش أوامر تنفيذية.. ماصدرتش أوامر تنفيذية.

البرلسى: بالنسبة لو أذنت للمعهدين اللى فى بورسعيد..

عبد الناصر: أنا مش عايز المعهدين عايز أعرف اللخبطة فى ننقل ماننقلش!

البرلسى: أنا هاقول لسيادتك يافندم، حصل إن المحافظ بعت لى جواب وقال لى: إحنا عايزين تنتهى الامتحانات قبل ٤ ابريل، والسيد هويدى زى ماقال دلوقتى أكد لى هذا بعد الاجتماع مع السيد على صبرى. وبالتالى اتخذت اجراءات كثيرة وعاجلة منها إن طلاب مراحل النقل كلهم امتحنوا وروحوا، وكنا عاملين ترتيب طلاب البكالوريوس وقلنا: حرام مايخدوش بقية الـ course ويطلعوا بشهادة بكالوريوس شهرين كمان؛ فرتبنا يتمموا المعهد الصناعى فى المطرية هنا، وحضرنا سكن للطلاب بتوع سنة رابعة ودراستهم المعهد، وهكذا لما أبلغت بقرار العدول عن هذا الكلام كان متأخر الوقت وكان طلبة النقل..

عبد الناصر: مين اللى أبلغك بقرار العدول؟

البرلسى: أنا أُبلغت عن طريق المحافظ وبعدين سألت السيد هويدى أكد لى هذا الكلام، فكان الوقت متأخرا نرجع فيه الطلبة، روحوا وطلبة سنة رابعة كان بعضهم جه وفيه مدرسين ابتدوا ييجوا مصر، وكان الاجراء خلص. وبعدين قفل السكة أو الصعوبة فى سكة دمياط مخلية صعوبة كبيرة لبعض الأساتذة اللى يروحوا ينتدبوا عشان يدرسوا فى معهد بورسعيد.

الوضع النهارده إن احنا قلنا: طيب نوقف نخلى الإعداد اللى عملناه زى ماهو فى مصر والزقازيق مانغيرهوش ثانى، نخلى بس طلبة سنة رابعة اللى هم البكالوريوس بتاع التجارى والصناعى يرجعوا معهدهم ويدرسوا شوية لحد ما نشوف الرأى حيستقر على ايه. فإحنا ماغيرناش فى الاجراءات اللى اتخذناها لنقل المعهدين؛ لأن كان الكلام كمان ومش عايزين المعهدين السنة الجاية هناك يعنى أكتوبر اللى جاى انشاءالله، فكنا بنحاول نرتب الطلبة يدرسوا فعلا خارج بورسعيد.

عبد الناصر: آه.. طبعا إحنا من دلوقتى الحقيقة على أكتوبر برضه لازم يكون عندنا خطة بالنسبة لبورسعيد بالنسبة لكل حاجة، يعنى أكتوبر دخلنا خالص فى المرحلة دى.

حجازى: لو سمحت سيادة الريس، هو فى الاجتماع أنا كنت حاضر وحصلت مناقشة حتى السيد المحافظ أثار إنه عايز فترة عشان يدرس أسبوعين، لو الأخ شعراوى يتذكر وقلنا: مافيش حاجة حتحصل قبل أول الشهر؛ بدليل إن كل الناس حتقبض فى أول الشهر وبالتالى ماكانش المفروض يحصل أى تحرك، ودارت مناقشة وقلنا له أظن يومها: إننا مستعجلين عايزين الخطة بحيث ممكن بعد أول الشهر يبدأ النقل.. فالحقيقة كانت المسألة واضحة فى اللجنة.

عبد الناصر: لأ.. أنا جالى من اللجنة بتاعتكم وجت لى القرارات الخاصة بتهجير ٨٠ ألف والكلام ده.. مش هو ده؟!

سليمان: أيوه.

عبد الناصر: هذا الكلام جالى وأنا وافقت على تنفيذ هذا الكلام وبعت إن أنا موافق، عرفت فى المؤتمر إن الجماعة بتوع بورسعيد عندهم مشاكل، وإن المحافظ كان طلع ناس بميكروفونات فى هذا الوقت وعملية بهذا الشكل! فقلت لعلى صبرى: إجمع المؤتمر بتاع بورسعيد وشوف ايه الموضوع. حصل بعد كده تغيير.. إفرض إنه حصل تغيير كان لازم نعرف ايه هو التغيير؟ وكان لازم أنت اللى تنفذ مش على صبرى اللى ينفذ.

جمعة: هاقول لسيادتك: هو اللى حصل فى الأول، لجنة السيد صدقى سليمان قررنا فيها ٨٠ ألف وجه لسيادتك القرار، دى كانت أول مرحلة بخصوص تهجير بورسعيد. لما هذا القرار اتعرف فى بورسعيد الناس اتضايقت، وجه رأى عام على إن الناس مش عايزة تهاجر وتسيب بورسعيد. فى هذه الفترة سيادتك كلفت السيد على صبرى إن هو يدرس الموضوع بالكامل، فحصل مؤتمر السيد على صبرى جمع فيه المحافظين والوزراء المختصين بما فيهم محافظ بورسعيد.. دى بقى مرحلة غير مرحلة ٨٠ ألف. تم فى هذه المرحلة ٨٠ ألف سيادتك وافقت عليهم ومافيش عليهم اختلاف، أضيف اليها شوية بنود أخرى الهجرة اختيارى اللى عايز يمشى ممكن إن هو يمشى، بالاضافة الى ٨٠ ألف زائد استطلاع ودراسة لنقل الهيئة والمصانع وتعجيل الامتحانات، وانتهى المؤتمر على هذا الأمر.

عبد الناصر: هو الحقيقة فى هذه المرحلة المطلوب إن الحكومة ماتبانش إنها مهزوزة فى القرار، يعنى ماننفذش قرار إلا اذا كنا متأكدين ١٠٠٪ من هذا القرار!

جمعة: يافندم ده مش قرار.. ده عبارة عن دراسة فى المؤتمر.

عبد الناصر: يبقى غلط هناك من المحافظ أو يبقى فيه حاجة بين المحافظ وبتاع الاتحاد الاشتراكى، لأن فيه كلام طلع من المحافظ وفيه كلام طالع من الاتحاد الاشتراكى، وبعدين يبقى لازم نضبط العملية؛ لأن لا المحافظ كبير ولا أمين الاتحاد الاشتراكى كبير!

جمعة: ماهو إحنا عدلنا فى المؤتمر الثانى قلنا: ماحدش بينفذ وابعتوا لنا الخطة يوم ٩، حتدرس وحتعرض على سيادتك قبل يوم ١٢، اذا كان سيادتك موافق عليها نديهم والتجديد يترمى ليوم ١٢، صلحنا بقى الفترات اللى فاتت.

عبد الناصر: أى حاجة بالنسبة..

صدقى: هو لو سمحت سيادتك المصنع يستمر نقله؛ لأنه الحقيقة حيحتاج له للقوات المسلحة.

عبد الناصر: ماهم حيروحوا يشوفوا العملية ويقولوا لنا.

فوزى: وافق على نقله.

صدقى: آه.

عبد الناصر: بالنسبة للوزارات اللى بتقعد وتطلع وتعمل لجان، وتطلع فى الجرائد إنهم وصوا ببدل طبيعة عمل وبدل مش فاهم إيه؛ هذا الكلام مرفوض. النهارده وزارة العدل مطلعة لى بيان فى الجمهورية؛ مش موافق أنا على الكلام ده، حتقولوا الريس ماوافقش؟! لجنة الاصلاح الادارى فى وزارة العدل طبيعة عمل لمين ومش فاهم مين لمين وكل واحد؛ طب حنجيب مين اللى حيعمل الكلام ده؟! النهارده أنا قارى الصبح فى الجرائد؛ مافيش بدل طبيعة عمل ولا أى بدل من البدلات حيتوافق عليه لأن دلوقتى اذا كنتوا بتطلعوا فى الجرائد إنكو بتوصوا ببدلات وكل واحد حيسترضى الناس! فيه لجنة فى وزارة العدل اسمها لجنة الاصلاح الادارى.

أبو نصير: بتاعة الكتبة.. المذكرة بتاعة الكتبة.

عبد الناصر: وأنا مالى! مين اللى ماسك اللجنة؟ أنا أرفده اذا كان طلع فى الجرائد أقول له روح؛ لأن النهارده كل دول قاعدين بكره مستنيين بدل طبيعة العمل، ومستنيين الكلام ده الحقيقة. وحنيجى نقول ايه؟ ودوا مجلس الوزراء مارضوش أو راح القرار للريس والريس مامضاش! ماهو ده اللى بيحصل. مافيش داعى الحقيقة هذه العمليات كلها، وبعدين بالنسبة للرقابة نمنع هذا الكلام فى القادم.

بالنسبة للمؤتمر القومى، هل فيه ملاحظات على المؤتمر، هل فيه حد اتراذل أولا فى المؤتمر على حد؟ أنا سألت اخوانا يعنى.

صدقى: فيه ٢ فى لجنة الصناعة اتراذلوا كده شوية، الموضوع خاص بالشركة بتاعتهم.

عبد الناصر: وأنا الحقيقة بدى أقول: ماحدش يسمح له إنه يتراذل؛ اللى يتراذل متسألش فيهم ماتردش عليهم!

صدقى: دى اللجنة يافندم نفسها سخفتهم.

عبد الناصر: آه.. هو إحنا الحقيقة مش مفروض إن احنا نستجيب لكل كلام، مافيش حد يتراذل فى أى حاجة.

الحقيقة هو فيه نقطة بالنسبة للمؤتمر وبالنسبة لمجلس الأمة برضه: بالنسبة لمجلس الأمة الموضوع اللى جاوب عليه أبو نصير كلمه فيه أنور السادات قبل كده بتوع الشهر العقارى، وراح صلاح هدايت ومش فاهم مين وجالى أنا الموضوع. وبعدين مااتعملش حاجة، وبعدين أول ما واحد سأل فى مجلس الأمة وافقت على إنك تاخد قرار! ماهو معنى هذا؟! هل الكلام اللى إنت خدته كلام مضبوط أو كلام مش مضبوط؟ اذا كان مضبوط ماتوافقش على إنك ترجع فيه، اذا كان غير مضبوط أخدته ليه؟!

لكن يعنى ده موضوعنا بالنسبة لمجلس الأمة وإلا مانروحش نبقى ضعفا بالنسبة للقرارات، ثم قيل إن اذا وافق وزير الخزانة. أنا قرأت برضه فى الجرائد وافق وزير الخزانة؛ طب الموضوع ده بيضعف الحكومة فى مجلس الأمة.

حجازى: بس أنا علقت يافندم، أنا وافقت لأن الأخ أبو نصير عملية نقل الدرجات عملية فنية موافق عليها الجهاز المركزى والسيد وزير العدل، انما الحقيقة أنا وافقت لأن مادام السيد وزير العدل أنا بانفذ نقل الدرجات بين وزارتين، انما أنا فى نفس الوقت رجيت إن أنا أعلق على الموضوع. كان قبليها بيوم فيه سؤال للأخ سيد مرعى خاص بالعمالة الزائدة، ونقل الاصلاح الفائض بتاع العمالة اللى فى هيئة الاصلاح الزراعى، ووقف واحد من أعضاء مجلس الأمة اتكلم. طبعا الأخ سيد مرعى شرح له

الموضوع من أوله لآخرة وسكت، واتضح فى الآخر إنها قصة بتاعة واحدة أظن جوزها اتنقل وهى باقية فى البلد!

ثانى يوم جه السؤال الثانى الخاص بنقل العمالة الفائض، أنا مع موافقتى على نقل الدرجات لأن دى عملية نقل بين ميزانيتين، يعنى أنا اتكلمت فى المجلس وقلت: إن هذا الموضوع سيتكرر أكثر من مرة، وهذه مشكلة حتحتاج الى حل سياسى وبالتالى مايصحش إن احنا كل يوم نثير موضوع كل ماحننقل واحد من وزارة الى وزارة أو من هيئة الى جهة، وفى نفس البلد ساعات وبعدين حيجى لنا أسئلة. وأنا قلت هذا الكلام فى المجلس والدكتور لبيب علق وقال: إن هذا الموضوع يحتاج الى نظرة خاصة عند عرض الميزانية، وبالتالى لابد أن يثار لأن احنا النهارده بنتحرك فعلا فى عمليات النقل بين الجهات، جهات طالبة وجهات فيها نقص، واخوانا أعضاء مجلس الأمة أنا شايفهم بيصطادوا حاجات كده يخشوا المجلس.

عبد الناصر: ما بيروحوا لهم ناس، إنت بتقول له هذا الاجراء اتخذ من أجل المصلحة العامة وفيه عمالة كاملة؛ يعنى مش ضرورى تجرى وراه وتقول له حاضر مادام خدت قرار!

حجازى: أنا فيه سؤالين..

عبد الناصر: طب ليه تتراجع فى هذا القرار وإلا يبقى قرار غلط!

حجازى: السيد وزير العدل..

عبد الناصر: بقول لأبو نصير.

أبو نصير: الوضع القوى العاملة وزعت كيماويين على الطب الشرعى كل سنة، فأصبح العدد زائد عن حاجة المعامل نفسها، فتقدمت فى العام الماضى طالبة نقل ١٥ بدرجاتهم الى الجهة اللى عايزاهم، وكانت الجهة اللى طالبة وزارة التربية والتعليم. ووافق الجهاز المركزى ووافقت وزارة الخزانة، ولكن حصل خطأ فى الميزانية إنها نقلت درجاتهم الى وزارة التربية والتعليم، فى نفس الوقت سابت الدرجات فى الطب الشرعى. فوزارة التربية والتعليم طلبتهم والطب الشرعى اجتمع بالمجلس الإستشارى ووافق على اجابة وزارة التربية والتعليم؛ حيث رأت فى ميزانيتها نقل الـ ١٥ درجة دول واتنقلوا وراحوا هناك، وأنا اعتمدت هذا القرار بعد صدور قرار السيد وزير التربية والتعليم بتعينهم.. ده الوضع السليم لغاية هنا.

بعد كده جالى الأخ صلاح هدايت وقال دى عاملة لى ثورة فى النقابة ومسألة انتخابية وبعدين..

عبد الناصر: صلاح هدايت مش حدخله الانتخابات حاعترض عليه فى الاتحاد الاشتراكى!

أبو نصير: عايزين يحلوها أو مش عايزين يحلوا المشكلات، وبعدين آخرتها قال لى: عايزين نشوف لك أى حل لأن لازم نجيب لها أى حل، ومادام فيه درجات موجودة بناء على التدخل دلوقتى ناخد فيها توجيه سياسى. أنور السادات كلمنى ولبيب شقير قال لى: إحنا عايزين نرجعهم.

عبد الناصر: آه.. لكن ايه الموقف الحقيقة فى المجلس؟

أبو نصير: الدرجات طالما إنها وجدت، فهل حصل مادى نقل الدرجات لو ماكانش الدرجات موجودة حاليا..

عبد الناصر: لا.. إنت خدت قرار بأنك نقلتهم.

أبو نصير: وسننظر فى نقلهم بالاتفاق مع السيد وزير الخزانة والسيد وزير التربية والتعليم، ووزير التربية والتعليم قال: أنا محتاج لهم.

عبد الناصر: لو سألوه بكره يقول: لأ.. أنا مش محتاج لهم! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

أبو نصير: ما عشان هم راحوا له.

مراد: وجت فى الدرجات بالناس اللى موجودة عليهم، وقالوا وزارة العدل مستغنية عن دول خدوهم شغلوهم عندكم.

عبد الناصر: لأ.. هو أنا ماباتكلمش فى الموضوع الحقيقة أنا باتكلم فى الشكل؛ اذا أخدنا قرار وسألنا أى واحد أو أى هلفوت فى مجلس الأمة نقول له: خلاص نرجع فى هذا القرار، أولا يبقى لازم ناخد قرار سليم، وبعدين لما نروح مجلس الأمة واحد يسأل بنقول له المصلحة العامة، وإلا ماكانش يبقى القرار

للمصلحة، وإلا كل اجراء حاتخدوه يستلموكوا بالأسئلة، ويعنى أى واحد يسأل أسئلة وتقولوا له: حاضر حنراجع كلامنا، يبقى شكل الحكومة فى هذا شكل الحقيقة وحش جدا!

حجازى: هم تحدوا كمان يافندم وماستلموش وماراحوش التربية والتعليم ولا هنا ولا هنا، يعنى هم قاعدين فى الشارع. والحقيقة الأخ صلاح هدايت ضغط ضغط شديد على كل الجهات، جالى وراح للأخ أبو نصير.

عبد الناصر: ماهو راح أنا عرفت من أنور السادات إنه راح لأنور، وأنور السادات كلم أبو نصير، وأنا رأيى لا صلاح هدايت ولاّ الراجل اللى قصده الاثنين يعنى، وأنا قايل لهم فى الاتحاد الاثنين بيعترضوا عليهم.

جمعة: حاضر.

عبد الناصر: الاثنين مابيدخلوش، أنا قايل لعلى صبرى: لا صلاح هدايت ولا اللقانى ده، الاتنين مايدخلوش لأنه الاثنين الحقيقة اجراءاتهم سيئة جدا، وبعدين بيجرجرنى معاه اذا سقط حارفده صلاح هدايت؛ لأنه محسوب على مستشار وأنا ماباشفهوش أبدا الحقيقة ولا بيشتغلش معايا! (ضحك) المهم يعنى مجرجرنى فى العملية!

رفعت: هو بالنسبة للقضية دى بالذات، هو أنا كنت شفت بعض الناس من النقابة.

عبد الناصر: أنا مباتكلمش فى القضية قضية الولاد أنا ماباتكلمش فيها، أنا باتكلم فى اجراءاتنا كوزراء وفى مجلس الأمة، قولوا يعنى خدت قرار بتروح هناك بتقول: والله هذا القرار أُخذ للمصلحة العامة ولا يمكن التراجع فيه، ويعملوا فى مجلس الأمة اللى عايزين يعملوه. يعنى ده اللى أنا بتكلمه وإلا اذا قرار كنت غير قادر عن الدفاع عنه لا تأخذ هذا القرار، ياتاخد قرار وتروح هنا تدافع عنه فى المجلس وأدامى تدافع عنه وفى مجلس الأمة تدافع عنه؛ وبهذا يبقى للحكومة كيان ولاّ ايه ياأخ بدوى؟

بدوى: طبعا.

عبد الناصر: مش كده؟ يعنى رأيك ايه فى هذا؟

بدوى: لا.. ماهو صح طبعا.

عبد الناصر: هل كل ما واحد يسأل يقول: ليه عملته نقول له: آه.. حنجيب لك طلبك؟! مافيش حكومة فى الدنيا تعمل هذا الكلام أبدا الحقيقة، وبعدين مافيش حد بيسأل أسئلة بهذا الشكل، واذا مشيتوا فى هذا حتكتر الأسئلة.

الموضوع الثانى.. الحقيقة برضه بالنسبة المؤتمر: أنا ملاحظتى على المؤتمر إن الحقيقة المؤتمر أيضا كان يفتقر الى القيادة، وأنا بعتبر إن اللجنة التنفيذية العليا فى هذا قصرت ولم تقم بدورها كما يجب أن يكون، وبعدين هو فيه طبعا ٢٢ لجنة وإحنا كان الكلام فى اللجنة التنفيذية العليا إن احنا حنطلع بيان عام، واذا كان فيه أى مواضيع مافيش داعى لها.

وبعدين يوم أنا كنت رحت الاتحاد الاشتراكى ثانى يوم المؤتمر قالوا: إن اللجان كلها بتلح على المواضيع، فأنا قلت لهم: بنختصر ونعمل لها ملحق. بعد كده يوم اعلان البيان هو اتصل بى لبيب وقال لى: إن كل الناس عايزين اذاعة الكلام ده وإنه حياخد ساعة ونص، فأنا الحقيقة قلت له: يعنى بهذا ماحدش بيعمل بالكلام ده، باين إن فيه إلحاح.

هو الحقيقة برضه غلط تكوين المؤتمر الى ٢٢ لجنة، كان لازم يطلع عن الـ ٢٢ لجنة شئ، قلت له: طيب.

يعنى الحقيقة فى هذا أنا قلت له ابعت لى الجزء السياسى، لقيت طبعا فيه حاجات كثيرة عايزة تتشال، بقية المواضيع الحقيقة أنا سمعتها فى المؤتمر ويظهر كل أعضاء اللجنة التنفيذية أيضا سمعوها فى المؤتمر، كل واحد شاف الحاجات بتاعته وبس الحاجات بتاعته.

وبرضه اللى أنا متصوره الجزء الأكبر من العمل قام به الزيات، يعنى هو كان واخد العملية، فطلعت علينا الحقيقة التزامات وعلى الحكومة أن تعمل وحطوا لنا حاجات مش حنعملها، متهيألى ٥٠٪ منها لن يُعمل وبتبقى توصيات تتنفذ فى ٥ أو ٦ سنين؛ لأن عايزين أنا شايف حسابى عايزين لنا أد ٥٠٠ مليون جنيه لننفذ هذه التوصيات! المستشفيات والصحة والمدارس والجامعات والسينما والمكتبات وكل المواضيع.

الجزء الخاص بالأخ وزير التربية والتعليم أيضا كلام عدى، وأنا سألت هو كان متصور إن حد يعنى خمه أو ادى له حاجة فى السكة على الجزء الخاص بالنقد؟ ولكن أنا اللى أنا متصور مافيش حد عمل فيه. وبعدين أنا شفته هو متهيأله فيه حد دس وبتاع، وأنا قلت له: مافيش حد بييجى يدس عندى أبدا، وأنا لو حد جه دس عندى على حد حقوم أجيب له واحد. وحصل كده فى سنة من السنين واحد جه اتكلم على واحد، فقمت خليته قاعد واتكلمت بالتليفون وجبت الثانى وهو قاعد بص لقاه جاى، قلت له: اتفضل قل الكلام اللى أنت بتقوله لى.. طلع كلام غير حقيقى!

فمش سهل أبدا بييجى حد عندى.. طبعا أسمع كلام باسمع هو مثلا بيمثل معارضة فى مجلس الوزراء وكانت فرصة كويسة، هو استقال كنت قبلت الاستقالة فى المناسبة دى.. كنت متصور هذا التصور! (ضحك)

مراد: لو سمحت يافندم أنا مش معارض.

عبد الناصر: لا.. لأ.. ولو كنت بتمثل كنت قبلت الاستقالة بتاعة أول امبارح! (ضحك)

مراد: يافندم بعض النقد.. يعنى المفروض إن احنا نعرض على سيادتك كل حاجة بنسمعها، فاحنا أعين سيادتك.

عبد الناصر: ماخدتش بالى من النقد حتى مرة قلت لك: إنت بتقعد مع مين؟ كان الكلام على مين كان موضوع إيه؟

مراد: كان موضوع أظن نيجيريا.. الطيران.

عبد الناصر: آه.. وأنا الحقيقة حققت فى الموضوع، وبعدين أنا متهيألى إن فيه ناس فى التربية والتعليم هم اللى دخلوا الكلام. اللى أنا وصلت اليه بقى مافيش حد من الناس المسؤولين ولكن ناس من التربية والتعليم هم عملوا هذه العملة فى داخل اللجنة، معرفش إنت وصلت الى هذا ولاّ؟

مراد: التربية والتعليم سابقا يعنى.

عبد الناصر: سابقا ها؟

مراد: كانت التربية والتعليم.

عبد الناصر: يمكن آه سيد يوسف يمكن؟ (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مراد: لأ.

عبد الناصر: معرفش أنا معرفتش غير سيد.

مراد: واحد وكيل وزارة سابق وواحد كاتب.

عبد الناصر: هم دول اللى عملوا فيك هذه العملية مافيش حد من المسؤولين يعنى، وعبد المحسن أبو النور راجل مالوش دعوة. يعنى أنا بحثت فى هذا الموضوع، هو الحقيقة الواجب علينا فى المؤتمر إن احنا نقود مش كل الناس ما يقولوا حاجة بنقول حاضر وبنجرى وراهم، وفى الآخر بنطلع كلام مش حنقدر ننفذه! وعلى كل حال أنا بعتبر إن حتى قبول التفاصيل بعد ما طلعت ماكانش قوى، أنا قريت كل المؤتمرات اللى اتعملت تقريبا مافيش حد نزل بهذه العملية، وهو الأخ مراد كان زعلان لأن هو الوحيد اللى انتقدوه فى موضوع البرامج، ماحدش ثانى وجه له نقد.. الزراعة مافيش؟

مرعى: لا يافندم كويسة.

عبد الناصر: (ضحك) أيوه.

سليمان: هو يعنى الحكومة مايجبش أبدا إنها تفقد تأثيرها بالنسبة للمؤتمر ولا لمجلس الأمة، يعنى هو كانت مفاجأة كبيرة جدا لنا فى اللجنة المركزية إننا نجد ٨ قوانين معروضين، يعنى أنا روحت عيان بعدها. لحسن الحظ إن تعليمات سيادتك بالنسبة التوصيات كانت عامل مهم، انما يعنى الحكومة توضع يدها فى القوانين أولا كحكومة، وبعدين تعرض على مجلس الأمة؛ انما يعنى تبص نلاقى قوانين جاهزة ومعروضة على المؤتمر.. دى كانت عملية صعبة جدا فى الواقع.

عبد الناصر: هو مين اللى ودى القوانين؟! ماهو برضه أنا أدامى هذا السؤال، سؤال مطلوب قانون العمل ايه اللى وداه اللجنة المركزية؟

رفعت: عبد المحسن طَلبه.

عبد الناصر: وبعدين عبد المحسن، أنا أصلى برضه ماشفتش هذه القوانين كلها إلا يوم الاتنين اللى هو لما كنت فى اللجنة التنفيذية العليا، فلقيت هذه القوانين الحقيقة. موضوع العمل، ايه اللى أثار النهارده موضوع

العمل وقوانين عمل وامتيازات جديدة وعمليات بهذا الشكل؟! وقلت لهم الحقيقة فى المؤتمر، إن هذا الكلام مش ممكن ينزل بهذا الشكل، ولازم ننزل مذكرات بالمواضيع ولاّ ننزل قوانين. ولقيت قانون الحكم المحلى أيضا، أنا برضه ماكنتش شفته الحقيقة وبعدين كلمنى عبد المحسن. بعد كده إحنا قمنا على هذا الكلام وقال: القوانين دى نزلت القواعد ومرتبطين بيها وكلام بهذا الشكل. الحقيقة بعد ماهو قال القوانين قلت له: طب ازاى العملية بتيجى من القواعد؟! المفروض إحنا بناخد القرار فى اللجنة التنفيذية العليا وبعدين بنشوف الحاجة ونوافق عليها، والحكومة أيضا يبقى وجهة نظرها موجودة، ثم ننزل الموضوع للقواعد لنقود مش نبص نلاقى القواعد جايبانا!

الحقيقة برضه فيه عملية تهويش من القواعد، وهى لسه القواعد قش ولا فيه قواعد ولا فيه يحزنون! وأنا متأكد من هذا، لسه ده بناء الاتحاد الاشتراكى مافيش حاجة لسه اسمها الاتحاد الاشتراكى، أنا فى الجوابات بيقولوا لى: إن فيه قيادات بتشتغل ومافيش اللجان التأسيسية، يمكن شعراوى يعنى مايعجبهوش هذا الكلام!

جمعة: (ضحك)

عبد الناصر: لكن أنا متأكد كل الاتحاد الاشتراكى ده كلام يعنى هجص، وجت نزلت القوانين كلمنى عبد المحسن ونزلت القواعد، وقلت له: روح فى المؤتمر الحقيقة، طلع برضه إن اللجنة وأنا بعد هو ماقال قلت: إن أنا رأيى فى هذا الموضوع كذا كذا والحكومة ماشفتش وبعدين بان حتى إن اللجنة المركزية نفسها ماعندهاش فكرة عن الموضوع!

فهو الناس بتقعد فى المكاتب ويقولوا لهم: القواعد اتشافت والقواعد قالت! لا فيه قواعد ولا فيه حاجة أبدا! والعملية كلها شوية ورق بتطلع وكل واحد يتخيل خيال إن فيه! وأنا شفت السنة اللى فاتت فى فبراير ماكانش فيه حد أبدا فى البلد أيام مظاهرات الجامعة، كلهم كانوا داخلين تحت المكاتب!

فعملية القواعد والكلام ده، اذا كنا نضحك على نفسنا نقول إن فيه قواعد؛ علما بيجى لنا كل واحد يكتب لى جواب ويقول لى القاعدة الفلانية موافقة وأصدق الجواب، أنا مابصدقش الكلام ده!

هو الحقيقة إن احنا من مجلس الوزراء ماحدش يبعت قوانين للجنة المركزية، ابعتوا مذكرات بمواضيع، لكن اذا كان واحد عايز يقدم قانون فى مجلس الأمة يقدم قانون وإحنا بنقول لهم: مش موافقين على هذا القانون، اذا وافق مجلس الأمة على القانون باحله أنا ثانى يوم. اذا كنا إحنا مش موافقين وهو وافق بنروحه ثانى يوم، بنقول له: روح ونعمل انتخابات جديدة، لكن الحقيقة برضه مجلس الوزراء أنا قلت هنا: مانوديش القوانين نودى آراء نودى مواضيع، إنتو اللى وديتوا!

سليمان: بتنطلب أنا سألت الأخ..

عبد الناصر: أنا بقول ماتودوش، وتنطلب بتودوا ازاى ياصدقى؟!

سليمان: عبد المحسن لما يطلب من كمال..

عبد الناصر: قول له: الريس قال ماتوديش، إبقى اطلب منه ولاّ ايه؟!

رفعت: صح.. اللى حصل إن اللجنة المركزية قررت إن قانون العمل يناقش فى القواعد، فعايزين القانون.

عبد الناصر: قولوا لهم الريس بيقول: لأ! اذا إنتو مش قادرين تقولوا لهم: لأ، قولوا لهم: الريس بيقول: لأ!

مراد: هو يمكن يافندم قبل سيادتك ما تدى تعليمات.

جمعة: قانون العمل يافندم له قصة طويلة يعنى.

مراد: قديم.

عبد الناصر: لأن الحقيقة ما نقدر ندخل بهذا دلوقتى، لما ارتبط بكل كبيرة وصغيرة طب إنتو حتناقشوا القانون ازاى؟! وبعدين طبعا حيجى الموضوع، وبعدين أنا لما أنزل النهارده إن الأساس فى العمل ٧ ساعات وبعدين أدخل القطاع الخاص كله وأقلبه ٧ ساعات! ده أنا عشان شبرا الخيمة آخدها وإنت بعت لى قانون بتأميمها، بعد ما قريت شبرا الخيمة مارضيتش الحقيقة إن ٧ ساعات، والكلام اللى احنا عاملينه بنخسر فى كل شبرا الخيمة دى، وبيطلع العملية فشل لكل الكلام الاشتراكى اللى احنا بنقوله ولا يستطيع أى واحد يقول إن فيه اشتراكية ناجحة. وبعت لى عن تأميم شبرا الخيمة كلها، وبعدين رجعتها له وأنا اللى كنت طالبه فلا يمكن، طب دلوقتى لما أنا أقلب ما إحنا عاملين الأساس ٨ ساعات و٧ ساعات بقرار من وزير الصناعة، مش كده؟

صدقى: أيوه يافندم.

عبد الناصر: عايزين نعمل أساس ٧ ساعات. وبعدين الاستثناء ٨ ساعات من وزير العمل مش كده؟

رفعت: هم اللى طالبين.

عبد الناصر: هو بيقول لى: هو طالبين وعايز سلطة لوزارة العمل هو اللى يعمل الاستثناء لـ ٨ ساعات، آهو اللى عندك برضه البيروقراطيين اللى عندك هم اللى عايزين سلطة، طب ليه نقلب الدنيا كده وأدخل أنا النهارده فى مشكلة كبيرة مع العمال؟! وبعدين دلوقتى حنرفض هذا الكلام، الدنيا مش عايزة قلقلة الدنيا اللى ثابتة بجيبها وأهزها وأقلقلها!

حجازى: هو فيه يافندم احساس وأنا بقول ده احساس ممكن مافيش عندى دليل مادى، لأنى أنا شفت الطليعة فى هذا الأسبوع، وكان ده يسبقه من شهرين مجموعة أسئلة جات لى عن تذويب الفوارق بين الموظف الصغير والموظف الكبير، وبعدين ماتجاوبناش مع الأسئلة لأنه الموضوع واخد نوع من التحركات كده. وبعدين بصيت لقيت الطليعة الأسبوع ده طالعة بتساؤلات ضخمة مع صغار الموظفين وايه اللى تاعبكم.. الى آخره. وبعدين فى الآخر طبعا مرتبات غير كافية والتعليم كذا يعنى الموضوع معروض بشكل مركز بالذات على الموظف الصغير.

عبد الناصر: وبعدين هو رئيس تحرير الطليعة ده بياخد أدك مرتين ماهية.

حجازى: يعنى الحقيقة لما بعت لى مجموعة أسئلة أحسست فيها نوع من الإحراج، ووقتها حاول هو مع كام واحد يعمل تساؤلات فى هذا الموضوع. وبعدين الحقيقة أنا لما ابتديت أقرا الموضوع المكتوب يعنى تركيز على الموظفين الصغيرين وإخراج معلومات ما إحنا عارفينها، يعنى أنا عارف هو بياخد ٧ جنيه ولاّ بياخد ٦ والتعليم ايه والمرافق ايه.. الى آخره وعامل مسح طويل.

عبد الناصر: ماحدش منهم بيشترى الطليعة.

حجازى: ما هو أنا خايف بس يافندم.

عبد الناصر: لأ.. بتوع الصغيرين دول يعنى الطليعة بتوزع ٦ آلاف وبتوزع بره، يمكن جزء كبير مافيش موظف حايدفع ١٠ صاغ ويشتريها.

حجازى: الواحد بيخاف من التناقل بتاع مثل هذا الكلام.

عبد الناصر: لا.. هو فيه تناقل وفيه حركة ماشية، وإن احنا اعتقلنا عدد من الشيوعيين فى الأسابيع الأخيرة، وبعدين برضه فى الرقابة بتشوف هذه المواضيع، لكن الحقيقة إحنا أهم من هذا يعنى كلام الطليعة ده مابيهمنيش، باعتبر الطليعة لها هدف خاص وبتغطيه يعنى بيكتبوا الفكر الماركسى ويقعدوا يغرقوا فى الكلام.

حجازى: مافيش مايمنع يعنى.

عبد الناصر: والعمليات دى ويحلوا عننا، لكن لما إحنا بقى ننزل للناس ونقول لهم: إن احنا حنعمل الأساس ٧ ساعات، كيف أتراجع أنا فى هذا الكلام وأقول لأ.. أعمله ٨ ساعات؟! أما ننزل نقول مافيش الفصل مافيش إلا بـ.. إحنا غيرنا قانون العمل كله الحقيقة اللى هو كان لازم النهارده بيستقر، وموضوع العمال مش عايزين حد يلعب فيه ويعمل لنا فيه مشاكل.

رفعت: يعنى على العموم فى الواقع أنا كلمت الأخ أمين فى هذه النقطة بالذات، قلت له: مسؤولية القانون من الحكومة بصفة عامة.

عبد الناصر: لا.. ما إنتو فى الآخر اتخانقتوا على القانون بعد الموضوع ما مشى، مين اللى يعمل القانون إنتو ولاّ هم؟! وبعدين ماهو أمين كلمنى على أساس القانون وصل واتناقش، مابقاش موضوع مين اللى يعمل القانون إنت ولاّ هو؟ القانون ممكن أى واحد فى مجلس الأمة يتقدم به الحقيقة، لكن اذا كنت إنت قدمت يعنى هذه العمليات إنك عايز تعمل ٧ ساعات وعايز تعمل هذا الكلام من غير إحنا ما يبقى لنا رأى فى هذا الموضوع.. ده هو الموضوع الأساسى. يعنى كيف تغير فى مواضيع أساسيه فى الحاجة اللى احنا ماشيين عليها من غير حتى أنا ما أعرف؟! يعنى اذا كنت بتحول من لـ ٧ ساعات أُفاجأ أنا إن الأساس بقى ٧ ساعات والعمال كلهم وافقوا طبعا على هذا، وبعدين أنا النهارده حاقول لأ.. هذا الكلام مايمشيش لماذا أوضع فى هذا الموقف؟!

دلوقتى معروف إن نزل للجنة المركزية موافقة وده موافق وده موافق ووزارة العمل مقدمة القانون واتفقوا، وبعدين المهم المشكلة النهارده فيه حاجات كثيرة مش حتمشى من هذا الكلام، على سبيل المثال هذا الموضوع!

وبعدين بيقول لك: اللى يُفصل ياخد ماهيته لغاية ما يبت فى قضيته، طب ليه؟! اذا كنتوا جمعتوا الحاجات القيمة وحطتوها فى قانون جديد يبقى كلام معقول، لكن الحقيقة بندخل دلوقتى عمليات جديدة فى الموضوع بدون حتى ما يحصل أى مناقشة فيها وبقت موجودة. كل العمال – كلام بلطيه – فى جلسة إنهم خدوا مكاسب لا يحلموا بها، بيقول كده لماذا؟ فيه سؤال.. لماذا الحقيقة وفى هذا الوقت بالذات أُخذ هذا الموضوع؟ هذا الموضوع كان لازم نتناقش فى العمليات دى. هو الحقيقة اللى أنا برضه بقوله قبل أى موضوع من المواضيع وقبل أى قانون من القوانين، ولن أمضى على قانون من القوانين ولن أحوله لمجلس الأمة إلا اذا ووفق على مذكرة بالمواضيع الأساسية لهذا القانون، ومايجليش أى قوانين أبدا.

هويدى: سيادتك وجهت هنا يافندم.

عبد الناصر: آه.. لكن رغم التوجيه بيحصل تساؤل.

هويدى: وكتبنا إحنا بهذا الكلام، وفعلا هو المفروض إن كل قانون – زى ما سيادتك ما قلت – يتقدم به مذكرة هنا فى المجلس ويناقش، ولما بيوافق على المبادئ العامة بتاعته بيصاغ فى الصياغة بتاعته.

عبد الناصر: وبعدين لو حد بيطلب قوانين، بنقول وأنا قلت فى اللجنة المركزية: مافيش قوانين فيه مذكرة، ولازم المذكرة اللى بتروح نوافق عليها هنا الحكومة، يعنى لازم نوافق الحقيقة على هذه المذكرة.

بالنسبة للجهاز المركزى والإحصاء والأجهزة اللى تابعة لرئاسة الجمهورية دى، أنا مش عايزها فى رئاسة الجمهورية ولا رئاسة الوزارة، كل الأجهزة يعنى نخلص منها قبل الميزانية.

سليمان: أنا هاعمل المذكرة وحعرضها على سيادتك.

عبد الناصر: بس يعنى ايه بيمشوا يعنى كل وزارة تاخد الحقيقة حاجة؛ لأن كل ما بنعمل أجهزة مستقلة الحقيقة بتبص تلاقى تطلع كل جهاز عايز سلطة وعايز سلطات.

تناقشوا الاستراتيجية النهارده ولاّ نأجلها؟

أيوه.

حجازى: لو سمحت يافندم.

عبد الناصر: للمعلومات؟ خلاص.

حجازى: يعنى دايما نعرض الجوانب المتعبة شوية، شهر فبراير أتى بأخبار كويسة بحيث التوازن المالى أعتقد إن ده ندى عنه فكرة بسيطة:

هو الموقف الخاص بالتوازن النقدى بالنسبة للحكومة، عملية المقارنة بين الموارد والنفقات بصفة عامة جابت ولأول مرة فائض ١٧ مليون. وبحب أطمن سيادتك العملية ماتمتش على حساب القطاعات؛ لأن البيانات الفعلية الخاصة بالموارد تدل على أن هناك زيادة سواء بالنسبة للقطاع العام أو بالنسبة للقطاع الحكومى.

برضه الاستثمارات، اللى واضح حتى آخر فبراير ٦٩/٦٨ إن فيه انفاق حوالى ١٦٣ مليون، وعن ٦٨/٦٧ تم انفاقه فى خلال ٦٩/٦٨ حوالى ٦٣ مليون.

ايرادات الدولة كانت فى نفس الفترة ٢٧١ لغاية ٦٩/٢/٢٨ ٢٨٦ التوازن الخاص. وأنا بعتقد السادة الوزراء ضغطوا قطعا فى النفقات؛ لأنى شايف إن النفقات الخاصة بالحكومة فى خلال فترتين رغم الزيادة فى الأعباء الخاصة بالأجور ماشية على نمط واحد ٢١٠,٤ والسنة دى ٢١٠,٩، رغم إن الرسوب الوظيفى كلف الدولة فى خلال ٧٠/٦٩ حوالى ٣,٣ مليون فبدأ فى تنفيذه بعد شهر ديسمبر.

بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة، برضه إحنا الحقيقة مديين تراخيص لكل الجهات، ولكن – وأنا بقول الكلام ده عشان اذا كان فيه مشاكل نحب نعرفها – السحب الذى تم حتى آخر يناير بيدل أن مجموع القروض والمساهمات واعانة سد العجز فى القطاع العام اللى موجودة فى الميزانية ٢٨٤ إحنا مديين تراخيص بـ ١٢٢ مليون، المسحوب هو ٩٥ مليون جنيه. الحقيقة إحنا ضاغطين على بعض القطاعات بالنسبة لاعانات سد العجز؛ بحيث إن ماكانش فيه ضرورة مابنديش ترخيص بالصرف لاعانات سد العجز.

وبالتالى الموقف المالى حتى آخر فبراير يعنى الحقيقة مطمئن. هو فيه رجاء واحد إن الثلاث شهور الأخيرة من السنة بيحصل فيه عملية ضغط شديد على الاعتمادات، وأنا بأرجو الحقيقة بالنسبة للاعتمادات اللى ليس لها ضرورة فى خلال ٣ أشهر الأخيرة من السنة، يبقى فيه تعليمات مشددة شوية بأن الناس ماتحاولش تخلص من الاعتمادات عشان تملأ المخازن أو السنة الجايه مش حياخدوا، وبالتالى ممكن نطلع على نهاية العام بميزانية أكثر توازنا.

عبد الناصر: ماحدش حينفذ هذا الكلام اللى بتقوله، متأكد أنا ١٠٠٪ إلا اذا أنت خفضت الاعتمادات ٥٠٪، واللى فاضلة فى ٣ أشهر واللى عايز فوق ٥٠٪ يبقى يطلب.

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: لأ.. يعنى ايه أصل هو بيقول آخر كلام، وبعدين فاته إن ماحدش حينفذ أبدا هذا الكلام!

حجازى: هو اللى حصل يعنى مثلا الاصلاح الزراعى..

عبد الناصر: لأ.. ماكانش فيه داعى تقول هذه الجملة، تقولها يبقى لازم تقولها لسبب.

مرعى: إحنا حصلنا ٦ مليون جنيه السنة دى.

حجازى: أنا بقول يعنى نتيجة العمليات الخاصة ماكانش بيحصل غير مليون أو مليون ونص، وبعدين حصل ٧.

مرعى: سنة من السنين كان ٣٠٠ ألف، السنة دى راح له ٧ مليون.

حجازى: آه.

عبد الناصر: أيوه.

جاب الله: هو الوضع الاقتصادى محليا وبالنسبة لميزان المدفوعات فيه تحسن، والقوة الذاتية بتاعة اقتصادنا نفسها فى تزايد بالنسبة للمرحلة.

عبد الناصر: نشكر بقى حسن عباس، أول مرة نسمع إن ميزان المدفوعات فيه تحسن! (ضحك)

زكى: بتوجيهات سيادتك.

جاب الله: إحنا دلوقتى يافندم بالنسبة للتنمية المدنية الدولة بلا عجز يعنى ماعندناش عجز فى ميزان المدفوعات، العجز السنة القادمة ٤٧ مليون و٤٠ مليون تسليح؛ فالتحسن لازم نكون نتتبعه، وفى خلال الفترة اللى فاتت نتتبع الحالة. والنهارده بالذات اتصلت بالسيد وزير التموين والسيد وزير الصناعة لأنى شاعر إن فيه جمود فى الأسواق، وبعدين لما رجعت للمدخرات فهناك امكانية وضرورة انفاق ٢٠ مليون جنيه تقريبا زيادة من هنا لآخر السنة المالية، اذا لم ينفقوا يبقى هناك جمود أو شبه ركود بهذا القدر.

عبد الناصر: طب ما نسلف ٢٠ مليون جنيه للناس.

جاب الله: الخيار بقى..

عبد الناصر: الخيار لسه شهر عليه! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

جاب الله: ممكن يصرفهم استهلاك من جانب العميل يامكن يصرفهم استثمار، فالسيد وزير التموين قال لى: إن عنده نقص فى المبيعات فى المؤسسة الاستهلاكية من ٢٥ الى ٣٠ ٪ أخيرا.. فى شهر مارس.

مرزبان: فى شهر واحد.

جاب الله: ومتوقعين لحد نهاية العام خفض فى المبيعات ٥٪، هو اللى حصل إن احنا لما قدرنا الاستثمارات السنة فى ضوء المدخرات، المدخرات اللى قدرناها حصل زيادة عليها فى خلال التنفيذ. يعنى الواقع إنه ما تم فى خلال السنة جه أحسن من التقدير وجزء منه ظاهر فى أرقام الخزانة، فالسؤال.. هل التحسن اللى حصل فى حجم المدخرات نستثمره ولاّ نسيبه يذهب للاستهلاك؟ ده السؤال.

فى التقدير الأولى فيه مبلغ قد يصل الى لا يقل عن ١٥، وممكن يصل الى ٢٠ بدون أى ارتفاع فى الأسعار، ممكن الدولة إنها تستثمره من هنا الى نهاية السنة المالية. طبعا اذا كان الاستثمار يحتاج نقد أجنبى وعبء على ميزان المدفوعات مانقدرش عليه فى المرحلة الحاضرة، واذا كان حيمكن إن أكثر الاستثمار يكون بنقد محلى، تعزيز حاجة زى المجارى بتاع القاهرة تعزيز حاجة زى الطرق الشمالية يعنى أى أوجه انفاق مش محتاجة النقد الأجنبى.

عبد الناصر: ماحدش يلحق فى ٣ أشهر يصرف، يعنى الحقيقة المجارى على ما يقعدوا يعملوا ويدرسوا ويسووا ياخدوا شهرين ثلاثة.

جاب الله: يعنى الفائض موجود استثماريا وادخاريا.. موجود وقائم.

عبد الناصر: هو خفض المبيعات لسببين.. أولا: لسوء البضائع، ثانيا: لارتفاع الأسعار.

جاب الله: لأ.. ما البضائع كانت ماشية يافندم قبل كده.

عبد الناصر: لا.. لا.. لأ.. الحقيقة نفس الانتاج، وبرضه أنا اتكلمت هنا فيه اللى جاى من بره، كل الناس بتبعت تجيب من بره واللى بيهرب واللى مش فاهم إيه، برضه برجع للشرابات والملابس والشوربجى والكلام ده كل ده.

جاب الله: اسمح لى يافندم الوجه الآخر للصورة، إنه جزء من الاعتمادات اللى كانت مغرضة للاستثمارات مش حتستثمر، الاسكان مثلا كان مقرر له ٨ مليون مش حيصرفوا منهم ٢,٥ ولا حاجة، ففيه طاقة فاضلة تظهر آثارها فى الأسواق، فيه تحسين فى تحصيل الضرائب ماكانش متوقع وقت تقدير المدخرات برضه حيمثل طاقة قائمة.

عبد الناصر: وأنا رأيى اذا كان فيه كلام بهذا الشكل.. أولا تحسن فى المدخرات، والكلام ده نثبت إن فيه تحسن فى المدخرات.. نقدر نثبت هذا؟

جاب الله: ممكن يافندم.

عبد الناصر: يبقى نزود بقى فى السنة الجديدة.

جاب الله: ده يستدعى إن جزء من الناتج العينى بتاع السنة دى نخصصه للاستثمار فى السنة الجاية، ومانتركوش يذهب الى الاستهلاك فى خلال الشهرين الثلاثة دول.

عبد الناصر: استهلاك ايه مادام بتقول ٣٠٪ مافيش فى المبيعات!

مرزبان: هو الحقيقة اللى حصل يافندم هو شهر فبراير كان شهر كساد، لأنه كان فيه أعياد وكان فيه أوكازيونات وكان فيه تخفيض الأسعار فكان فيه ٤٠ الى ٤٥٪ زيادة، المتوقع إن السنة على بعضها ربما يكون فيه خفض ٥٪.

عبد الناصر: يعنى هو الحقيقة اذا كنا مانقدرش نعمل حاجة على ٣ أشهر نزود على السنة الجاية.

جاب الله: يعنى نقدر نحصر الزيادة اللى حصلت فى المدخرات، ما بين زيادة تحصيل الضرائب ومدخراتها نتيجة النقص فى سد اعانة سد العجز اللى الدولة بتدفعها.

عبد الناصر: طب الجلسة الجايه بنعمل جلسة خطة على أساس مراجعة خطة الستة أشهر، وإحنا عندنا التقرير ونشوف عملية ميزان المدفوعات وبنشوف الكلام ده كله، بحيث إن احنا نشوف عملنا ايه واستثمرنا إيه. واذا كان حد بيقدر يجيب لنا لغاية النهارده فى وزارته، يبقى وهو بيشرح بيقول لنا الكلام علشان نعرفه، وبعدين الحقيقة اذا كان عندنا مدخرات ندخلها على الخطة الجديدة.

حجازى: هو فيه رقمين يافندم ده بيدل على إن احنا كنا متحفظين، يعنى توفير البريد ماكناش عاملين له حساب فزاد ٣ مليون وشوية فى خلال الستة الأشهر الأولى.

عبد الناصر: اللى هو ايه؟

حجازى: توفير البريد.

عبد الناصر: رفعتوا..

حجازى: لأ.. لسه مانفذنهاش ولكن مجرد الاطمئنان على العملية، شهادات الاستثمار برضه كنا عاملين على ٨، وبعدين حكاية الجوائز دفعت فى خلال الفترة الأولى حوالى ١٢ مليون.

عبد الناصر: هو لو تجر صغار المدخرين هو ده الحقيقة أحسن؛ لأن اللى بيقدر يحط ١٠ آلاف جنيه ولاّ ٥ آلاف جنيه عدد قليل فى البلد، لكن اللى ممكن يدفع..

جاب الله: فيه جزء من اعداد البلاد للحرب اللى لم يُنفق ينتظر انفاقه لآخر السنة، يعنى فيه أوعية ممكن حصرها ومصادر ممكن حصر ما لم ينفق منها أو فى الزيادة اللى ترتبت ترشيد تحصيل الضرائب والمتأخرات والنقص فى اعانة سد العجز؛ دى كلها items ممكن حصرها حصرا والوصول منها الى فوائض جديدة ممكن تكون متاحة للدولة.

عبد الناصر: نشوفها الجلسة الجاية.
الميزانية عملتوا ايه؟

سليمان: التخطيط لسه بيجمع الاستثمارات، يعنى عنده عناصر لسه ناقصة ماجمعهاش، بالنسبة لبعض الاستثمارات فيه أرقام تقديرية ليها ولسه الحقيقة مش قادرين.

عبد الناصر: كنتوا طالبين أسبوعين دلوقتى ثلاثة.

حجازى: ده إحنا يعنى لسه.

عبد الناصر: يعنى الأسبوع اللى بعد الجاى نشوف الميزانية ولاّ بدرى؟

سليمان: تو ما تتجمع لنا الصورة كاملة الصورة ماهياش عندنا كاملة دلوقتى، تو ما تتكون لنا الصورة كاملة نشوف طلبات الوزارات، وبنقعد نناقش معاهم الطلبات الاضافية اللى على الاطار. حتاخد وقت يعنى لو قدرنا نحضرها على ٢٠ ابريل يبقى كويس.

حجازى: لسه أدامنا الأسبوع الجاى كله.

سليمان: وبعدين فيه عقبة أساسية هى طلبات الوزارات من النقد الحر أو النقد أو بلاد الاتفاقيات، الحقيقة الأرقام المقدرة لغاية دلوقتى تفوق ما أُتيح فى الميزانية النقدية ٣ مرات!

عبد الناصر: يعنى إحنا لسه بالنسبة للسنة الجاية يعنى مااحناش عايزين نتزنق فى أى حاجة بالنسبة للجبهة الداخلية سنة ٧٠ كمان.

حجازى: بس مش عايزين ضغوط.

عبد الناصر: مش عايزين ضغوط.

حجازى: يعنى مش عايزين مكافآت وعلاوات وبدلات، وأنا شايف يعنى فيه حاجة فى المناقشات بأرجو..

عبد الناصر: لأ.. دلوقتى بالنسبة للعلاوات لازم ندى علاوات مانقدرش نوقف العلاوات، يعنى حنوقف العلاوات يعنى ندخل فى مشروع كده..

حجازى: لأ.. أنا لغاية دلوقتى ما الصورة لسه.

عبد الناصر: لا.. مانقدرش نوقف العلاوات الحقيقة الناس تعبانه، الواحد مابيشوفش حد حتى الوزراء..

حجازى: الصورة يافندم.

عبد الناصر: إحنا نقصنا الوزراء تقريبا تلت الماهية مش كده؟ نزلوا ١٠٠ جنيه الوزراء فالحقيقة العملية مستحيلة جدا، وبعدين بالنسبة للناس للعلاوة نشوف، وبعدين بالنسبة للتعيينات السنة دى إحنا حنودى كلهم القوات المسلحة، إحنا طالبين تعملوا لنا حل بالنسبة للعملية كلها.

فوزى: هنبتدى ننفذ من آخر ابريل.

عبد الناصر: هو المهم بالنسبة للباقيين مش معقول أجند العسكرى واللى يُعافى ياخد ميزة، والبنات برضه لازم نشوف وضعهم ايه اذا كنا نعتبر الباقى كله خدمة وطنية وبندى ده أد ده، نحسب تعملوا دراسة.

سليمان: أنا حاقعد معاهم.

عبد الناصر: أيوه.

غانم: اذا سمحت لى سيادتك، هو الواحد لاحظ إن العاملين فى الدولة والعاملين فى القطاع العام بذلوا جهد شاق العام الماضى لحشد الامكانيات الاقتصادية، وفعلا كان كثير منهم بيشتغل بإخلاص وهم سمعوا أخبار التحسن الاقتصادى، وأعتقد إن بعضهم أو الكثيرين منهم فى ضائقة مالية وبالذات صغار العاملين. أنا باشوف النهارده ناس ييجوا يقولوا حقبض ٥ صاغ فى أول الشهر، وأشوف بالفعل إنهم

بيقبضوا ٥ صاغ موظف فى الدرجة السابعة أو الثامنة. مايزعلش السيد وزير الخزانة، انما فى الواقع إن بذل مجهود بأمانة واخلاص فى القطاع العام وفى أجهزة الدولة وإلا ماكناش وصلنا الى المرحلة الحالية، يعنى بنهنئ الحكومة كلها برئاسة سيادتك وبنقدر المجهود اللى بذل، بس أنا حبيت أقول بمناسبة المبلغ اللى موجود باطلب نوجه جزء منه نحو العاملين ولو صغار العاملين.

عبد الناصر: هو فين المبلغ ده؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: وبعدين أولا هو بيقول مدخرات مش ميزانية، حتى لو كان موجود ماهواش فى ايدنا يعنى ماهواش مال cash!

غانم: يعنى لو ضميناه للاستثمار يمكن يبقى فيه فرصة فى ميزانية السنة الجاية من رسوب الوظيفة.

عبد الناصر: ده ايه؟

حجازى: ده الباب الأول.

عبد الناصر: يعنى هو كقاعدة كل مبلغ نصرفه لازم نجد وسيلة لتحصيله بيها، فإذا صرفنا على هذا الكلام جه مليون جنيه يبقى لازم نجيب ضرائب بمليون جنيه، بننقص نص بدل التمثيل بتاع الوزراء موافق؟ (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: نبتدى بهذا.

شوف الموضوع بتاع الأخ سيد مرعى، هو إحنا برضه بالنسبة للجمعية التعاونية يعنى عشان تتفقوا على هذه المواضيع إن احنا نشيل ايدينا من العملية عملية المشرف وعملية bureaucracy اللى اتحطت فى الجمعيات التعاونية. الحقيقة مافيش جمعيات تعاونية، هو الحقيقة الواحد قرب يكفر من الموقف اللى احنا فيه، بنقول فيه جمعيات تعاونية، لكن الموجود فيه مشرف زراعى ولا يوجد جمعيات تعاونية.

سليمان: هو المشرف الزراعى هو الجمعية التعاونية.

عبد الناصر: هذا بقى مفهوم خطأ.. اذا كان المشرف الزراعى هو الجمعية التعاونية هذا مفهوم خطأ، الجمعية التعاونية هم الناس التعاونيين أصحاب الأرض اللى عاملين مجلس ادارة وكذا؛ فبنعمل جمعية تعاونية وبنطلع منها، وهم بيبقى حسابهم وعملياتهم. كانوا ماشيين كويس من قبل، إحنا ما ندخل بمشرف زراعى كانوا ماشيين كويس.

مرعى: هو اذا سمحت لى سيادتك نتناول الجزء اللى بتثيره سيادتك ده الأول، وننقل شوية على المديونيات فى ٥ دقائق. هو فعلا أنا كان جالى جواب من سيادتك بالنسبة للجمعية التعاونية، وإحنا شاعرين بهذا ويمكن أول ما توليت شئون وزارة الزراعة بديت الجمعيات التعاونية، فبعت مذكرة لسيادتك فى الأسبوع اللى فات بتبين تطوير الحركة التعاونية، وهى المذكرة تمهيدا لقانون التعاون الجديد قبل ما يعرض على مجلس الأمة.

انما الفكرة الأساسية فى المشكلات الثلاث الأساسية اللى احنا بنقابلهم فى قطاع الفلاحين، هى المشكلة الجمعيات التعاونية ومشكلة التسليف وحسابات الفلاحين ومشكلة التسويق. بعد كده دى ماتخليناش ننسى بعض الانجازات اللى تمت فى السنتين اللى فاتوا، والواقع إنها انجازات ريحت القطاع الريفى الى حد كبير، وأنا مش عايز أشير لها؛ لأنها كثير من الريفيين حاسين بيها زى مثلا مجعول القمح اللى سيبناه فدان فأقل، زى توحيد سعر الأرز. لا تتصور سيادتك الرضاء اللى حصل بالنسبة لتوحيد سعر الأرز، وبعدين الحصيلة اللى أنا حصلتها من بنك التسليف أزيد أد ايه من العام الماضى من عملية الأرز من جراء قرار سليم اتخذ بالنسبة لتوحيد سعر الأرز، زائد إنه المحصول كان فى العامين الماضيين محصول كويس، وشبه السنة دى انشاءالله يكون محصول كويس.

انما مازالت ٣ مشكلات الأساسية هم القائمين أدامنا، أنا بقول لسيادتك: مشكلة التعاون ومشكلة الحسابات أنا كفيل بها إن فى نهاية العام نكون خلصنا منها. وأنا الصورة واضحة أمامى، وأنا بقالى سنة الآن من تاريخ ابتداء حركة التعاون وإحنا شغالين فى جمعيات القليوبية، وفى آخر ابريل فى هذا الشهر حنفتح جمعيات القليوبية كنموذج لجمعيات تعاونية كما يجب أن تكون؛ انتخابات مجلس الادارة فيها مافيش سلطة للمشرف ونجعلها للاتحاد التعاونى علشان ميبقاش. ماهو القانون سهل والقوانين سهل جدا أى واحد يحطها؛ يعنى زى المشروع الأولانى اللى جالنا من الاتحاد الاشتراكى اللى وقف بعد ماتصلت بسيادتك، مثلا كان ١٦٠ مادة وبعدين، التعاونيين ما أكثرهم ورص الكلام ما أكثره. أنا كنت سايب الميدان ده كله وشغال فى جمعيات تعاون القليوبية، الجمعيات التعاونية فى

القليوبية جُردت حساباتها بالكامل صفت بالكامل قيدت بطاقتها بالكامل بس مش قادر أعمل انتخابات مجلس ادارة. وأنا كان نفسى فى الواقع أعمل انتخابات مجلس ادارة حتى على القانون القائم ٣١٧؛ لأن هو القانون القائم بتاع لجان التعاون، لو أضيفت له مادتين اللى هى سلطة المشرف يعنى كأن سلطة المشرف وحصرنا أموال الجمعية التعاونية فى حكم الأموال العامة؛ يبقى إحنا مش فى حاجة لقانون تعاون جديد وده حقيقى.

انما احنا ضخمنا موضوع التعاون الجديد، لدرجة إن النهارده مش قادر أقترح هذا الاقتراح لأن لو أدخل مادتين فقط على القانون ٣١٧ لكفانا كل هذا الكلام لأنه جامع لكل الحاجات اللى موجودة، انما بنقدر نقدم برضه مشروع بقانون عشان يتمشى من الناحية السياسية.

إحنا قمنا بجرد ٤ آلاف على مستوى الجمهورية، وظهرت لنا انحرافات شنيعة جدا يعنى من سنة ٦١ الى اليوم ميزانيات الجمعيات التعاونية لم تعرض عائد الجمعيات، والعائد هو أصل من أصول التعاون لم يذكر الانحرافات من المشرفين من أعضاء مجالس الادارة من المخزنجية من بتوع بنك التسليف. وجميع هذه الانحرافات محصورة عندى جمعية جمعية اسم اسم، وأنا طبعا ماحبتش أطلع الكلام ده فى الجرائد لأن مدلوله السياسى يبقى مدلول مش صح، فإحنا محتفظين بالسجلات.

بعد صدور قانون التعاون مباشرة وجلاء الصورة أمامى فى القليوبية، أنا بقول لسيادتك: فى بحر العام القادم مش حيكون عندنا متاعب فى الجمعيات التعاونية، على شرط إن أنا اضبط حسابات الجمعية التعاونية؛ وعلى ذلك فى مذكرة المديونيات أنا مشير الى موضوع ضبط الحسابات. وفى التقاء مع الدكتور حجازى وتبادلنا جوابين على طريقة ضبط الحسابات؛ لأن هو الخلل بييجى منين؟ الخلل بييجى لأنى بدى أعتبر كبنك مقرض.. أعتبر الجمعية التعاونية شخصية اعتبارية وبدى أقرض الجمعية التعاونية كشخصية اعتبارية، أما الباقى الجمعية التعاونية ده من صلب نظام الجمعية التعاونية.

التجارب السابقة اللى عملت فى هذا الميدان، بتبين إن مجلس الادارة نفسه ولو إنه يكون من الفلاحين انما فى الواقع بيسئ استخدام القروض اللى بتعطى، وبتبتدى النفوذ الداخلى على مستوى القرية. ولازال موجود هذا النفوذ الداخلى بس هو انتقل من طبقة اللى هى كانت طبقة الملاك الموجودة داخل القرية، انتقل الى طبقة أنا فى رأيى أخطر من طبقة الملاك لأنها طبقة من صميم الريف اللى عارفين دخلية القرية بالضبط يقدروا إنهم يستغلوها؛ يعنى مثلا بتشوف سيادتك الأحوال اللى بتحصل فى الكُسب وبيع الكُسب، عندنا بعض الجمعيات فى التقييم بتاعها ثبت إن كميات كُسب المفروض كانت تروح لها فى بحر سنة ماوصلتش أصلا الجمعية، بيعت قبل ماتوصل الجمعية!

بناءا على ذلك يبقى ضبط حسابات الجمعية مع الأسلوب التعاونى السليم، أعد سيادتك فى بحر هذه السنة مش حيكون عندى مشكلة حسابات، مش حيكون فيه مشكلة الجمعيات؛ ولا يعنى ذلك إن الجمعيات التعاونية حتكون وصلت الى تعاونية نموذجية، انما يعنى إن أنا حضبط حساب الاقراض لأن الاقراض فى حكم المقرض والولاية على الاقراض والبنك المقرض اللى يقرض الفلوس ويجمع الفلوس.

انما الاشكال ما زلنا بنعانيه فى قطاع الريف، النهارده إحنا مابنعانيش من الناحية الزراعية مابنعانيش الحمد لله من ناحية المبيدات. مابنعانيش أكثر من ده كله بصلتنا بالريفيين؛ يعنى أنا بتصل اتصال وثيق، أو أقدر أقول أكتر من وثيق بحكم الاتصال أو المرور بتاعى المستمر أو مقابلتى للناس.

التعاون أنا فاهمه وفاهم عيوبه فين وفاهم أنا رايح به لفين؛ لذلك الحسابات أنا فاهم راسى من رجلى فيه. اللى أنا تاعبنى هو موضوع التسويق وعامل لى وجع دماغ، وبعدين معرضنى أنا فى وزارة الزراعة لتيارات مختلفة فى الواقع ماندركهاش، ودى كانت موضع مذكرة أنا بعتها لسيادتك خاصة بتنظيم التسويق.

بنيجى فى الحاصلات الزراعية، بنخلى القطن على جنب لأن القطن ده يمكن بقترح ناخد له جلسة خاصة، وخصوصا لسه مجتش الفرصة أقعد مع السيد وزير الاقتصاد ونشوف التنظيم بتاعه. الأرز مافيش عندنا فيه اشكال، السمسم والفول السودانى مابقاش فيه اشكال، العدس أيضا مابقاش فيه اشكال، انما بنيجى فى بعض الحاصلات زى البصل زى البطاطس زى الفول زى الثوم بييجى لنا وجع دماغ مالوش أول ولا آخر؛ لأن أحيانا بننتج الكميات المطلوبة وبعدين الانتاج ده مش بايدنا مانقدرش واحد يقول لى أنتج ١٠٠ وحدة الـ ١٠٠ وحدة يطلعوا ١٠٠ وحدة يصح الـ ١٠٠ وحدة يطلعوا ١٢٠ يصح ييجوا ٨٠ فنفتقد آداة داخلية للتسويق. وأكبر مثل على هذا هو المثل القائم فى البصل، اللى أحيل للجنة الاقتصادية واللى اتحلت بقرارات اتخذتها اللجنة.

انما يعنى أنا سألت اللجنة الاقتصادية وبرضه بتساءل.. مين المسؤول عن التجارة الداخلية؟ إحنا بنرسم دورة للناس، إحنا بندى تقاوى للناس وإحنا بنقول لهم: ازرعوا هذه المساحات، وبعدين لما يطلع المحصول بتاعهم بتيجى شركات التصدير بتاخد الكميات اللى ممكن إنها تصدرها، طب مين المسؤول عن تجارة الداخل؟ لحد الدقيقة دى مش موجود. أنا فى تصورى إنها كانت تبقى شركات تجارة داخلية، فى تصور السيد وزير التموين بيقول لى: لأ.. شركات التجارة الداخلية ماعندهاش هذا الاستعداد وماتقدرش تقوم بهذه العملية.

طبعا أنا لو عندى نظام تعاونى ناجح، كان المفروض يبقى ده الدور اللى تقوم الجمعيات التعاونية نحو التسويق؛ ماعنديش هذا النظام ومش حيتوجد لأن أنا داخل فى عملية ضبط، فى مدة سنة بعد منها تنضبط العملية.

فالواقع إحنا بنعانى وخصوصا فى قطاع وزارة الزراعة بنعانى، يعنى نص شغلنا على عملية التسويق فى حاجات لا نملكها؛ حاجات بنترجى فيها وزير الاقتصاد إعمل معروف زود لنا الكمية دى، ووزير التموين إعمل معروف إعمل لنا كذا. لما أى واحد منهم بيقف معانا بتنعكس الصورة والناس بتيجى تمسك فى أنا. بالنسبة يعنى فيه إشكال دلوقتى فى تصدير البطاطس، الأخ حسن يادوب حله النهارده. فى المنوفية إشكالات، البصل اللى فى الفيوم انتاج بصل السنة اللى فاتت بنعانى من نقص فى الانتاج، وبنعانى مثلا التقاوى ماكانتش مضبوطة، السنة دى التقاوى مضبوطة والبصل مضبوط والبصل كويس، والتصريف هو اللى مش عارفين نصرفه.

التساؤل بتاعى دايما.. من المسؤول عن التجارة الداخلية بالنسبة للحاصلات الزراعية لأن دى بتنعكس علينا كمان من الناحية الانتاجية؟!

دى المقدمة اللى بحب أقولها لسيادتك، لأنه المشاكل التعاونية ومشاكل الحسابات حنقطع دابرها السنة دى. المشكلة أمامى فى التسويق وخاصة فى تسويق القطن، وأنا مش حتكلم فى تسويق القطن النهارده لأنه عايز قاعدة مع الأخ حسن نبحثه، ولو إن التوصيات اللى طالعة من المؤتمر القومى أنا شخصيا موافق عليها؛ لأن الأسلوب اللى يجب أن يتبع فى تسويق القطن إن الفلاح يكون له خيار فى أكثر من جهة يعرض عليها القطن بتاعه، وإلا طول ما الفلاح شاعر بالوضع الحالى إحنا بنخسر خسائر كبيرة. ولما أقول أكثر من جهة مش يعنى ذلك اعادة تجارة الداخل انما أكثر من جهة منظمة؛ قد تكون هذه جهة تعاونية، قد تكون جهة من مؤسسة القطن.. دى جهات معينة حنتكلم فيها مع الأخ حسن.

دى الصورة العامة بالنسبة لقطاع الزراعة.

بالنسبة للمشكلة المديونية اللى هى موضوع المذكرة الحالية، هى فى الواقع بتستجيب لتساؤل كان سيادتك قلته بعد ما أنا جيت وزارة الزراعة مباشرة.. وهو هل ممكن فصل التحصيل عن التسليف؟ سيادتك سألت السؤال ده أكثر من مرة، وقلت لو فصل التحصيل من التسليف فى الواقع ده يريح لنا العملية. الموضوع ده كان فى ذهنى بصفة مستمرة، وبعدين لما استعرضت أعمال بنك التسليف فى الفترة اللى فاتت لقيت إن احنا بنتظلم ظلم كبير جدا. فى بنك التسليف الصورة أصبحت عكسية، اللى كان حاصل زمان وكانت تسديدات بنك التسليف ماشية مضبوطة، ولما سيادتك تشوف تدرجات المديونية فى بنك التسليف لا تجده؛ لأن السبب الوحيد هو كارثة القطن سنة ٦١. هو ابتدى سنة ٦٠ يمكن كان ٤ مليون وسنة ٦١ كان يمكن ٤ مليون، لما جت كارثة القطن ارتفع

١٤ مليون انما ماوصلش ٤٣ ولا ٥٥ مليون فى سنين كلها رواج، هو اتربى نوع من أنواع المماطلة لدى الزراع وعدم الجدية فى التحصيل.

فى مجلس الأمة لما جُم اتكلموا فى اللجان وجُم اتكلموا فى عملية تجميد الديون، أنا رفضت هذا رفضا باتا، بل بالعكس قلت لهم: أنا عندى أسماء المماطلين فى محافظة المنيا وبعض المحافظات؛ لأن جت اتربت عندنا طائفة جديدة بتاخد قروض وماتسددش، وهذه الطائفة صوتها عالى جدا، وهذه الطائفة اللى حملت اللواء ضد بنك التسليف وضد حسابات بنك التسليف. ولن تعترف بشئ هذه الطائفة، وعندى اسم اسم وزيادة المديونية، وحبعت كشوفات للاتحاد الاشتراكى، والعدد بتاعهم ماهواش كبير؛ يعنى محافظة زى المنيا هم ١٥٠٠ حائز أظن من ٢٥٠ ألف حائز أو ٢٢٠ ألف حائز. انما الـ ١٥٠٠ حائز دول اتربوا زى سماسرة يستفيدوا من بنك التسليف ولا يسددوا لبنك التسليف، وبعدين تعودوا فى جميع السنين الماضية إنهم يريدوا فى القرض العينى، يقول لك: لأ لازم ياخدوا قرض عينى وإلا الانتاج حيبقى حيتأثر، يقوم الراجل بياخد الكيماوى ولازم ياخد تقاوى وإلا الانتاج.. ويضغط علينا بهذا لازم ياخد كيماوى وياخد تقاوى. طب هو عايز ايه؟! ماهو خد التقاوى وخد الكيماوى وخد السلفة حطها فى جيبه ولا يسدد ويهرب المحصول وخصوصا فى القطن. الأرز السنة دى محصلش فيه تهريب، انما القطن هو اللى فيه علامات للتهريب ترتقى الى نسبة مئوية كبيرة جدا.

فأنا أردت أن نحسم هذا الموضوع، حسم هذا الموضوع مابيجيش بالأسلوب اللى الواحد ياخده على الهادى، ليه بنك التسليف يصبح هو المسؤول عن التحصيل فى الدولة كلها؟ دى الصورة بقت عكسية إن الأموال المقررة هى التى تخطر بنك التسليف تقول له حصل لى مبلغ أد كده، الأملاك الأميرية هى اللى تخطر بنك التسليف تقول له حصل لى أد كده ضرائب، الخدمات على مستوى المحافظات هى اللى تقول له حصل لى أد كده عن طن الأرز أو حصل لى كده عن القطن. الأكثر من كده اشتراكات الاتحاد الاشتراكى فى بعض المحافظات اللى هى بالملاليم يخطر بها بنك التسليف يسددها.

ازاى.. طب ازاى أتصور الفيشه اللى بتتكتب لعضو الجمعية تتكتب؟ ازاى أقدره لأى كاتب يقدر يأيد هذا الكلام كله بالتفصيل؟ مؤكد فيه لخبطة! ولذلك فى الاقتراح الأول فى المذكرة المعروضة أن يقتصر عمل بنك التسليف على مهمة اقراض السلف للزراع العينية والنقدية وتحصيلها منهم؛ وبذلك تتولى كل مصلحة أو هيئة من الهيئات التابعة للدولة والحكم المحلى مسؤولية تحصيل المبالغ المربوطة بالقوانين، أو قرارات على الزراع بواسطة سيارة الأموال المقررة واجازتها الخاصة بالاجراءات التى حدد لها القانون حتى يتفرغ البنك لمهامه الأصلية.

فى النقطة الثانية: كمان تتولى الأجهزة اللى تتعامل مع الفلاحين اخطارهم بتفصيلات حساباتهم، يعنى الأموال الأميرية المفروض كان زمان وده أمر دلوقتى ماشية فيه وزارة الخزانة من

سنتين، وإحنا بنحاول ننهى الموضوع ده؛ كان صاحب الأرض بيبقى له ورد مال وفى ورد المال ده مستند فى جيب الفلاح كان الصراف ييجى يقلبه على ظهره ماكانش فيه إشكالات اطلاقا ولا نسمع إن النهارده يحصل تلاعب من الصراف.. ثانى يوم يقبض عليه.

ورد المال ده أهدر فى الفترة اللى فاتت، مابقاش فيه ورد مال ماحدش من الملاك يعرف النهارده ضريبة المال المطلوبة منه، الصراف بيجى ياخد. مش بس كده ده الصراف بياخد من ناحية وأنا باخد منه بنك التسليف من الناحية الثانية أنا باخد منه. الصراف يخطرنى يقول لى حصل من فلان الفلانى ١٠٠ جنيه أقوم أحصلهم منه فى القطن، وهو بالإيد الثانية ياخدهم بنك التسليف يوردهم، وهو جائز يوردهم ويبقى الراجل ورد الضريبة مرتين أو هو يحطهم فى جيبه أو بتاع بنك التسليف يحطهم فى جيبه وماتبانش العملية.

هذه العملية يجب أن تحسم، يبقى بنك التسليف مسؤول عن القرض الزراعى والأموال الأميرية مسؤولة بواسطة السيارة عن القرض بتاع ضريبة الأموال الأميرية، وتتولى الأموال الأميرية اخطار الزراع سواء بقى حائزين أو ملاك بالقيمة المطلوبة منهم. وبالتالى يكون بنك التسليف مسؤولا فقط عن تحصيل قيمة السلف للبنك.. ده كمبادئ عامة بالنسبة لعملية للتحصيل.

بالنسبة للمقترحات الخاصة بتراكم مديونيات الزراع، لما بنراجع المديونيات – زى ما قلت دلوقتى – نجدها إنها متزايدة. أنا فى حساباتنا فى ٦٧ و ٦٨ مستعد أقدمها تفصيلى لـ ٣,٢٠٠ مليون حائز عندى، وفى بطاقاتهم موجودة واللى مش مكتوب فى بطاقته ماقيدش فى بطاقته. ومستعد لشوال كيماوى لأى سلفة بقت مضبوطة ١٠٠٪، والتجارب أثبتت هذا وعملنا تجربة فى المنوفية وعملنا تجربة فى القليوبية وعملنا تجارب فى الشرقية، الشكاوى من ٦٨/٦٧ تكاد تكون منعدمة واعترف بذلك فى لجان المؤتمر القومى.

الإشكال جاى لى فين؟ جاى لى فى الديون المتراكمة من سنة ٦١، وجاية كمان ظاهرة جملة أمامى النهارده فى البنك جملة؛ لما الراجل يتوجه بالبطاقة بتاعته وهى بلغت ٥٦ مليون جنيه، دلوقتى بقول له: إنت عليك ١٠٠ جنيه مرحل من سنة ٦١ الى سنة ٦٧، وعليك بقى فى ٦٧ إنت خدت منى ثلثين تقاوى ثمنهم أد كده، خدت منى شوال كيماوى تمنه عندى بالتفصيل؛ ييجى هو ٦٧ و ٦٨ يعترف به، الثانى طبعا مش عايز يعترف به لأنه بيمثل مبلغ كبير.

أنا علشان أرجع للديون القديمة اللى موجودة من ٦١ الى ٦٧، أنا متهيألى إن لا يمكن أستخلصها لأكثر من سبب..

أولا: حصل فى المحافظات اللى بيسموها محافظات التنظيم الزراعى اللى نقلوا من حسابات بنك التسليف الى محافظات التنظيم الزراعى، وبالتالى نقلت المستندات الى هذه المحافظات وكثير من هذه المستندات غير موجود.. مالوش أصل النهارده.

التانى: إنه حصل سنة ٦٤ أو فى ٦٣ وفى سنة أخرى تقسيط للديون قبل التقسيط اللى عمل سنة ٦٧، وبالتالى تداخلت الديون فى بعض، أصبحت أنا أمام موقف فى الواقع أنا لا أستطيع اقناع الفلاح بالمديونية القديمة اللى موجودة عليه. دى ناحية لأن تفصيلها مش عندى، ولو أردت إنى أجيبه حياخد منى وقت طويل جدا ومعرفش مدى ضبطه أد ايه؛ لأن الضبط تم بالنسبة لمستندات ٦٧ و ٦٨ باستعمال البطاقة.

طيب ايه الحل؟ هل نضيع على الدولة ٥٦ مليون جنيه؟ مانقدرش نقول الكلام ده، وخاصة إن فيه بادرة كويسه حصلت فى بنك التسليف السنة دى؛ إنه لأول سنة إحنا أقرضنا ٦٨ مليون جنيه وحصلنا ٧٥ مليون جنيه. دى علامة ماكانتش موجودة فى السنوات السابقة، لما نراجع القروض حصلنا ٧ مليون جنيه من الديون القديمة، طبعا دى كانت مثار شكوى للزراع يقولوا إن حساباتنا مش مضبوطة.

لذلك أنا باقترح..

أولا: ننقى ٥٦ مليون، هل الـ ٥٦ مليون دول ٥٦ صحيحة ولاّ فيهم فوائد وفيهم الغرامات؟ بنطلع المبلغ الحقيقى لمديونية ٥٦. عشان المبلغ الحقيقى أنا اقترحت تكوين لجنة من الخزانة ومن الجهاز المركزى، وتيجى تشوف المبالغ دى حقيقتها ايه. طب هل أنا حستنى فى حسابات الزراع اللى جاهزة عندى للاعلان الآن على مستوى الجمهورية؟ أنا جاهز دلوقت فى اعلان ٣ مليون حائز بكشوفات بأسماء بكله، هل حستنى؟ ماقدرش أستنى، يبقى اذاً الحل العملى فى هذا إنى آجى أقول: إن أنا حاخد منك عُشر ٥٦ من الدولة.. كل واحد أخد عُشر ٥٦، ومنطقى فى هذا يبقى منطق معقول أقول له الغلط بتاعى مهما كان غلطى مش حيكون ٩٠؛ فأنا باخد ٥,٦ مليون على مستوى الدولة من المتأخرات.

فى فترة هذه السنة تكون اللجنة المشتركة اجتمعت وطهرت الـ ٥٦ مليون من الحاجات اللى تقدر تطهرها، وتظهر لنا المبلغ الحقيقى أد ايه لعل وعسى يحصل تخفيض فى هذا الموقف.. ده حل.

فيه حل ثانى يحسم المسألة أكثر من هذا: لأ بلاش لجنة، أنا الـ ٥٦ مليون جنيه دول فيهم الفوائد أنا أكاد أعرفها اللى مبلغ يتراوح فيهم فوائد ١٩٦٧، فيهم فوائد ١٩٦٨ ٨ مليون جنيه، لو أنا بخفض ٥٦ مليون جنيه دول. بس دى عملية مش حتبقى حسابية دقيقة انما أقرب ما يمكن للصواب؛ أخفضهم ما بين ١٠ و ١٢ مليون جنيه اللى هى كلها عبارة عن فوائد.

يبقى المبلغ المستحق أداؤه على الفلاحين هو مثلا حول ٤٤ أو ٤٥ مليون جنيه، باحصل ٤٥ مليون جنيه، فى هذه الحالة فى ٧ سنوات بدل ١٠ سنوات، لو أنا طهرت الجزء ده فى الأول يبقى بقلل المدة وده يبقى فى حدود بتاعة ٥ – ٦ مليون.

بعد كده ييجى إن التحصيل نفس العام يجب أن يسدد فى نفس المدة، ويجب ألا يكون هناك تساهل فى هذا الموضوع اطلاقا؛ لأن مانعودش الناس على عدم السداد. الضمان اللى احنا بنصرف به السلف هو فى الواقع ياإما ضمان ملكية زراعية وفى هذه الحالة الضمان بيبقى قهر، بس إحنا عندنا ضمان استجد هو فى حكم الملكية الزراعية وهو ضمان الحيازة؛ حماية المستأجر فى الأرض فى هذه الفترة الطويلة وعدم خروج المستأجر فى حد ذاتها هى ضمان للحيازة. لو أنا بآجى أعمل زى الاصلاح الزراعى ما بيعمل، إنه الشخص الذى لا يقوم بسداد التزاماته اللى خدها فى نفس العام يعرض نفسه إنى أشيله من الحيازة؛ لأن الحيازة ضمان زى ضمان الملكية، لأن ده أصبح عضو غير نافع فى المجتمع الريفى، وباحط مستأجر محل منه بواسطة لجنة على مستوى لجنة من الاتحاد الاشتراكى والمختصين فى الجمعية التعاونية.

هذا الاجراء لن يستعمل على نطاق واسع، أنا متأكد يعنى هو إحنا مش حنشيل نص المستأجرين؛ لأن احنا عندنا فى الاصلاح الزراعى مادة بتقول: إن المنتفع المهمل فى خصب الأرض لنا الحق فى شيله. بس أنا كنت وضعت لها قيد فى أول الاصلاح الزراعى؛ إن احنا بنشيله بمحكمة عشان مايبقاش فيه نوع من الاستبداد فيشيل مكان مستأجر، يمكن من أول الاصلاح الزراعى الى اليوم ماشلناش ٢٠٠ مستأجر. انما لما بيمر شخص بيجد إن المنتفع مهمل.. إن ماعملتش هاشيلك واتشال واحد أيضا؛ اذا كنا جادين فى هذا لن تكون على نطاق واسع وحيبتدى المستأجر يوعى لنفسه يقول لك ده جائز يشيلونى! أروح بلد من البلاد أشيل مستأجر وأحط مستأجر ثانى، يبقى أدامى ضمان بالقروض بتاعتى.

ده تقريبا ملخص المذكرة المعروضة، هى لها تكميل بسيط إنه يسدد لى نقد من جملة المديونية، باقترح إنه أتنازل له ما بين ١٠ و ٢٠٪ كتشجيع وكحافز له إنه يسدد، ولو أنى مش متصور ناس كثير حتسدد نقدى، انما أيضا يبقى الحافز موجود – لعل وعسى – نقدر نستعمله مع المديونين الكبار.

بعد كده لو اتوافق على المبادئ طبعا فيه مبادئ تكميلية أنا بقدر أحطها اللى هو الحد الأدنى للتقسيط؛ علشان ماخشش فى قروش أو ملاليم نحط الحد الأدنى للتقسيط ١٠٠ جنيه.

بدوى: هو فى الحقيقة الكلام اللى قاله السيد وزير الزراعة كلام معقول جدا، وده بيحل اشكالات كثيرة جدا، بس أنا أحب أحط بعض النقط البسيطة اللى بنلمسها على الطبيعة..

فيه كثير من الانحرافات حدثت فى الجمعيات التعاونية وحقق فيها بمعرفة النيابة وقيدت جنايات! فعلا أذكر فى كفر الشيخ هذه الجنايات رغم إن الموظفين اعترفوا بأنهم اختلسوا؛ على سبيل المثال جمعية اعترف مديرها إنه اختلس ٦٠٠٠ جنيه! وقال: إن فلان خد منى كذا وفلان خد منى كذا. كل اللى حدث إن ٦٠٠٠ جنيه اللى هو اعترف بأن هو اختلسهم، إنها هذه الآلاف الستة

لازالت مقيدة الآن! ده فى جمعية واحدة، وفيه غيرها كثير فى كفر الشيخ بالذات لازالت مقيدة من سنة ٦٥ وكل اللى حصل الموظف إن اتوقف ٣ شهور أو ٦ ثم أعيد الى عمله ثانية! والمبالغ مازالت مقيدة على الناس. وفيه أكثر فى حدود ٤٠ أو ٥٠ جناية لازالت موجودة ومحطوطة فى أدراج النيابة العامة؛ لأن الموظفين اللى كانوا بدأوا التحقيق أصلا اللى هم بتوع الاصلاح الزراعى أو بتوع الهيئة العامة للاصلاح الزراعى؛ كل ما يُطلبوا يقولوا مش عارفين لهم عنوان! دى حاجة أنا شفتها بعينى ولغاية دلوقتى هؤلاء الموظفين لم يحاسبوا. المبالغ اللى اختلست رغم اعتراف الموظفين باختلاسهم لازالت مقيدة على الناس أو وزعت على حيازة معينة؛ فالبدء بسرعة مؤاخذة هؤلاء أو الانتهاء من هذه القضايا، لأن يعنى هم مش ٥٠ وبس أنا بقول على سبيل التحفظ.

النقطة الثانية اللى الشكوى منها مستمرة: الخاصة بارتفاع فوائد بنك التسليف الفوائد بتصل؛ أنا مااتعاملتش مع بنك التسليف لكن يعنى اللى أعرفه الناس بتقول: إنها ١٧ أو ١٨٪ يعنى فوائد بتصل الى حد كبير جدا.

وبعدين فيه نقطة ثالثة اللى هى الأموال الأميرية: وتناقشت مع السيد وزير الخزانة النهارده إن فيه ناس شارية أرض من مصلحة الأملاك، يعنى فى حدود مثلا ١٠٠ ألف فدان من ٢٠ سنة ولم تطالب بدفع أموال؛ لأن هى بتطالب كل سنة بدفع أقساط معينة لم تطالب بدفع أموال. وفوجئت فى السنة دى بالذات إن بيطالبوا بأموال ٢٠ سنة متأخرة، وبعدين طبعا ده فيه استحالة لأن معناها يعنى ٢٠ سنة الفدان بيدفع ٣ جنيه يبقى معناها عايز يدفع ٦٠ جنيه أموال! ده أمر مش معقول طبقا للقرارات اللى فى وزارة الخزانة إن التقسيط يكون على ٥ سنين.

فإحنا بنرجو فى الأموال الأميرية دى بالذات، أن تكون المدة مدة معقولة بحيث إن الفلاح مايدفعش أكثر من مثل الضريبة، والبدء فى الجنايات المعلقة والموظفين الذين ارتكبوا هذه الجنايات ولايزالوا يعملون أمام الناس.

وفيه نقطة أخيرة: إن بنلاحظ إن الديون كثيرة أو الديون المتراكمة على كبار الملاك.. دى نقطة يعنى بعتقد إنها تكون موجودة.

مرعى: اذا سمحت لى سيادتك، يمكن ابتدى من النقطة الأخيرة اللى هو بالصدفة الكشف يعنى أدامى على طول اللى هو شرائح المديونية، هو شرائح المديونية ده البيان ليوم ٦٧/٦/٣٠:

الـ ٥ فدادين فأقل عدد المدينين ١,٦٢٣ مليون نسبة المديونية بتاعتهم ٧٤,٧٪ ورصيد المديونية بتاعهم ٢٠ مليون جنيه. ٥ فدادين الى ١٠ رصيد المديونية بتاعهم ٩ مليون جنيه. ١٠ الى ١٥= ٦ مليون، ١٥ الى ٢٥= ٥ مليون، ٢٥= ٤,٥ مليون. يعنى إحنا عندنا الديون فى شرائح وده وضع طبيعى.

الجزء الثانى اللى أثاره الأخ حافظ بالنسبة للاختلاسات، الاختلاسات أنا زى ما وضحت أنا عندى بيانات يمكن هو بيتكلم عن كفر الشيخ، أنا عندى بيانات عن كل جمعية وأُبلغت النيابة العامة واتصلت بالسيد وزير العدل أكثر من مرة، وكتبت له جواب وهو فعلا خد خطوات واتصلت بالنائب العام؛ لأن احنا ايه اللى نملكه؟ الاختلاس، ومن الغريب إن ٩٠٪ من هذه الاختلاسات إحنا اللى اكتشفناها فى التفتيش بتاعنا لم تبلغ لنا؛ يعنى مش إن أهالى القرية كانوا مهتمين أو يعرفوا وجائز مايعرفوش، ٩٠٪ من هذه الحالات فى الحملات التفتيشية بتاعتنا. بس أنا – زى ما قلت لسيادتك – ماحبتش أعلنها وأنا عندى بيان بها كامل؛ لأن لو أعلنت نعمل صورة بشعة جدا بالنسبة للجمعيات التعاونية إلا اذا رُؤى اعلانها، أنا عندى جميع البيانات.

عبد الناصر: هو المختلسين طب مقعدهم ليه ما تقدمهم للمحاكمة؟!

مرعى: هاقول لسيادتك.

عاشور: ما بيشتغلوا!

مرعى: لسبب ما أنا حرد، فأنا ببلغ النيابة العامة يعنى ده تفويض كامل لصفة الضبطية القضائية وتفويض كامل بتبليغ النيابة العامة وايقافه فى ثانية لما بيروح بقى النيابة العامة. هنا بتخش الاجراءات اللى متهيألى الأخ حافظ بيشير لها اللى هى اجراءات المحاكم نفسها بالنسبة للحكم أو جائز إن النيابة العامة تكتب لنا تقول إن ده يُعاد. هنا ده الموقف، انما أنا مابقعدش واحد وأخلى واحد عليه شبهة فى الاختلاس ده اطلاقا بأى صورة من الصور. فالاشكال كان جه فى النيابة العامة ووزارة العدل قالوا لنا هل – وده بحث فقهى طويل – هل أموال الجمعيات أموال عامة ولاّ ماهياش أموال عامة؟ هل ينطبق عليها قانون الأموال عامة فى حكم الأموال العامة ولا أموال تعامل معاملة الأموال الخاصة؟

قعدنا فى هذا، ده فيه اختلاسات من ٥ – ٦ سنين لم يحكم فيها، فبيجى لنا جواب باعادة الموظف.. أحيانا بيحصل هذا من النيابة. اذا خدنا قرار إحنا إن جميع الناس اللى لهم شبهة فى الجمعية التعاونية بنشيلهم بنرفدهم أنا من بكره الصبح بارفدهم. وأنا متوقع – وأنا بقول لسيادتك من الآن – أول ما أخش فى الاصلاح التعاونى هم بيشكوا من ١٥٠٠ موظف نقلناهم مانقلناهمش فى الحديث بتاع مجلس الأمة. وأنا قلت: إن ضرورى يتنقلوا بس بنراعى الأحوال المعيشية بتاعتهم لأن بقول لسيادتك: الضجة والضغط اللى حيحصل علينا فى تنظيف الحركة التعاونية ضغط لا يتصوره مخلوق؛ لأنه الأعداد بتاعتهم أعداد كبيرة جدا.. من أمين شونة لكاتب لمشرف لغيره، ودول لازم قطع دابرهم وإلا لا يمكن الجمعية إنها تقدر تقف على رجلها.

وبعدين القضايا المحولة للنيابة ومحولة للجنايات يعنى يشوفوا لنا طريقة، انما إحنا من جهتنا بالنسبة للمختلسين إحنا مستعدين نشوفهم.

عبد الناصر: اذا كنت حتصلح التعاون من غير ما تقطع دابرهم.

مرعى: مافيش فائدة.

عبد الناصر: ازاى حتصلح التعاون؟!

مرعى: مش ممكن لابد من قطع دابر دول.

عبد الناصر: يعنى هى العملية ماهياش حقوق فيه حقوق وفيه واجبات، لكن لو الناس عرفت حقوقها بس ماحدش عرف واجبه يبقى مافيش حد حيعمل حاجة!

مرعى: النقطة الأخيرة اللى بيثيرها الأخ حافظ بالنسبة للمديونية، هو فيه قرارات طلعت إنه كان زمان اللى بيحصل لما يحصل اختلاس ٦ آلاف جنيه ده له معلقين. إحنا دلوقتى ادينا بيانات إن احنا مسؤولين فى بنك التسليف عن جميع المديونيات، لأن ده يبقى حكم قضائى الناس مالهاش ذنب فيه. بالنسبة الفائدة ١٣٪ و١٤٪، باحب آأكد للأخ حافظ من سنة القرار صريح جدا وواضح ونُوقش فى المؤتمرات ومع الفلاحين، الفائدة هى ٦٪ عن الديون الحديثة و٧٪ عن المتأخرات وإذا وجد حالة تخالف دى يبقى مخالفة صريحة.

بدوى: فى الماضى.

مرعى: أنا باتكلم من سنة.

بدوى: اللى هو سبب التراكمات.

مرعى: اللى هو أنا ماباتكلمش عن الماضى باتكلم على القرارات الجديدة، كان فيه الحالة اللى سيادتك بتشير لها جت لما أُلغيت الفوائد. لما أُلغيت الفوائد ابتدى البنك يمشى بطرق مختلفة اللى هى ضخمت أكثر من الفوائد، انما لما رجعنا للفوائد.. إحنا فى الحقيقة بناخد من البنك المركزى ٥,٥ ٪ أو ٥٪، القروض اللى بناخدها لبنك التسليف ٥,٥ ٪ بنطلعها ٦٪ يعنى ٠,٥٪ اللى احنا بناخده.

عبد الناصر: إنتو مابتردوش برضه.

مرعى: مابنردش للبنك المركزى المتأخرات، طبعا مش قادرين نرد.

عبد الناصر: بس ٧٪ متأخرات بعد ٨ سنين حيدفع ١٠٠٪.

مرعى: بالضبط هى دى الخطورة، عشان كده الاجراء اللى بقولة اجراء حاسم؛ لأنه لو أسيب الـ ٥٦ مليون جنيه دول يشتغلوا ٧٪ على اعتبار إن أنا مرتبط، ودى حتحتاج تسوية بينا وبين الخزانة. وأنا بأشير لها فى المذكرة، لأن أنا ٥٦ لو سبتها شغالة ٧٪ السنة الجاية حتزيد ٣ – ٤ مليون، واللى بعدها تزيد على ١٠ سنين، تكون جابت ٧٠٪ من الدين. الناس مش حتسدد والبنك يبقى مدين والبنك يقول أنا عايز أعالج سد عجز بصفة مستمرة، انما حسم هذا الموضوع وايقاف الفوائد عن الـ ٥٦ مليون جنيه مستقبلا؛ يعنى ٥٦ مليون جنيه بتجمد الفوائد على ١٠ سنوات القادمة مابندفعهاش فوائد، عشان بس يستطيعوا يسددوها يعنى.

بدوى: هو لا يمكن منع الانحراف إلا اذا أوخذ المنحرف بشدة، وكان العلاج فوريا وحاسما. إحنا مش متصورين بنلاقى مثلا أدامنا ناس من سنة ٦٥ واختلسوا آلاف وضبطوا متلبسين، اللى اتحبس ٤٥ يوم وبعدين أفرج عنه الى غير هذا، ثم تبقى القضايا معلقة ٥ سنين وحتى لم تقدم للمحكمة لازالت فى النيابة، وكلها متأخرة على حاجات بسيطة جدا! صاحب الشأن دائما لما يكون مجنى عليه فى قضية بيدعى مدنى وبيستطيع إنه يحرك الموضوع بتاعه. وزارة الاصلاح الزراعى بتعتبر هى صاحبة الحق فى هذا تقدر – اذا رأى السيد وزير الزراعة مثلا – كعلاج الموظفين المختصين فى نفس المديرية يشوفوا القضايا دى متأخرة ليه؛ لأن إحنا عندنا أنا بقول: إن فيه أدامى وأدام عينى وشفتهم، لأن كان فيه بعض قضايا إحنا كنا مجنى عليهم، أنا حضرت بعض هذه القضايا كلها متأخرة عشان طلب موظف عشان يدلى بالشهادة وتقعد القضية معلقة سنة!

مرعى: طب مانفصلهم أولا.

بدوى: سنة و ٢ و٣و ٤ وهم كلهم رجعوا للعمل.

مرعى: نفصل كل واحد عليه شبهة.

بدوى: نقطة أخيرة، إن النيابة عمرها ما بتطلب عودة الموظف للعمل لأن ده مش من حق النيابة؛ لا هو من حقها.

عبد الناصر: إلا اذا برئ من الحكم يبقى ده طبيعى.

بدوى: برضه هى مبتقولش لأن ده مش دخلها، هى لها أن تقول أوقفوا هذا الموظف.

مرعى: تقول لك لا وجه لاقامة الدعوى مثلا.

بدوى: برضه كل حاجة تكون متروكة للسلطة، لكن هى تقدر تقول: إوقفوا الموظف حفظا لاجراءات التحقيق، واذا أفرج عنه تبقى السلطة هى صاحبة الحق ترجعه ماترجعهوش توقفه تقدمه لمحاكمة تأديبية، لكن النيابة ماتقولش يعنى لا تملك أبدا وليس من سلطانها إنها تقول رجعوا هذا الموظف للعمل. فأنا برجو إن المصالح أو مديريات الاصلاح الزراعى اللى موجودة فى المحافظات تستطيع أن تتابع هذه القضايا لترى لأى سبب تأخرت، وهى تستطيع إنها تقضى على هذه الأسباب بسهولة والناس دول المنحرفين يؤاخذوا.

عبد الناصر: وممكن إن وزير العدل بيدى برضه تنبيه للنائب العام عشان هذه القضايا بيخلصوها بسرعة.

أبو نصير: تمام يافندم، بس هى كانت الفكرة – زى ما بيقول الأخ سيد مرعى فى الاختلاسات الكبيرة – لو كان مال عام تبقى جناية، مال خاص تبقى جنحة.

بدوى: كلها مقيدة جناية.. كلها جناية.

أبو نصير: يبقى النقص فى التشريع حنصلحه، كلها مال عام مال عام تُحال على طول.

مرعى: فى القانون بتاع التعاون عاملينه فى الأموال العامة.

سليمان: يعنى هو واضح الوقت اللى بتستغرقه أى قضية فترة طويلة، بحيث إننا مانقدرش نستنى لغاية مايفصل فى القضية. يعنى أنا بتصور لو فيه مجالس تأديب وبيحقق مع هؤلاء المختلسين وبيتخذ قرار من مجلس التأديب بالفصل، وبعدين بيصادق عليه، وبعدين قضية بتروح المحكمة وتقعد ٥ – ٦ – ١٠ سنين اذا بُرئ فيها بنرجعه، انما الحل الحاسم هو إنه يبقى فيه مجالس للتأديب لسرعة الفصل فى هذه الموضوعات، بصرف النظر عن القرار اللى حتصل اليه المحكمة بعد كده.

مراد: كنت عايز برضه أقول نفس الكلام اللى هو بيقوله المهندس صدقى سليمان: إن الدعوى الجنائية مفصولة عن الدعوة التأديبية. قد يُبرأ واحد جنائيا لأن أركان الجريمة ماتكونتش، انما فيه مخالفة للتعليمات والقواعد الادارية؛ فممكن فصلة تأديبيا حتى لو خد براءة يعنى يمكن فصل تأديبيا. وممكن دى تتعمل بسرعة؛ لأن قضايا الاختلاسات عادة تقعد فى النيابة سنين طويلة، وإثبات التشغيل ويحال على الطبيب الشرعى والدفع بالتزوير واستدعاء شهود، انما العملية التأديبية على اجراءين ثلاثة خالف فيهم التعليمات، على طول فورا إن ممكن اتخاذ اجراء تأديبى.

بالاضافة الى هذا، حتى لو إنه كان موظف موقوف والنيابة قالت يعود الى عمله، تعيده فى جه بعيدة عن الجمعية اللى كان بيشتغل فيها وبعيدة عن العمل المالى أو المخزنجى؛ بحيث مايديلوش فرصة ثانى إنه يتلاعب أو يرجع للحتة اللى كان فيها بالذات، يبعد الى جهة أخرى وبعيدة عن الأعمال المالية.

وشكرا.

مرعى: اذا سمحت لى سيادتك فكرة المجلس التأديبى فعلا فكرة كويسة ماكانش فى بالى، أنا كنت متجه الى إن دى جريمة بتروح للنيابة، انما الفكرة دى لو بنقدر حتى نحطها فى قانون التعاون الجديد بتفيدنا؛ لأن احنا عايزين نخش أولا دخلة قانونية ودخلة ادارية صح علشان الناس تقدر إنها تثق فيها، انما فكرة مجالس تأديب على مستوى المحافظات ويحال لها الانحرافات ودى البت بالرفد على طول، وبنشوف نحطها ازاى فى التشريع.. يمكن تكون دى خطوة سريعة كويسة ومفيدة.

حجازى: هو فيه اتفاق مبدئى مع الأخ سيد مرعى على النقطة الأولى، بس برضه أنا شايف إنه عرض التقرير المبدئى كما هو يعنى.

هو فيه نقطتين لو اتحسموا باعتقد العملية كلها ممكن تبقى أكثر وضوحا..

هل البنك يقرض الجمعية أم يقرض الفلاح؟ دى رقم واحد لأنه اذا أقرض الجمعية تتحول عملية البنك من التفاصيل الكثيرة وتعجل الحسابات؛ يبقى فيه حساب فى البنك وحساب فى الجمعية وحساب فى الأموال المقررة.

النقطة دى أنا متفق مع الأخ سيد مرعى الحقيقة، على أساس إن الاقراض يكون للجمعية وبالتالى البنك لا ينزل الى مستوى الفلاح، اذا كنا حقيقة بنعنى إن الجمعية التعاونية لها كيان ولها شخصية اعتبارية.

النقطة الثانية: ويمكن سيادتك تفضلت أشرت لها زمان، الصراف والورد والمحصول، الحقيقة تتوقف على البت فى النقطة الثانية المحصول النهارده هو اللى ضامن لكل الأموال، فالشيك اللى بيطلع حيروح لمين؟ اذا راح للبنك أصبح البنك هو المسؤول عن خصم المبالغ، اذا راح للجمعية يبقى الجمعية هى المسؤولة عن عملية تسوية هذه الحسابات، اذا راح للصراف يبقى الصراف هو اللى حيقوم بعملية التسوية.

النقطة التالية، تتوقف على زمان كان الصراف بيحجز المحصول أو مش ممكن الفلاح يتصرف فى المحصول إلا لما يسدد الأموال الأميرية المستحقة عليه، وبالتالى كان المحصول باستمرار ضامن لكل المبالغ؛ متهيألى ماكانش فيه اشكال لأن كان لازم الفلاح يسوى حسابه قبل ما ياخد المحصول بتاعه.

النهارده مع شركات تسويق الشيك حيطلع اذا راح لبنك التسليف، أصبح بنك التسليف هو المسؤول عن الأموال الأميرية وعن السلفيات وعن كل حاجة؛ وبالتالى أنا رأيى اذا اتبع التسويق التعاونى بنفس الطريقة والبنك أخذ العملية.. الأموال الأميرية، الصراف مالوش قيمة لأنه قاعد النهارده بياخد ما يحصله بنك التسليف.

إذا قلنا الجمعية أصبحت هى الكيان والشخصية الاعتبارية، اذاً لابد أن يحجز الشيك فى الجمعية لتسوية حسابات بنك الائتمان ثم الأموال الأميرية وأى مستحقات أخرى للجمعية؛ وبالتالى موضوع الحسم فيما يتعلق بالعملية التسويقية والـ cash المترتب على عملية البيع، يترتب عليها حل المشكلة الثانية.

عبد الناصر: هنا ناقص نقطة الحقيقة، ما نخلى بنك التسليف يحصل الايجار للمالك من المستأجر.

مرعى: الجمعية التعاونية اللى تقوم بكده.

عبد الناصر: للمالك؟

مرعى: آه.

بدوى: إذا طلب.

حجازى: أنا رأيى الشخصى حسابيا، اللى عمل العملية دى كلها إن أصبح فيه أكثر من بطاقة وأكثر من حساب، وبالتالى الفلاح تشتت مابين مجموعة الأفراد دول، طالما إحنا مبقين على الجمعية التعاونية، وطالما إحنا معتقدين ولا بد أن يكون التعاون أساس، والنهارده قطعا عمل له فوائد فى إن احنا بنحاول نصلح الانحراف أو نصلح الخطأ الموجود، الموظفين موجودين النهارده بكميات كبيرة فى الاصلاح الزراعى وفى بنك الائتمان، والصرافين الى حد ما محدودين ولكن مع زيادة الجمعيات ممكن نزود الأعداد بتاعتهم..

اذاً فى رأيى الشخصى- ويمكن ده الى حد كبير يعنى الأخ سيد مرعى كنا اتكلمنا فى الموضوع – الجمعية التعاونية لازم تاخد كيانها مش ككاتب؛ ماهو اللى بيشتغل اللى تحت موظف صغير، حتى الحسابات نفسها هو مش قادر يمسكها ولا بيقدر يتابع الأرصدة بتاعة الفلاحين، ومعظم الناس مابيفهموش القوانين بتاعة الحساب؛ أنا شايف إن الجمعية التعاونية هى الأساس.

فى هذه الحالة أصبحت حسابات الفلاحين موجودة فى حتة واحدة فى الجمعية التعاونية مش موجودة فى البنك اطلاقا، وبالتالى البنك علاقته بالجمعية الجمعية النهارده بتشتغل فى ٢٠ – ٣٠ – ٤٠ – ٥٠ ألف جنيه، أى مبالغ بتُقرض تُقرض كمبلغ متكامل؛ لأن المفروض إن البنك بيقرض بناءا عن دراسة لاحتياجات المحاصيل والسلفيات ومعاملات معينة بيضعها البنك، وبناءا عليها بيدى جمعية معينة كمية معينة من الفلوس.

فى هذه الحالة أصبح المحاسب الموجود فى الجمعية هو المسؤول عن حساب الفلاح، لا البنك ولا الأموال الأميرية ولا أى حاجة. الشيك فى هذه الحالة اللى حيجى أيا كان قرار التسويق التعاونى بييجى الجمعية وتبدأ الجمعية هى المسؤولة عن التصرف فى هذا المبلغ؛ بتاخد الأموال الأميرية، بتاخد المبالغ المستحقة على السلفيات اللى هى أقرضتها، ويمكن فى هذه الحالة للجمعية

إنها تدى مقدم شيك جالها بـ ٥٠ جنيه، ممكن تصرف على المحصول مبلغ معين ٥ – ١٠ جنيه نسبة معينة لكل فلاح لمجرد توريده للمحصول.

فى هذه الحالة أصبح فيه حساب واحد ولا يمكن تتعدد الأخطاء بهذا الشكل، انما لو البنك استمر فى إنه يقرض فلاحين؛ أنا خايف المسألة حتستمر حيبقى البنك عنده حسابات والجمعية عندها حسابات. الأموال الأميرية النهارده الأخ سيد مرعى عارف إن احنا أخطرنا معظم الحائزين النهارده بكشف الحيازة بتاعته ايه، وايه الأموال المقررة عليه؛ فكل فلاح معاه ورقة النهارده فيها الحيازة شكلها ايه والأموال الأميرية المستحقة. وأُعطوا فترة للمراجعة، واذا كان فيه أى خلاف بيخطروا الأموال الأميرية بحيث هذه الورقة هى الأساس الخاص بالمحاسبة عن ضريبة الأموال المقررة.

أنا باعتقد لو أخذنا قرار فى هذا، هل البنك حيقرض الفلاحين ولاّ الجمعية هى المسؤولة عن الاقراض الفردى؟ ثانيا: الشيك الناتج من عملية البيع من الذى سيستلمه؟ لو قلنا البنك، أنا من رأيى إن الأموال المقررة لا تدخل فى الصورة، ياخد البنك مسؤولية تحصيل كل الأموال عشان مايبقاش فيه النزاع الموجود. لو الجمعية اللى حتاخد الصرافين بيقعدوا فى الجمعية كمقر، وكل جمعية لابد أن يكون فيها صراف مقيم فى الجمعية مع المحاسب بتاع الجمعية؛ ويبقى البنك بياخد فلوسه والحكومة بتاخد فلوسها والفلاح بياخد الباقى.

وبالتالى أنا شايف النقطتين دول هم اللى بيحكموا عملية التصرف فى المديونيات.

بالنسبة للماضى، أنا ماشى مع الأخ سيد مرعى فى إن ولو نقسط حتى ولو لفترات طويلة الى أن تظهر الصورة، وبرضه الحافز بنسبة تخفيض معينة بالنسبة للمديونيات الموجودة، أنا بعتقد دى برضه تشجع فى عملية سداد المديونيات، إحنا شايفينها يعنى حاليا فى الضرائب أى تشجيع الناس على طول بتتقدم وتدفع اللى عليها.

عبد الناصر: هو الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى كنتوا ماشيين ازاى سنة ٦٠؟

مرعى: النظام اللى بيقوله – لو سمحت – أدى كلمتين عنهم، يعنى أنا من وقت مختلف مع الدكتور حجازى فى حاجة.. اللى ماشى فى الاصلاح الزراعى والأسلوب الناجح ومافيهش اشكالات نهائى فى الحسابات، هو إن الجمعية العامة التعاونية للاصلاح الزراعى بتروح لبنك التسليف تقول له: أنا عايزة منك ١٠ مليون جنيه، وعايزة منك ١٠٠ ألف شوال سماد وعايزة كذا، البنك بيدى الجمعية العامة ومايعرفش غير الجمعية العامة، ودى منفصلة أنا فاصلها من الأول من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى، لا علاقة لها بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى. الجمعية العامة بتيجى تقرض الجمعيات التعاونية، بصفتها شخصية اعتبارية بتيجى تقول: الجمعية التعاونية اللى موجودة فى المطاعنة سلفة القصب المقررة لها ١٠٠ ألف جنيه. يروح للجمعية شيك بـ ١٠٠ ألف جنيه. الجمعية التعاونية على

مستوى القرية تمسك حسابات الأفراد، انما أنا ماسك فى الجمعية العامة هنا على مستوى الجمهورية فى الاصلاح الزراعى جميع الحسابات اللى مش تفصيلية – الحسابات الاجمالية – بحيث لما سيادتك تيجى تسألنى تقول لى: ما هى جملة القروض الصيفى اللى صرفت للجمعية العامة للاصلاح الزراعى؟ فى دقيقة أقدر أجيبها، ما هى جملة تحصيلاتك؟ فى دقيقة أقدر أجيبها، انما التفصيلات كلها فى الجمعية التعاونية على مستوى الاصلاح الزراعى.

عبد الناصر: برضه سؤال إنتو قبل ما تملكوا كنتوا بتاخدوا ايجار، كنتوا بتحصلوه ازاى؟

مرعى: عن طريق الجمعية التعاونية.

عبد الناصر: طب والضريبة؟

مرعى: والضريبة كنت أنا اللى بحصلها، الصراف ماكانش بيخش عندى أبدا فى الاصلاح الزراعى، بعدنا الصراف خالص لأن العملية كان لها حاجات نفس الصراف ماكانش عارفها؛ يعنى كان فيه اعفاءات من الضرائب أو الضرائب أكثر أو كنا بنسوى الضرائب حتى بين الأرض وبعض. فإحنا أبعدنا الصراف لهذا السبب؛ لأن أحيانا كنا بنجد الأرض ضعيفة وضريبتها كبيرة، فكنا بنخفض داخليا على مستوى الجمعية برضاء من الجمعية، عشان كده أبعدنا الصراف انما كنا بنسدد للأموال المقررة فلوسها بالكامل عن كل سنة.

ده النظام المتبع فى الاصلاح حتى الدقيقة دى، هو نظام ناجح وماشى وتجد سيادتك كل ألف شكوى، يعنى أنا تحول لى شكوتين من الرئاسة ٢ بالعدد بالنسبة لحسابات الاصلاح الزراعى، واتحقق فيهم الأسبوع اللى فات وثبت إنهم مش فى محلهم.

ده بالنسبة للاصلاح لأنه محكوم بالمستوى بتاع الجمعية، وده اللى احنا عايزين نوصل له فى مناطق خارج الاصلاح الزراعى. ودى فكرة كانت من أيام المشرف، يعنى فكرة لما جينا نادينا هى كانت دى انما للأسف هى الغلطة اللى حصلت ايه؟ عشان تعين مشرف سليم على جمعية تعاونية أمر مش سهل، ومع ذلك كنا ماشيين تدريجى؛ إحنا كنا بناخد ٢٠٠ جمعية كنا ماشيين فيها مع التجميع الزراعى ناخد ٢٠٠ جمعية أو ٤٠٠.

عبد الناصر: فيه عندكوا مجالس ادارة فى الاصلاح الزراعى والجمعية التعاونية؟

مرعى: أُمال.

عبد الناصر: لأ.. هنا فى الجمعيات دى ماحدش بيشتغل، مافيش مجلس ادارة أو مشرف انفرد..

مرعى: لا.. طبعا بيشتغل، ودلوقتى المشرف عندنا ضعيف جدا المشرف الحقيقة مرشد زراعى.

بدوى: جمعيات الاصلاح الزراعى، مجالس الادارة فيها رغم إن هم أصلا كانوا معدمين دلوقتى بقوا منتفعين، لكن بنشوف فيهم ناس على وعى ولا يستطيع المشرف إنه يهيمن عليهم هيمنة كاملة زى فى الجمعيات الثانية.. يعنى دى كانت ملاحظة موجودة فى أى..

عبد الناصر: أيام البورصة كنا بنقول: ننزل قطن والسعر قليل والعمليات دى بتعمل، العملية الحقيقة ماحصلش اللخبطة اللى احنا فيها!

حجازى: هو بس فيه نقطة كمان خاصة بالاصلاح نسيت أتكلم فيها، فى المناطق دلوقتى موجود جمعيات زراعية وجمعيات اصلاح، أنا بلغنى إن الجمعيات الزراعية النهارده بعض الحائزين بيهربوا المحاصيل الى جمعيات اصلاح.

مرعى: صح.. ما أنا قلت كده.

حجازى: وبالتالى لازم يبقى فيه علاقة فى حالة الاقراض على أساس إن الاثنين لازم يشتغلوا مع بعض، لازم يبقى فيه علاقة بحيث ده هم بياخدوا المحصول يودوه لجمعيات الاصلاح وياخدوا..

مرعى: هو بياخد المحصول يوديه لتهريبه من ديون بنك التسليف لا أكثر ولا أقل، انما جمعيات الاصلاح مش عايزين نتعرض لها أبدا لأن هى واقفة على رجلها وقوامها ثابت، الجمعية العامة بتاعتها والمؤتمر حتى أصدر قراراته مش عايزين نقرب لها.

حجازى: أنا مش بقول أقرب بقول بس أحمى الهروب من الجمعية الزراعية.

مرعى: أجيب لك اسم المواطن بتاريخه بحتته وحبلغ به الاتحاد الاشتراكى.. يعنى حجيب الاسم.

عبد الناصر: كنت عايز تتكلم فى الموضوع يعنى.

مرعى: آه.. بالنسبة للنقط اللى أثارها الدكتور حجازى فى الواقع أنا متفق معاه عليها، وإحنا متبادلين جوابين بالمعنى هو بيحط نقطتين بيقول: هل البنك هيقرض الجمعية التعاونية بصفتها شخصية اعتبارية؟ الاجابة نعم هو ده الأمل اللى لازم نوصل له. انما فى نفس الوقت أنا متمشى معاه هو فى اقتراحه بتاع مديرية الخزانة للتحصيل، هو قال: هيعمل مديريات خزانة على مستوى المحافظات للتحصيل الضرائبى على مستوى المحافظة، ومتمشى معاه أيضا – زى ما بدأت حديثى – إنى قلت: إن سيادتك ناديت بفصل التحصيل عن التسليف، وده اللى أنا موافق عليه إن بنك التسليف يقرض الجمعية التعاونية كشخصية اعتبارية، الجهاز الحسابى داخل الجمعية سواء هو بيحط صراف أو بيقول لى حجيب بكالوريوس تجارة حعمل يعنى مسألة تنظيمية ماليش فيها، يبقى مسؤول عن الجهاز الحسابى داخل الجمعية التعاونية جهة معينة، لأن هى دى الجهة اللى ستحصل، يبقى أنا الجهة التى أقرض وهى الجهة التى تحصل بنظام اللى هو قاله فى جوابه بالضبط.

حجازى: جمعيات الاصلاح زى ما سمعناه دلوقتى يعنى وأنا سامع إن عندهم ١٠ مليون احتياطى فى الجمعية، معنى هذا إنها جمعيات ناجحة والنظام ناجح، فهو بالضبط اقتراحى كان ماشى على نفس الخط.

مرعى: أنا مش معارض.

عبد الناصر: ماهو هذا النظام الناجح هو اللى دفعنا لأن نتشبه به فى النظام الآخر؛ فلم ينجح النظام الآخر ليه؟! ده بقه اللى هو بيشخصه سيد مرعى.

حجازى: ماهو ممشيش على نفس الخط يافندم.

عبد الناصر: وبعدين الجمعية التعاونية الكبيرة اللى عاملة دى مكروهة ما حد بيقبلها.

مرعى: المؤسسة التعاونية..

عبد الناصر: آه.. المؤسسة التعاونية.

مرعى: لأنها ماعملتش حاجة أبدا.

عبد الناصر: ليس هناك استجابة الحقيقة، هو فيه نقطة كانت مفقودة فى الموضوع، هو الحقيقة تاجر الداخل على النظام القديم كان بيسلف الفلاح مبلغ ممكن يدفع منه للأموال وممكن يعمل بيه حاجات ثانية؛ على أساس طبعا لما الخطوة النهارده دى اتلغت لأن بنك التسليف بيدى محاصيل بيدى عينى.

مرعى: بيدى ٣,٢ مليون حائز.

عبد الناصر: مايبقاش فيه العملية اللى بتسهل الحكاية النهارده بتاعة الأموال المقررة.

زكى: هو بس أنا لى تعليق بالنسبة لتسوية المتأخرات على الفلاحين، هو فيه اقتراح بأنه نكتفى بتحصيل ١٠٪ على اللى قبل ١٩٦٦، اللى هى ناخد ٥ مليون وكسر من الـ ٥٦ مليون. أنا بقول: الاقتراح ده حيضر الراجل اللى بيسدد، إنت حتعممه الراجل اللى حساباته مضبوطة مش متأخر مالوش محل إن يتاخد منه ١٠٪ بالنسبة للمتأخرات اللى هى..

مرعى: مش فاهم النقطة دى.

عبد الناصر: مادام مسدد حتاخد منه ١٠٪ ليه مع إنه مش مديون؟

زكى: لأ.. ما دلوقتى المتأخرات كلها متجمعة على الجميع لغاية..

مرعى: لآخر ١٩٦٨ ٥٦ مليون جنيه.

زكى: بتقول ما أنت مش عارف حساباته فحتراجع حساباته فقط.

مرعى: لأ.. ده أنا بقول: أنا مش متوهم إنى هاقدر أراجع حسابات كل فرد من الأفراد أبدا لا باللجنة ولا من غير اللجنة.. مش حاقدر.

زكى: أنا بقول: حتعرف منين إن أنا مسدد أو غير مسدد؟

مرعى: لأ.. طبعا الراجل المدين الراجل المسدد أنا عارفه وفيشته متسددة، ده هو الخلاف على مبلغ الدين للراجل المدين.

زكى: فيه خلاف فيه ناس إن بيقول لك: أنا مسدد وإنت بتقول له: لأ!

مرعى: لأ.. دى فى الشرائح الصغيرة خالص، انما لما ييجى راجل عليه ٣٠ جنيه..

زكى: ماهو دول كتار قوى بيشتكوا.

مرعى: حاخد منه ٣.

زكى: بيقول لك: الله ما أنا مسدد تاخد منى ٣ ليه؟!

مرعى: لأ.. مش ممكن يكون الخطأ بنسبة ٩٠٪ للى مش مسدد هو حيقول إنه مسدد.

زكى: يعنى الصُغيرين الكثير مسددين.

مرعى: طبعا بس ايه الوسيلة؟

زكى: أنا بس بقول النقطة اللى أثارها يعنى.

مرعى: ما أنا برضه ياأخ حسن والله يافندم النقطة دى أحب أوضحها لأنها خدت تفكير كثير، هو إحنا وإحنا فى سيرنا فى ضبط الحسابات مشينا ابتداء من ٦٧ بالبطاقة وأصبح عندى ٦٧ و ٦٨، أنا مستعد إنى أقنع أى واحد على مستوى الجمهورية ياإما يصلح حسابه ياإما أصلح أنا حسابى. التراكمات اللى جت من ٦١ فى الواقع حصل فيها ثلاث أربع حاجات لا يمكن لأى حسابيين إنهم يقدروا يطلعوها. وأنا حاولت مش محاولتش..

أولا: جالك تقسيط ٦١ إنت قلت فى تقسط ٦١: إنى حقسط على ٥ سنين وأُعفى من ٤ أقساط الأولى من القسط الخامس، وبعدين جيت فى سنة ٦٤ أظن وأنا معايا بيان وقسط لثلاث سنين، وبعدين جت فى سنة ٦٦ وقسط سنتين. دخلت الأقساط دى كلها فى بعض، وبعدين جيت عملت محافظات التنظيم الزراعى، عملت بنى سويف كفر الشيخ الشرقية معرفش ايه، ورحت ناقل المستندات بقرار واحد. قلت بنك التسليف مالوش دعوة، قلت جميع المستندات تتنقل وزارة الزراعة.. هاصت الدنيا! المستندات أنا بدور عليها فى أشولة! فإنت جاى تطالبنى أطلع النهارده مثلا وأنا باطالب نفسى أطلع حساب محمد أحمد اللى موجود فى كفر الشيخ عن ٦٢/٦١ ازاى أقدر أجيبه؟!

فأنا بقول: باخد العملية على ظلمها على شكلها العام اللى موجود قدامى، وهى: إن المبلغ البين الأكيد هو ٥٦ مليون ده بدفاترنا موجود فى الاجماليات، الـ ٥٦ مليون دى متضمنة حاجات أقدر أشيلها متضمنة مثلا فوائد ٦٨/٦٧، ٦٩/٦٨ أقدر أشيلها، دى تيجى ٨ مليون جنيه متضمنة مشالات ٨٠٠ ألف جنيه محطوطة مشالات، متضمنة أجور رشاشات، متضمنة بعض بنود اللى أنا بقدرها حول ١٣ مليون.

بقول: دلوقتى أنا أدامى اتجاهين حاقول للفلاحين: إن أنا شلت من الديون اللى عليكم دى مثبوتة من ٦١ لحد ٦٧، أنا علشان أراجعها آخد سنة أو سنتين. ده الكلام قلته فى المذكرة لأنه ناحية سياسية هو كلام أقدر أقوله، انما فى هذه الفترة حقسط لكم على ١٠ سنين. ومع ذلك فى المؤتمر لما أشير للتوصية بتاعة ١٠ سنين، كلهم تقبلوها قبول كبير جدا لأن هى دى أمنية من أمنياتهم، لأنه أنا مابديش أشكك فى الديون القديمة دى كمان إنها ١٠٠٪ غلط، أنا بأؤكد لك لو كانت المستندات متوفرة يطلع ٧٠ أو ٨٠٪ منها صح، انما إنت عارف عقلية الفلاح المدين لما مدين بمبلغ كبير وتيجى تقول له: إدفعه، يقول لك: أنا ماعنديش طب أدفعه ليه؟! هات لى حساباتى، طب أجيب له حساباته ازاى؟ انما لما آجى أقول له إنت عليك العُشر، يبقى لازم يدفعه والدليل على ذلك إنه دفع السنة دى فعلا لأن السنة دى قدرنا نحصل جزء من السنين اللى فاتت.

زكى: اسمح لى يافندم تعليق صغير، مسألة الاعفاءات تنقية المديونيات مافيهاش مشال فيها غرامات عدم توريد وفيها عمولات دى تطلع ١٣ مليون جنيه. أنا أتصور إن مادام فيه خدمة معمولة للفلاح لازم يدفعها، أنا أتصور إن ممكن صح أعفية من غرامات عدم التوريد، ممكن هذا لكن المشال اللى دفعه البنك ازاى أعفيه منه؟! وبعدين مين اللى حيتحمل باقى الـ ١٣ مليون؟ لأن هو اذا كان فيه احتياطى ديون معدوم عنده ماعندوش يغطى هذا، فإذا نقينا منه هذا أنا متصور مبلغ حيبقى كبير لأن الخزانة هى اللى حتتحمله فى النهاية.

مرعى: هو اذا سمحت لى برضه رد على النقطة دى، أولا: بالنسبة لغرامات المشالات هى فى القمح والفول والعدس ٢,٧ مليون، وفى الأرز والفول السودانى والسمسم ٣ مليون، انما دى لم تدخل الـ ٥٦ مليون جنيه.

زكى: أنا بقول غرامات عدم التوريد.

مرعى: هى دى بره الـ ٥٦ مليون جنيه ودى أُلغيت بقرار من مجلس الوزراء؛ لأن دى كانت محملة لحساب آخر وماكانش بيتحصل. كلام سيادتك بالنسبة للـ ٥٦ مليون جنيه هو معروض..

زكى: أنا باتكلم على ١٣.

مرعى: أيوه ما أنا حقول لك ١٣ أصل فيه ٨ مليون فوائد، هو المعروض فى المذكرة الأخذ بـ ٥٦ مليون جنيه ككل. لو تلاحظ فى الاتجاه اللى أنا متجهه عشان ماحملش الخزانة فروقات كبيرة، ويكفى إنه من ٥٦ مليون جنيه من هنا ورايح لعشر سنين مش حيدفع لى فائدة؛ دى نقطة خلى بالك مهمة من ٥٦ مليون جنيه، هو بعد موافقة مجلس الوزراء على تقسيط ٥٦ مليون جنيه لمدة عشر سنوات، لن يدفع الفلاح فائدة لأن لو ابتدى يدفع فائدة يبقى ماعملناش حاجة..

زكى: أنا باتكلم على الفايدة.

مرعى: يبقى ماعملناش حاجة، الـ ٥٦ حيبقوا ٨٠ مليون وحيبقوا ٩٠ مليون.

زكى: أنا حتكلم على ما فات.

مرعى: لما مش حيدفع لى فائدة بقى للـ ٥٦ حروح لوزارة الخزانة أقول لها: أنا عندى ٥٦ مليون جنيه حقيقة مبلغكم اللى أنا مقترضه من البنوك أد كده، وبدفع عليه للبنك المركزى ٥,٥، ياخزانة شوفى لى حل فى الموضوع ده عشان ماتخسرش..

زكى: العملية بتاع ٢ – ٣ مليون جنيه سنويا.

مرعى: أنا عارف.

زكى: زائد ١٣ مليون، بس أنا أحب أوضح الـ ١٣ مليون.

عبد الناصر: يا حسن إنت اللى كنت صاحب مشروع منع الفائدة.

زكى: لا.. بس ماتنفذش صح! إحنا قلنا منع الفائدة لكن كان فيه مصاريف ادارية بتحمل ماتحملتش.

مرعى: لأ.. دى اتحملت.

زكى: أنا بقول ١٣ مليون فيه مصاريف مشال بتتحاسب عليها.

مرعى: أنا موافق.

زكى: نشيل منها الحاجات اللى فيها غرامات توريد، دى لوحدها بالنسبة..

عبد الناصر: بس مش معقول أحمله فائدة ١٠ سنين!

زكى: لا.. ما أنا حتكلم عليها دى ماهو موافق على الفكرة دى، أنا بقول ازاى؟ أنا بقول: نفرض إنها ١٠٠ اللى عليه أنا لما آجى أقول ١٠٠ وحيدفع ١٠٦ اللى دفع ١٠٠ والـ ٦٪ بتاعته يبقى دافع ١٠٦، الراجل اللى حقسط له لازم يدفع على الأقل ١٠٦ وإلا كل واحد بعدين مش حيدفع، زائد حاجة بسيطة ولو تكون ١ أو ١,٥٪ يبقى ١٠٧,٥، والـ ١٠٧,٥ تتقسط على ٥ – ٦ سنين من غير فائدة؛ يبقى كأنى أنا برضه ميزت بين اللى سدد واللى متأخر، وإلا كل واحد حيتأخر لأن اللى بيدفع النهارده

زى اللى بيدفع على ١٠ سنين، تبص تلاقى أموال البنك كلها حتتحول فى المستقبل الى إن ماحدش حيسدد. أنا بس برجو إن يبقى فيه جدية فى التحصيل وإلا حنشجع المماطل!

النقطة الأخيرة اللى هى محل شكوى، ده أنا اشتغلت فى بنك التسليف وعارف الحسابات دى حكاية الفوائد، إحنا لما كان الموظف بيحسب الفوائد هى فعلا الفوائد غالية ومهما اتقال ماحدش حيعرفها غير اللى ماسك الفيشات. هو لما بيتقال سعر الفائدة ٦٪ المشكلة مش فى الستة، المشكلة طريقة حساب الستة. بييجى يمسك دفتر يقول لى علامة تأشير ١٠ صاغ علامة كذا ٢٥ قرش.. مايعرفش الفلاح الكلام ده، وأنا حتى كانت البنوك العقارية بتعملها نبص نلاقى الفائدة ٦، وحقيقة اللى بيدفعه ١٣!

طريقة حساب الفائدة بقى بيحسبها بطريقة باليوم، بحيث ١٠ أيام فى الشهر تتحسب شهر والسلفة اذا كانت ٦ أشهر ساعات يحسبها بشكل بحيث تبقى كأنها سنة! فهى الفائدة ٦ بتاعة السنة تبقى لما نحول لستة أشهر تبقى ١٢؛ فهى المسألة عايزة دقة من التفتيش بالنسبة لطريقة حساب الفائدة، وبهذه الطريقة نحمل الفلاح سعر الفائدة الحقيقى.

بدوى: هو فى الحقيقة الاقتراح اللى قاله عليه السيد وزير الزراعة، الفلاحين مبسوطين منه جدا وحاسين كأن كابوس اتشال عنهم؛ لأن مثلا اللى عنده فدانين وعليه النهارده ١٠٠ جنيه، أما يحس إنه حيدفع ١٠ يبقى ده أمر معقول، لكن طول ماهو فاكر إن عليه ١٠٠ جنيه يبقى كابوس يبقى لا هو عمره دافع ١٠٠ جنيه ولا يحس إنه فائق أبدا.

هو فيه نقطة خاصة بالجمعية التعاونية يعنى يجوز إنها بعيدة لكن مش بعيدة قوى، إن من الحاجات اللى بتسبب بعض الارتباكات فى الجمعيات التعاونية الحيازة الغير عادية. المفروض إن حيازة الجمعية التعاونية لا تتجاوز ١٥٠٠ فدان؛ فيه بعض الجمعيات يافندم زمامها ٥٠٠٠ فدان و ٦٠٠٠ فدان و ٧٠٠٠ فدان! اشتكينا كثير لأن دى بتعمل أولا فيه استحالة إن مخزن واحد، وأحيانا بقول لهم إعملوا لكم مخزنين، ييجى له ٥٠٠٠ واحد أو ٤٠٠٠ حائز عشان ييجوا ياخدوا كيماوى أو ييجوا ياخدوا سلفة أو أى أمر من الأمور، وحساباتها أيضا تكون مرتبكة.

فإحنا بنقول: عايزين نفس التطبيق إن حيازة الجمعية التعاونية لا تزيد عن ١٥٠٠ فدان، والجمعيات اللى أكثر من هذه الحيازة يبقى فيها جمعيات ثانية. مش مهم يبقى فيها جمعيات مبنية مش عايزين تكاليف، فيه أماكن ممكن أن تدار فيها الجمعيات التعاونية؛ لأن ده إحنا بنلاحظه أنا باتكلم على حاجة شفتها فى كفر الشيخ. فيه جمعية تعاونية حيازتها ٧٠٠٠ فدان، وجمعية ٥٠٠٠ فدان وجمعية ٦٠٠٠ فدان؛ دول الثلاث جمعيات مثلا فى مركز معين، فيه استحالة وفيه ارتباكات كثيرة جدا، الناس بتشتكى بصفة مستمرة لدرجة لما يروحوا يصرفوا أى حاجة لابد تحصل مشاكل ولابد يحصل ضرب من كثرة الجماهير الموجودة!

فأنا برجو ملحا إن الجمعيات اللى زيادة عن ١٥٠٠ فدان تقسم، بحيث إن الحيازة تبقى معقولة وتريح الناس وتريح الموظفين، دى من أسباب انتظام الحسابات اللى موجودة.

جاب الله: هو لا شك إن الاجراءات المقترحة فى المذكرة حتحل كثير من المشاكل، ولو إنها حتلقى أعباء على الخزانة، انما السؤال مازال قائما بالنسبة لصلب السياسة التمويلية الزراعية.. وهو ماهو حد التمويل الزراعى اللى الدولة لازم تساهم فيه؟ ويتصل بهذا السؤال ايه هو سعر الفائدة؟ دول السؤالين الرئيسيين اللى لازم تجاوب عليهم السياسة التمويلية الزراعية. فلما كان مافيش فوائد طبعا شأن أى سلعة تباع من غير ثمن وكل واحد بياخد عمال على بطال كمنتجين؛ المفروض المنتج يتحمل تكاليف انتاجه، فالدولة قالت تساعد الزراع فى تيسير الحصول على الموارد عن طريق القروض، انما الى أى حد هى بتمثل عبء على المجتمع؟ يعنى الأموال اللى بتتحط دى كان ممكن تروح فى استخدام آخر فالى أى حد؟ هل يتفتح الباب على مصراعيه لكل منتج كبير أو صغير ولكل مورد من موارد الانتاج، بحيث إنه يحصل على قروض ويبقى الانتاج كله مبنى على قروض بدون تزايد التمويل نصيب التمويل الزائد من جانب الزراع والكبار، الأول ثم بعد كده اذا الجمعيات قويت تبتدى تكون احتياطى بحيث تمول نفسها وتقل حتى المشاكل؟ ده سؤال أعتقد إنه لازم الإجابة عليه.

فى الخارج طبعا فيه هناك تمويل زراعى من جانب الدولة، انما باستمرار بيقل وهناك دائما دفع للزراع بأنهم يكونوا طاقة على التمويل الذاتى، بحيث أنهم مايحملوش المجتمع بأعباء انتاجهم؛ لأن مافيش طوائف أخرى انتاجها مبنى على قروض شأن الانتاج الزراعى فى الوضع الحاضر.

طبعا لما اتوضعت الفائدة ٦٪، ده يمثل حقيقة اقتصادية إن دى سلعة ويدفع ٦٪ المناسبة، انما الى أى حد؟ هل تستمر القروض فى اتساع والمشاكل فى تراكم والمتأخرات فى تراكم ولاّ نقول إن بعض كبار الزراع يعتمدوا فى تمويلهم أو فى جزء من اللى بياخدوه يدفعوه cash؟ إن الجمعية لازم تكون احتياطى وتشترى جزء من الموارد cash؛ بحيث إن يبقى عندنا اتجاه وخط سير بحيث إن الانتاج الزراعى يعتمد على حجم متناقص من التمويل اللى بتساهم به الدولة، بحيث إن الدولة تقدر توجه مواردها فى مجالات أخرى.

مرزبان: لو سمحت لى يافندم أعتقد المشكلة أعمق من هذا بكثير، يعنى ماهياش مشكلة بنك التسليف بقدر ما هى مشكلة التسويق والتمويل وارتباطهم ببعض. يعنى هو أساس اللى قاله السيد وزير الزراعة الخاص بإيه هى سياسة الدولة فى التسويق والحاصلات الزراعية؟ يعنى هل إحنا حناخد كل الحاصلات من الفلاحين سواء بصل وبطاطس وفول وذرة وأرز وكله، ولاّ بتميز تجار الداخل فى هذه العملية ولاّ لأ؟ دى مرتبطة بالشكل التمويلى وبالمتأخرات والديون، واللى حاصل إن الفلاح هو بيختار الوقت المناسب له حسب سعر السوق؛ يعنى المتأخرات دى نتجت لما كان سنة ٦٤ و ٦٥

والأسعار فى السوق أعلى من الأسعار اللى بتشترى بها الحكومة وبعض المحاصيل كانوا بيتهربوا من التوريد للبنك؛ وبالتالى تراكمت الديون وبالتالى دخلت كاقتراض.

لو الصورة انعكست، زى ماهى فى بعض المحاصيل النهارده إن احنا بنشترى بأسعار أعلى من سعر السوق، هم مستعدين يدفعوا ١٠٪ و٢٠٪ من المتأخرات أيا كانت حتى لو كانت متنازع عليها؛ لأن هذا السعر مافيش شك أكسب له إنه يورد على إنه يبيع فى السوق، فدول حاجتين مرتبطين ببعض.

النقطة الثانية الخاصة بالتحصيل: هو مافيش شك الأنسب يبقى فيه جمعية تعاونية زراعية تمسك الحسابات وتنظم العمليات كلها ككل، لكن هل أنا بقى النهارده ماعنديش جهاز وبشكى الجمعيات التعاونية والأجهزة اللى فيها وماعنديش خالص؟ هل هى هتقوم بهذه العملية ولاّ هى اغراق بنك التسليف؟ لأن بنك التسليف النهارده بينأى لأنى ألقيت عليه كل هذه الأعباء مرة واحدة؛ سواء فى المتحصلات الأميرية أو سلف نقدية أو عينية.. الى آخره. وبعدين النهارده لو اديت الجمعية الزراعية برضه العملية مش معقول إنها هتقدر تقوم بها فى هذه مرحلة الانتقال.

وبعدين أنا بسأل حتى لو إديت الجمعية التعاونية، طب ايه يبقى دور بنك التسليف أو مؤسسة الائتمان فى هذه الحالة؟ يعنى مجرد ما ياخد فلوس من البنك المركزى عشان الجمعية التعاونية يبقى دوره بسيط. هو يمكن الفكرة إنها بنك القرية أو مؤسسة ائتمان على مستوى القرية تقدر تنظم هذه العملية، مع اعادة تنظيم الجمعية التعاونية عشان تقدر تقوم بالعملية كلها.

هى الحقيقة المسألة عايزة دراسة سلعية لكل سلعة، يعنى لازم الخط بتاعنا يكون واضح؛ يعنى بالنسبة للقطن معروف إن فيه تسويق تعاونى أيا كان المشاكل التنفيذية اللى فيه بتتعالج، لكن الدولة تبقى تمول القطن حتاخد كل القطن من العملية، منظمة الأرز بندى، حناخد البصل لأ.. مانخدوش.. الى آخره.

وبعدين بنرسم السياسة التمويلية وسياسة التسويقية على مستوى كل سلعة، لكن العملية النهارده أنا عارف إن الموقف يمكن حيساعد بنك التسليف على إنه سداد؛ لأن الناس مستعد يدى المحصول لأنه لو إتباع بره حيبيعه بنص الثمن أو ثلثين الثمن، يبقى هنا فيه ميزة له إنه حيورد لكن أنا اللى حاخد هذا العبء كدولة وقطاع عام. وبعدين فى كثير من الحاصلات الزراعية ماعندناش أجهزة، وهل إحنا مستعدين نعمل هذه الأجهزة والقطاع العام يقدر يقوم بالتسويق التعاونى لكافة الأجهزة سواء فى الداخل أو فى التصدير؟ يعنى هى دى فى تصورى مشكلة عايزة سياسة عامة للتمويل الزراعى والتسويق الزراعى ككل.

عبد الناصر: بس هو ده موضوع إحنا مابنناقشوش الليلة!

مرزبان: نعم يافندم.

عبد الناصر: هو أشار إليه سيد مرعى بس إحنا ماناقشناهوش ومش مستعدين نناقشه، ها رسيت على ايه؟

مرعى: لأ.. أنا مش شايف إنه فيه اعتراضات أساسية، فيه حاجات تكميلية بالنسبة للمذكرة بالنسبة للكلام اللى قاله الدكتور سيد جاب الله؛ اللى هو تحديد حجم الاقراض وطريقة الاقراض، يعنى مافيش اقراض فى أى حتة فى العالم يفرق بين مزارع ومزارع لأن الانتاج فى الآخر هو انتاج للدولة.

الناحية الثانية: إن حجم الاقراض هل هو زائد أو لأ؟ أنا أحب أقول له إن فى عام ١٩٦٦ كانت سلف العام ٨٠ مليون جنيه، فى ١٩٦٧ انخفضت الى ٧٣ مليون جنيه، فى سنة ١٩٦٨ انخفضت الى ٦٧ مليون جنيه؛ يعنى فعلا إحنا بنراعى فى الاقراض النقطة دى.

عبد الناصر: ٥٧ أو ٥٦.

مرعى: سنة ٦٢ كانت ٤٧ مليون جنيه.

عبد الناصر: وقبل كده؟

مرعى: قبل كده كانت أقل، بجيب أرقام كانت أقل خالص انما سيادتك ماتنساش إنه قبل ٥٧ كان اللى بيعاملوا بنك التسليف يمكن ٤٠٠ – ٥٠٠ ألف واحد، دلوقتى بنك التسليف بيعامل ٣,٢ مليون واحد بيعاملهم فى الأسمدة الكيماوية. ماهو البنك خد عمليات لا يمكن، ولو كان البنك ده زى الساعة كان لازم الساعة تختلف بالعمليات اللى ضاقت به، وهو مش زى الساعة لو كان زى الساعة كان لازم تختلف؛ يعنى بيبيع زيت وبيبيع سكر وبيبيع قمح وبيبيع دقيق وبيستولى على محاصيل وبيدى سلف وبيدى أسمدة كيماوية.. مش ممكن! وعلى ذلك أنا ماصدقت إن العملية التمويلية تروح منه، يعنى لازم البنك يبقى بنك مقرض حقيقى يمشى فى العملية.

بالنسبة للعمليات اللى فيها تخوف من حسابات الجمعيات فى الفترة اللى بيقول عليها الأخ الدكتور حجازى، أنا موافق عليها متفق معاه تماما بس هى حتاخد فترة انتقالية. أنا فى هذه الفترة الانتقالية مش ساكت، الفترة الانتقالية على مستوى كل جمعية تعاونية أو على مستوى جمعيتين تعاونية حيكون عندى بنك للقرية. بنك القرية هو عبارة عن الوحدة الحسابية بالضبط اللى بيتكلم عليها الدكتور

حجازى، أنا بس باتبعها لى النهارده انما بكره أنا على أتم استعداد أتبعها للجهاز الحسابى بتاعه هو اللى يقدر يستلمها.

حجازى: جمعية..

مرعى: أفندم؟

حجازى: جمعية مركزية، مش عايز أخلط أنا بين الجمعيات التعاونية والحكومة وجهاز وزارة الخزانة.

مرعى: لا.. لا.. لأ.. عشان كده أنا باسميه بنك القرية، بنك القرية ده تابع لبنك التسليف وحدة حسابية. بلاش كلمة بنك القرية، وحدة ائتمانية موجودة على مستوى القرية باسميه بنك عشان قبول ودائع أو صرفها، انما وحدة ائتمانية أنا فى القليوبية عاملها كده فعلا الآن، وهى اللى حتمسك الحسابات.

عبد الناصر: ما هى الجمعيات التعاونية؟ يعنى حنختلف فى الاسم؛ اذا كانت الجمعية التعاونية حتشتغل بهذا يبقى الاختلاف بالاسم.

مرعى: أو بالعكس أنا موافق على كلام الدكتور حجازى لأنها بتفصل لى التحصيل، أنا بقبل بس امتى؟ لماهو يسستكمل الطقم بتاعه جوه الجمعية.

عبد الناصر: هو إحنا لو دخلنا فى خطوات جديدة وحنعوز موظفين جداد حندخل نقعد العملية أكثر.

مرعى: مش على المستوى ده أبدا لا بكالوريوس تجارة ولا..

حجازى: أولا: فيه كميات ضخمة، يعنى لو سمح لى الأخ سيد مرعى هى موجودة فعلا فى بنك التسليف وفى الاصلاح الزراعى..

عبد الناصر: كل خطوة بنزودها فى أى عملية فى عملياتنا معنى هذا إن احنا بنعقدها الحقيقة وبنزود مشاكلها، على العموم إحنا بنوافق على المبادئ ونشوف المبادئ.
هاتتكلم يادكتور؟

جاب الله: يعنى هو التمويل اللى بتتيحه الدولة للزراع ده عبء على المجتمع..

عبد الناصر: لا.. ده برضه مش موضوع الليلة، يعنى قدم لنا ورقة نبحثها فى الجلسة اللى بعد الجاية، مرزبان يقدم لنا ورقة لأن مخنا مش مستعد يمشى معاكوا إنتو ناس فايقين! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: أيوه.

حجازى: هو عشان نكون الثلاث أشهر اللى جايين، لو بناخد الخط اللى هو الأخ سيد مرعى اتكلم عليه فيما يتعلق بتدعيم الجهاز؛ عايزين صراف لكل جمعية، حاليا فيه كتبة فيه كاتب مؤهل أو غير مؤهل يعنى موجودين، والحقيقة دول بيشكلوا جزء من الخطورة وجزء من الاختلاسات تمت بناءا على إن الناس دول مش على مستوى، وبعدين موجود مشرف زراعى حاليا فهى..

عبد الناصر: الكاتب ده تملى هو اللى حيبقى الحاكم، يعنى فى الجمعية التعاونية حيبقى الكاتب هو اللى بيمشى كل الناس، هو اللى فى ايده السلطة كلها يعنى يمكن أكثر من المشرف.

حجازى: ده بياخد ٣ – ٤ جنيه، وهم دول النهارده اللى بيمثلوا طاقة جديدة فى هذه الجمعيات ويتحكموا فى العملية.

عبد الناصر: يعنى إحنا الحقيقة لازم ننجح فى هذه العملية وإلا يبقى شكلنا يعنى إن احنا..

مرعى: فى القليوبية أنا حقدم لسيادتك فى آخر الشهر ده انشاءالله ودى محافظة كاملة، حادى نظام تعاونى كما يجب أن يكون التعاون مستكمل.

عبد الناصر: الحقيقة لأن بقت فضيحة يعنى كل الدولة ما تدخل فى حاجة تفسدها!

مرعى: قبل القانون ما يطلع، لأن هو أنا مذاكر الجمعيات كويس أوى، وأنا حاقدم القليوبية كنموذج، بعد كده الخطوة أنا متفق مع الدكتور حجازى فى المبدأ تماما وحاسلمه فى القليوبية، حاينقل الوحدة الحسابية اللى موجودة فى الجمعية التعاونية.

عبد الناصر: ده موضوع الفوائد تتفاهموا على موضوع الفوائد.

مرعى: عايزين ناخد به قرار، يعنى أنا ماعتقدش مش حنقدر نتفاهم بدون سيادتك..

عبد الناصر: اللى هو ٦٪.

مرعى: ٥٦ مليون جداد القديم أنا متفق معاك كاملة.

عبد الناصر: هو إنتو الحقيقة كان لازم تيجوا هنا قبل القرار ماتوجعوش دماغنا بالكلام الكثير اللى اتوجع به دماغنا ده! دى حقيقة عمال أستغرب حسن بيتكلم وحجازى بيتكلم ووزير التخطيط بيتكلم..

حجازى: متفقين يافندم.

عبد الناصر أُمال وجعتوا دماغنا ليه اذا كنتوا متفقين؟!

حجازى: إحنا متفقين تماما.

عبد الناصر: تتفاهموا وتقدموا لنا شوفوا الجلسة الجاية قبل الخطة بالنسبة لسلفيات البنوك، يعنى أنا فاهم إن فيه سلفيات فى البنوك، فيه ناس واخده آلاف ومابتدفعش، فهاتشوف أنت الموضوع ولاّ أخلى أمين؟

زكى: أنا كنت قدمت وبعته.

عبد الناصر: أنا طلبت هذا الكلام من ٣ سنين، وبعدين ناس واخده بـ ٦٪ وبيخفضوا لهم الى ٣٪، سهل قوى إن أروح آخد ٣٪.

جمعة: الكشوفات القديمة محصورة يافندم.

زكى: إحنا عاملين حصر.

عبد الناصر: راح فين عند مين من ٣ سنين؟

زكى: من سنتين ونص حصر بالاسم وكل حاجة.

عبد الناصر: طيب ليه دى ماتتحصلش ماهى دى ديون متأخرة؟!

زكى: فيه منها اتحصل وفيه منها بتتجدد وفيه منها سلفة شخصية ثابتة مش قادر يحصلها، لكن نقدر نشوفها واحدة واحدة ونعرض.

عبد الناصر: كان مبلغ أد ايه اللى كان؟

جمعة: مش متذكر والله يافندم.

زكى: ماعملناهوش.

عبد الناصر: طبعا مش كل الناس تقدر تاخد سلفيات كبيرة بهذا الشكل ولا تسددش!
أى موضوع آخر؟